مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

التقرير السنوي للأونكتاد

٢٠٠٥

الأمم المتحدة

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

التقرير السنوي للأونكتاد
٢٠٠٥

GE.06-50589

الأمم المتحدة

ملاحظات

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام. ويعني إيراد أحد هذه الرموز الإحالة إلى إحدى وثائق الأمم المتحدة.

ليس في التسميات المستخدمة في هذا المنشور، ولا في طريقة عرض مادته، ما يتضمن التعبير عن أي رأي كان للأمانة العامة للأمم المتحدة بشأن المركز القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة، أو لسلطات أي منها، أو بشأن تعيين تخومها أو حدودها.

يمكـــن اقتباس المادة الواردة في هذا المنشور أو إعادة طبعها دون استئذان، ولكن المرجو التنويه بذلك، مع الإشـــارة إلى رقم الوثيقة. كما ينبغي توجيه نسخة من المنشور الذي يتضمن النص المقتبس أو المعاد طبعه إلى أمانة الأونكتاد على العنوان التالي:UNCTAD secretariat at: Palais des Nations, CH-1211 Geneva 10, Switzerland.

ويمكن الرجوع إلى هذا التقرير أيضاً على شبكة "الإنترنت" على العنوان التالي: http://www.unctad.org

---

UNCTAD/EDM/2006/1

نبذة عن الأونكتاد

أنشئ مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) بوصفه جهازاً تابعاً للجمعية العامة بموجب القرار ١٩٩٥ (د-١٩) المؤرخ ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٤.

وينعقد المؤتمر عادة مرة كل أربع سنوات. وقد عقدت الدورة الحادية عشرة للمؤتمر (الأونكتاد الحادي عشر) في حزيران/يونيه ٢٠٠٤ في ساو باولو، البرازيل، برئاسة سيلسو أموريم، وزير العلاقات الخارجية البرازيلي.

وينعقد مجلس التجارة والتنمية، وهو جهاز دائم تابع للمؤتمر، في دورة عادية سنوية وفي دورات تنفيذية عدة مرات في السنة.

رئيسة دورة المجلس، للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥، سعادة السيدة ماري ويلان (آيرلندا)

رئيس دورة المجلس، للفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٦، سعادة السيد رانسفورد سميث (جامايكا)

وعقدت فرقة العمل المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية التابعة للمجلس دورتين في عام ٢٠٠٥ هما:

الدورة الرابعة والأربعون، جنيف، ٣١ كانون الثاني/يناير - ٢ شباط/فبراير ٢٠٠٥
الرئيس: سعادة السيد إنريكي مانالو (الفلبين)

الدورة الخامسة والأربعون، جنيف، ١٢-١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥
الرئيس: السيد ديميتري غودونوف (الاتحاد الروسي)

وللمجلس ثلاث لجان عقدت في عام ٢٠٠٥ اجتماعات الخبراء التالية:

	الرئيس/الرئيسة، ٢٠٠٥
اللجنة المعنية بالتجارة في البضائع والخدمات والسلع الأساسية الدورة التاسعة، جنيف، ١٤-١٨ آذار/مارس ٢٠٠٥	السيد داسيو كاستييو (هندوراس)
اجتماع الخبراء المعني بالجوانب التجارية والإنمائية للخدمات المهنية والأطر التنظيمية جنيف، ١٧-١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥	سعادة السيد فرناندو دو ماتيو (المكسيك)
اجتماع الخبراء المعني بتعزيز مشاركة البلدان النامية في القطاعات الدينامية والجديدة في التجارة العالمية: الاتجاهات والقضايا والسياسات العامة، جنيف، ٧-٩ شباط/فبراير ٢٠٠٥	سعادة السيد هارديب بوري (الهند)
اجتماع الخبراء المعني بمنهجيات الحواجز غير التعريفية وتصنيفاتها وقياسها الكمي وآثارها في التنمية، جنيف، ٥-٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥	سعادة السيد إنريكي مانالو (الفلبين)

	الرئيس/الرئيسة، ٢٠٠٥
اجتماع الخبراء المعني بالقطاعات الدينامية والجديدة في التجارة العالمية جنيف، ٢٤-٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥	سعادة السيد إيدي هاريهادي (إندونيسيا)
اجتماع الخبراء المعني بخدمات التوزيع جنيف، ١٦-١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥	سعادة السيد ي. ف. أغا (نيجيريا)
اللجنة المعنية بالاستثمار، والتكنولوجيا والقضايا المالية ذات الصلة، الدورة التاسعة، جنيف، ٧-١١ آذار/مارس ٢٠٠٥	سعادة السيد لوف متيسا (زامبيا)
اجتماع الخبراء المعني بتأثير الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية جنيف، ٢٤-٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥	سعادة السيد إنريكي مانالو (الفلبين)
اجتماع الخبراء المعني بالإسهامات الإيجابية للشركات في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان النامية المضيفة جنيف، ٣١ تشرين الأول/أكتوبر - ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥	سعادة السيد و. ك. سترومن (النرويج)
اجتماع الخبراء المعني ببناء القدرات في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر: تجميع البيانات وصياغة السياسات العامة في البلدان النامية جنيف، ١٢-١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥	السيد رالف كوزلوف (الولايات المتحدة الأمريكية)
اللجنة المعنية بالمشاريع وتيسير الأعمال التجارية والتنمية الدورة التاسعة، جنيف، ٢٢-٢٥ شباط/فبراير ٢٠٠٥	السيدة سارالا فيرناندو (سري لانكا)
اجتماع الخبراء المعني بتيسير التجارة كمحرِّك للتنمية جنيف، ٢١-٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥	سعادة السيد خوان أونتونيو مارش (إسبانيا)
اجتماع الخبراء المعني باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والسياحة من أجل التنمية جنيف، ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر - ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥	السيد نوح إلكين (الولايات المتحدة الأمريكية)
اجتماع الخبراء المعني بتعزيز القدرة الإنتاجية لشركات البلدان النامية عن طريق التدويل جنيف، ٥-٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥	السيد حسام الحسيني (الأردن)
فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي المخصص للمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ الدورة الثانية والعشرون، جنيف، ٢١-٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥	السيد عزيز دياي (السنغال)

حقائق وأرقام، ٢٠٠٥

الميزانية العادية (ممولة عن طريق الميزانية البرنامجية للأمم المتحدة)

النفقات المقدرة:	٥٦,٥ مليون دولار
نفقـــات التعاون التقني: (تشمل حساب التنمية والبرنامج العادي للتعاون التقني التابعين للأمم المتحدة)	٣٠ مليون دولار تقريباً

المحتويات

الصفحة

نبذة عن الأونكتاد iii

رسالة من الأمين العام للأونكتاد xi

الجزء الأول
لمحة عامة

١- مؤتمر القمة العالمي ٢٠٠٥ ..... ١

٢- البعد الإنمائي للأحداث التي شهدها عام ٢٠٠٥ ..... ٤

منظمة التجارة العالمية: المؤتمر الوزاري السادس، المعقود في هونغ كونغ، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ ..... ٤

مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات، تونس، الجمهورية التونسية، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ ٤

مؤتمر قمة الجنوب الثاني ٥

المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة ٥

مجلس التجارة والتنمية ٥

٣- الانسجام والشراكات: الجهد الجماعي ٧

٤- فريق الشخصيات البارزة ٨

الجزء الثاني
النتائج والإنجازات: النهوض بتوافق آراء ساو باولو

١- استراتيجيات التنمية في ظل اقتصاد عالمي آخذ في العولمة ٩

ألف- الفهم الأفضل لعملية العولمة وآثارها على التنمية ٩

باء - المساهمة في حل مشاكل ديون البلدان النامية ١١

جيم- تقديم الدعم للتنمية الاقتصادية للشعب الفلسطيني ١٣

دال - الإحصاءات والمعلومات اللازمة لعملية صنع القرارات ١٤

٢- رفع مستوى الفهم للمشاكل الإنمائية في أفريقيا ١٥

٣- بناء القدرات الإنتاجية والقدرة التنافسية الدولية ١٨

ألف- العمل التحليلي الرائد بشأن قضايا الاستثمار ١٨

باء - دعم رسم السياسات وبناء القدرات على الصعيد الوطني ٢٠

جيم- تشجيع العلم ونقل التكنولوجيا ٢٥

دال - ربط تطوير المشاريع بالاستثمار والتكنولوجيا ٢٦

هاء - تحسين إدارة الشركات وتعزيز شفافيتها ٢٨

الصفحة

٤- ضمان تحقيق مكاسب إنمائية من النظام التجاري الدولي والمفاوضات التجارية الدولية..... ٣٠

ألف- التكامل التجاري الملائم للتنمية: إحراز تقدم بشأن توافق آراء ساو باولو..... ٣٠

باء - تعزيز العمل التحليلي كأساس لبناء توافق الآراء ٣٢

جيم- توفير أدوات حديثة للتجارة، والمفاوضات التجارية، وتحليل السلع الأساسية والمعلومات..... ٣٤

دال - مساعدة البلدان على بناء القدرات..... ٣٥

٥- تحسين القدرة على المنافسة من خلال الخدمات الفعالة الداعمة للتجارة وتوسيع استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات والتدريب ٤٤

ألف- تحسين لوجستيات التجارة ٤٤

باء - بناء القدرات من خلال تنمية الموارد البشرية..... ٤٨

جيم- زيادة الوعي بتسخير التجارة الإلكترونية وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات من أجل التنمية ٥٠

٦- تلبية الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نمواً، والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية، وما يتصل بذلك من مشاكل وتحديات خاصة تواجه بلدان المرور العابر النامية ٥٥

ألف- الإسهام في تنفيذ برنامج عمل بروكسل لصالح أقل البلدان نمواً..... ٥٥

باء - السعي إلى تقليل الضعف الاقتصادي للدول الجزرية الصغيرة النامية ٦٠

جيم- تحسين كفاءة التعاون في مجال النقل العابر بالنسبة للدول النامية غير الساحلية والتصدي للمشاكل والتحديات الخاصة التي تواجه بلدان المرور العابر النامية ٦١

الجزء الثالث
تحقيق الأهداف الملموسة

١- التركيز على الأهداف الرئيسية..... ٦٥

٢- تعزيز أساليب العمل والإجراءات..... ٦٥

٣- مواصلة تحقيق النتائج التي صدر تكليف بتحقيقها ٦٦

٤- دعم بناء القدرات..... ٦٧

٥- بناء توافق الآراء الحكومي الدولي ٧١

٦- الوصول إلى وسائط الإعلام والجمهور والمجتمع المدني..... ٧١

المرفق: مؤشرات الإنجاز ٧٣

أشكال بيانية: برامج مختارة من برامج الأونكتاد، حسب البلد/المنطقة..... ٨٨

الحواشي..... ٩٠

الصفحة

الإطارات

١- لمحة موجزة عن مشاكل تجارية وإنمائية مختارة ٢
٢- مناقشات اللجان بشأن الاستعراض الخمسي لإعلان الألفية ٣
٣- مجلس التجارة والتنمية والاستعراض الخمسي لإعلان الألفية ٤
٤- نتائج الدورة السنوية العادية لمجلس التجارة والتنمية، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ ..... ٦
٥- فريق الشخصيات البارزة ٨
٦- بناء القدرات لتقوى البلدان على تحمل الديون ١١
٧- نظام إدارة الديون والتحليل المالي في عام ٢٠٠٥: بعض الأمثلة ١٢
٨- الأونكتاد: شريك إنمائي رئيسي لفلسطين ١٣
٩- استراتيجيات التنمية في ظل اقتصاد عالمي آخذ في العولمة: موجز النتائج وتقييم عام ١٥
١٠- العمل من أجل تنمية أفريقيا: موجز النتائج وتقييم عام ١٧
١١- تعليقات بشأن *تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠٠٥* ١٩
١٢- تعليقات على الكتب الزرقاء ٢١
١٣- تعليقات على أدلة الاستثمار ٢٢
١٤- تعليقات حول التعاون التقني من أجل تشجيع الاستثمار ٢٥
١٥- بناء القدرات الإنتاجية والقدرة التنافسية الدولية: موجز للنتائج وتقييم عام ٢٩
١٦- مؤشر التجارة والتنمية الجديد ٣١
١٧- تعليقات بشأن عمل الأونكتاد المتعلق بالمفاوضات التجارية والدبلوماسية التجارية ٣٧
١٨- تعليقات بشأن عمل الأونكتاد المتعلق بمسائل السلع الأساسية: تثمين المؤتمر الأفريقي المعني بالتجارة والتمويل في قطاعي النفط والغاز ٣٩
١٩- تثمين عمل الأونكتاد بشأن قانون وسياسة المنافسة ٤١
٢٠- ضمان تحقيق مكاسب إنمائية من النظام التجاري الدولي والمفاوضات الدولية التجارية: ملخص النتائج والتقييم العام ٤٣
٢١- الإطار القانوني لكفاءة التجارة وتيسير النقل ٤٥
٢٢- بناء القدرات في مجال التجارة وتيسير النقل من أجل البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية ٤٧
٢٣- المشروع الإقليمي لبرنامج التدريب التجاري في كمبوديا/جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية .. ٥٠
٢٤- الأونكتاد في مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات، تونس ٥١
٢٥- الشراكة المتعلقة بقياس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية ٥٢
٢٦- تحسين القدرة على المنافسة من خلال الخدمات الفعالة الداعمة للتجارة، وتوسيع استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات والتدريب: ملخص النتائج والتقييم العام ٥٤

الصفحة

٢٧- ربط التجارة الدولية بالتخفيف من وطأة الفقر: تعليقات بشأن تقرير أقل البلدان نمواً لعام ٢٠٠٤ ..... ٥٦
٢٨- برنامج عمل بروكسل لصالح أقل البلدان نمواً ٥٧
٢٩- تنفيذ الإطار المتكامل..... ٥٩
٣٠- دور الأونكتاد الرائد في الأخذ بمعيار الضعف ٦٠
٣١- التصدي للاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نمواً، والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية، وما يتصل بذلك من المشاكل والتحديات الخاصة التي تواجه بلدان المرور العابر النامية: موجز النتائج والتقييم العام ٦٢
٣٢- مكامن القوة والضعف في التعاون التقني للأونكتاد ٦٨
٣٣- الأونكتاد: مشاريع حساب الأمم المتحدة الإنمائي ٦٩

الجداول

١- مؤشرات الإنجاز، ٢٠٠٤..... ٦٦
٢- تبرعات لصندوق الأونكتاد الاستئماني للتعاون التقني ٢٠٠١-٢٠٠٥ (بآلاف الدولارات) . ٧٠

رسالة من الأمين العام للأونكتاد

كان عام ٢٠٠٥ عاماً حافلاً بالأحداث بالنسبة للأونكتاد، شغل فيه موضوع التجارة والتنمية مكان الصدارة في عناوين الأخبار والمناقشات الدولية. فسلسلة الكوارث الطبيعية المأساوية التي ألمت بالعالم في العام الماضي، مقرونة بمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، والمؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية المعقود في هونغ كونغ (الصين)، والعملية الجارية لإصلاح الأمم المتحدة، كلها أحداث أسفرت عن زيادة الوعي بالأهداف الإنمائية الدولية وعن زيادة الالتزام بها.

وكما تبيّن هذه الطبعة الأخيرة من تقريرنا السنوي، فقد اضطلع الأونكتاد بدور كبير في هذه السلسلة من العمليات المترابطة، فقام بتسليط الضوء على التفاعلات المطلوبة فيما بين التجارة والاستثمار والتكنولوجيا لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، وبتحليل التوجهات الاقتصادية وتقديم توصيات في مجال السياسة الإنمائية بشأن السبيل التي يتعين على البلدان النامية أن تسلكها. لقد بدأ حرصنا على التركيز على الانسجام، والذي تعزز في الأونكتاد الحادي عشر في ساو باولو، يؤتي ثماره في الوقت الذي نمضي فيه قدماً نحو المزيد من التنسيق والتعاون داخل منظومة الأمم المتحدة ومع الشركاء العالميين الآخرين على حد سواء. لقد ساعدت تقاريرنا الرئيسية على تحفيز المناقشات الدولية بشأن بعض القضايا التي تشكل تحديات تواجهها البلدان النامية من أجل اجتذاب الاستثمار الأجنبي والإفادة منه، وبشأن السبل الكفيلة بالحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي العالمي. وقد أسهمنا أيضاً بأداة تحليلية ابتكارية، هي مؤشر التجارة والتنمية، كفيلة بالمساعدة على فهم العلاقة بين التقدم التجاري والتنمية البشرية.

وأنا أشعر بالارتياح على وجه خاص لنوعية وكمية تعاوننا التقني على أرض الواقع، بما في ذلك التعاون على المستوى القطري، باعتباره أحد أقصر السبل التي تتيح لعملنا التأثير على الدول الأعضاء في مؤتمرنا. وتتراوح هذه المشاريع بدءاً بتعزيز التجارة في المنتجات المتنوعة بيولوجياً، وتقديم المشورة بشأن سياسة المنافسة وانتهاءً بتكنولوجيات المعلومات والاتصالات، وتنمية الموارد البشرية وتسهيل التجارة. وقد أنعمنا النظر في الوقت ذاته في كيفية توظيف مكاسب التجارة المتنامية فيما بين بلدان الجنوب والتجارة العالمية من جديد في التنمية الوطنية، وفي الهياكل الأساسية والتعليم، وفي بناء القدرات. وقد دعونا أيضاً بقوة إلى ضرورة تقديم المعونة من أجل التجارة لمساعدة البلدان النامية على بناء قدراتها على التوريد ومواجهة التكاليف المطلوبة لتنفيذ الإصلاحات التجارية والتكيف معها، على نحو يشمل ما يتعلق بالمفاوضات. ويكتسي هذا الأمر بأهمية خاصة في أفريقيا وفي أقل البلدان نمواً.

وسنجري في هذا العام استعراضاً لمنتصف المدة للأونكتاد الحادي عشر. وأنا واثق من أن هذا التقرير سيساهم في هذه العملية بما ينطوي عليه من تقييم صريح وجاد لما قام به الأونكتاد لتنفيذ نتائج ذلك المؤتمر. وأخيراً، آمل أن يساعد هذا التقرير وعملية الاستعراض كلاهما في تعزيز دورنا وتأثيرنا، ممّا يجعل هذه المنظمة تركّز بقدر أكبر على الأهداف وتتوخى النتائج، وذلك مساهمة من جانبنا في الإصلاح الشامل للأمم المتحدة.

سوباتشاي بانيتشباكدي

الأمين العام للأونكتاد

الجزء الأول

لمحة عامة

لقد حظي دور التجارة في التقليل من الفقر والنهوض بالتنمية باهتمام كبير في جدول الأعمال الدولي في عام ٢٠٠٥. وعلى خلفية الكوارث الطبيعية المأساوية التي عصفت بالعديد من مناطق العالم، سعى المجتمع الدولي لتحقيق عالم أفضل وأكثر أمناً للجميع عن طريق تقاسم الرخاء العالمي. وقد تركز الشطر الكبير من الجهود المبذولة على استعراض إعلان الألفية بعد مرور خمس سنوات من إقراره الذي تمّ الاضطلاع به في إطار أوسع مؤتمر قمة عالمي على الإطلاق، عقد في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥. وكانت هناك أحداث أخرى – لا سيما المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية المعقود في كانون الأول/ديسمبر ومؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات المعقود في تشرين الثاني/نوفمبر – حيث شكل موضوع التنمية بنداً رئيسياً في المداولات والنتائج التي تم التوصل إليها.

وقد أعلن رئيس الجمعية العامة، في خطابه بمناسبة نهاية العام، أن "عام ٢٠٠٥ شهد إحراز تقدم على أكثر من صعيد، ليس أقلها صعيد التنمية. وعقد التزامات جديدة في مجال المساعدة وتخفيف الديون وإحراز بعض التقدم في مجال التجارة ... في هونغ كونغ. وغني عن القول إن ثمة الكثير مما لا يزال يتعين القيام به. ومن مجالات التركيز الرئيسية في عام ٢٠٠٦، ما يتمثل في لزوم ضمان الوفاء بالتزاماتنا من أجل التنمية".

وقد ساهم الأونكتاد في سبيل هذا المسعى بتسليط الضوء على ما يلي:

- ضرورة جعل عملية العولمة مواتية لتحقيق التنمية قدر الإمكان؛
- ضرورة اتخاذ تدابير خاصة لصالح البلدان التي تعاني من أكبر المصاعب؛
- ضرورة العمل على انسجام السياسات على المستويين الوطني والدولي وكذلك فيما يتعلق بالقضايا المترابطة في المجالات التجارية والمالية والاستثمار والتكنولوجيا والتنمية.

فالعمل التحليلي الذي يضطلع به الأونكتاد، وسعيه لبناء توافق في الآراء، ومنشوراته الرئيسية، والدعم الذي يقدمه لبناء القدرات إنما هي أعمال مكرسة كلها لبلوغ هذه الأهداف الواردة في توافق آراء ساو باولو. ويقدم الإطار ١ عرضاً عاماً لمشاكل مختارة في مجالي التجارة والتنمية تشكل محور عمل الأونكتاد في الوقت الراهن.

١ – مؤتمر القمة العالمي ٢٠٠٥

ربما كان مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ أهم نشاط تنظّمه منظمة الأمم المتحدة على مستوى رؤساء الدول والحكومات منذ إنشائها، تناول التشكيلة الكاملة للتحديات الحالية والآخذة في الظهور التي يواجهها المجتمع العالمي.

وقد سلّم المؤتمر بأن التنمية تشكل جزءاً من نظام الأمن الجماعي وأن للمسائل الاقتصادية دوراً أساسياً في الانتعاش التالي لفترات الصراع وفي العملية الإنمائية. وفي جهوده الرامية إلى تعزيز الدعم الدولي للحد من الفقر، سلط مؤتمر القمة الضوء على مجالات حاسمة مرتبطة بالتنمية، ومنها التجارة، والاستثمار، والديون، والعلم والتكنولوجيا، والبلدان التي تشهد أوضاعاً خاصة، والتعاون بين بلدان الجنوب.

وكما جاء في تقرير للأمين العام للأونكتاد وجهه إلى مجلس التجارة والتنمية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، فإن هذه المسائل كلها تشكل "مجالات رئيسية تدخل في اختصاص الأونكتاد وهي مشمولة بتوافق آراء ساو باولو بشكل موسَّع. ومما يشجع الأونكتاد على تناول هذه المسائل بعزم وقوة أنها طرحت مجدّداً على أعلى مستوى سياسي ...".

لقد ساهم الأونكتاد في العملية التحضيرية لمؤتمر القمة العالمي بتحديد الكيفية التي يمكن أن تساهم بها

التجارة والاستثمار والتكنولوجيا في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً.

- وقد نظرت اللجان الثلاث التابعة لمجلس التجارة والتنمية واللجنة المعنية بالعلوم والتكنولوجيا من أجل التنمية، في دوراتها السنوية الأخيرة المعقودة في عام ٢٠٠٥، في الكيفية التي يتسنى بها للأونكتاد تعزيز مساهمته في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها تلك الأهداف الواردة في إعلان الألفية، أي الأهداف الإنمائية للألفية (انظر الإطار ٢).

الإطار ١ – لمحة موجزة عن مشاكل تجارية وإنمائية مختارة

- قدّر الأونكتاد أن في الإمكان أن تكسب البلدان النامية مبالغ تصل إلى ٣٠٠ مليار دولار سنوياً من تحرير التجارة في الزراعة والمواد المصنوعة والخدمات. على أن هذه الأرباح ستجنيها على الأرجح البلدان التي تتمتع بمركز مواتٍ من الناحية التنافسية. فما السبيل للحيلولة دون تخلف الدول النامية الأخرى؟
- تعتمد معظم البلدان الأفريقية على صادرات سلعتين أساسيتين أو ثلاث في معظم إيراداتها من القطع الأجنبي. فما السبيل لكي يتحسن أداؤها الخارجي، وتتقلص مديونيتها الخارجية، وتُجتذب لها استثمارات خارجية في ظروف سمتها انعدام الاستقرار المتواصل على المدى القصير لأسعار السلع الأساسية؟
- إن إقرار نظام تجاري متعدد الأطراف يكون مفتوحاً وعادلاً وقابلاً للتنبؤ بشأنه وقائماً على قواعد هو في صالح الجميع. ولكن لكي تؤدي التجارة إلى تسريع النمو ومكافحة الفقر، يتطلب الأمر إدماج الاعتبارات الإنمائية بصورة كلية في مبادئ النظام التجاري المتعدد الأطراف وفي آلياته، ولا سيما المفاوضات التي تحدد الحقوق والواجبات في مجال التجارة.
- لا بد أن تتمكن جميع البلدان النامية من أن تفيد إفادة كاملة من الفرص التجارية الجديدة الناشئة عن المفاوضات التجارية الناجحة. على أن العديد من هذا البلدان ليست بعد في وضع يمكنها من ذلك. فهي في حاجة إلى بنى أساسية مادية فعالة، ومؤسسات وعمليات ذات كفاءة، وإلى تنمية مواردها البشرية، وإمكانية الحصول على التمويل والاستثمار وفقاً لأحكام وشروط ملائمة، وبمبالغ مناسبة، بجانب بيئة مواتية للأعمال، وسياسات وأطر تنظيمية محلية ملائمة.
- إن حصة أقل البلدان نمواً في التجارة العالمية لا تزال دون ١ في المائة. واستناداً إلى التوجهات الحالية، يمكن أن يرتفع عدد السكان الذين يعيشون في فقر مدقع في هذه البلدان من ٣٣٤ مليون في عام ٢٠٠٠ إلى ٤٧١ مليون في عام ٢٠١٥. فالرابطة ما بين توسّع التجارة وتدني الفقر ليست تلقائية في أقل البلدان نمواً لأن معظم الفقراء في البلدان الفقيرة ليس لهم ارتباط مباشر بالاقتصاد العالمي. فما السبيل لإقامة الروابط الضرورية بين نمو الصادرات في أقل البلدان نمواً وقطاعات الاقتصاد الأخرى في هذه البلدان؟
- ثمة جغرافيا جديدة للتجارة آخذة في الظهور، إذ توجّه ما نسبته ٤٠ في المائة من صادرات بلدان نامية إلى بلدان نامية أخرى، بما فيها الصين. وتزداد هذه التجارة بنسبة ١١ في المائة سنوياً، وهي تمثل ضعف معدل مجموع صادرات العالم. ويصدق الشيء ذاته على الاستثمارات. على أن ثلثي التجارة والاستثمارات تحدث في آسيا. وتعاني أقل البلدان نمواً من عجز متزايد في التجارة مع بلدان نامية أخرى. فما السبيل لجعل هذه التوجهات توجهات إيجابية بقدر أكبر لجميع البلدان؟

الإطار ٢ – مناقشات اللجان بشأن الاستعراض الخمسي لإعلان الألفية

- رأت اللجنة المعنية بالتجارة في البضائع والخدمات والسلع الأساسية، في اجتماعها المعقود في ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٥، بحضور عدد من الشخصيات البارزة، أنه ينبغي "مواصلة التركيز على إدماج اعتبارات التنمية ضمن مبادئ وعمل النظام التجاري المتعدد الأطراف، بل والأهم من ذلك ضمن المفاوضات المتعلقة بالحقوق والواجبات التجارية". ويشتمل الهدف ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية على التزام بإقامة نظام تجاري متعدد الأطراف يكون مفتوحاً، وقائماً على قواعد، ويمكن التنبؤ به: فقد اعتبرت اللجنة أن هذا الهدف ينبغي أن ينطوي على اتخاذ تدابير لمراعاة احتياجات البلدان التي تمر بظروف خاصة، فضلاً عن سائر البلدان التي تأخرت كثيراً في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

- واستمعت اللجنة المعنية بالاستثمار والتكنولوجيا والقضايا المالية ذات الصلة إلى عرض قدمه الأستاذ جيفري ساكس في ١٠ آذار/مارس ٢٠٠٥ عن استعراض الأهداف الإنمائية للألفية سابق لمؤتمر القمة بعنوان "الاستثمار في التنمية: خطة عملية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية". وشدد الأستاذ ساكس على أن الاستثمارات الجديدة المكثفة، العامة والخاصة على السواء، أساسية للبلدان الفقيرة من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وأكدت اللجنة على ضرورة تحديد البلدان النامية احتياجاتها من الاستثمار لتحقيق أهدافها الإنمائية. وأثنى الأستاذ ساكس على العمل الذي يضطلع به الأونكتاد في مجال الاستثمار باعتباره يشكل مساهمة كبرى في سبيل تحقيق هذه الأهداف.

- وشددت لجنة المشاريع وتيسير الأعمال التجارية، والتنمية، في ٢٤ شباط/فبراير ٢٠٠٥، على أن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية يتطلب عملاً متواصلاً لتحسين قدرة مؤسسات البلدان النامية على المنافسة، وتعزيز فعالية نظم النقل، والإكثار إلى أقصى حد ممكن من استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التجارة الإلكترونية والتنمية. ويمكن أن يؤثر مثل هذا العمل بشكل مباشر على برامج الحد من الفقر، وعلى تنمية القدرات البشرية.

- وأوصت اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، في ٢٣ أيار/مايو ٢٠٠٥، بعدد من التدابير المحددة المطلوب اتخاذها على المستويين الوطني والدولي بغية كفالة مساهمة العلم والتكنولوجيا مساهمة فعالة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، بما في ذلك تعميم إدراج العلم والتكنولوجيا في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية، وإشاعة أفضل الممارسات في مجال استخدام العلم والتكنولوجيا، وزيادة طاقة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتكنولوجيا البيولوجية إلى أقصى حد ممكن لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

وكما ورد في الجزء الثاني، فقد أوصت كل واحدة من هذه اللجان الأربع أيضاً بأن يتخذ الأونكتاد إجراءات محددة في جميع المجالات المذكورة أعلاه من أجل دعم تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

- وانعقد مجلس التجارة والتنمية لاحقاً في دورة استثنائية (١٨ تموز/يوليه ٢٠٠٥) لتقديم مساهمته في الاستعراض الخمسي لإعلان الألفية استناداً إلى تقارير اللجان التابعة له. وأوجز، في جملة أمور، عدداً من الاحتياجات المهمة (انظر الإطار ٣). ولاحظت رئيسة المجلس، السفيرة ماري ويلان (آيرلندا)، في ملخصها للمناقشات، القلق البالغ إزاء حالة تنفيذ الالتزامات المقطوعة والأهداف المتفق عليها في إعلان الألفية وفي المؤتمرات الإنمائية الأخرى: "فالتقدم المحرز صوب تحقيقها هذه الأهداف غير كاف على الإطلاق. ولئن كانت البلدان النامية هي المسؤولة في المقام الأول عن التنمية فيها فإن قدرتها على تنفيذ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً تظل مرهونة بالدعم الذي يقدمه المجتمع الدولي وبتهيئة بيئة دولية مواتية للتنمية".

الإطار ٣ – مجلس التجارة والتنمية والاستعراض الخمسي لإعلان الألفية

- الحاجة إلى "صفقة عادلة" من أجل أفريقيا تتصدى بشكل فعال للعديد من المشاكل الإنمائية التي تعوق طاقة أفريقيا وتحول دون بلوغها الأهداف الإنمائية للألفية؛
- ضرورة زيادة الدعم الذي يقدمه المجتمع الدولي من أجل مشاركة أقل البلدان نمواً في النظام التجاري العالمي على النحو المبيّن في إعلان الألفية وباعتبار هذه المشاركة عنصراً أساسياً لتمكين أقل البلدان نمواً من تدارك تأخرها في بلوغ الغايات التي اشتملت عليها الأهداف الإنمائية للألفية؛
- الحاجة إلى "عولمة مواتية للتنمية" والحاجة إلى انسجام السياسات العامة؛
- الحاجة إلى مضاعفة الالتزام السياسي المقطوع استناداً إلى المسؤولية الجماعية بحيث تتمكن الشراكة العالمية من أجل التنمية (الهدف ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية) من بلوغ الأهداف المتفق عليها بحلول التاريخ المقرر وهو ٢٠١٥؛
- اتخاذ تدابير التنفيذ المطلوبة من أجل جعل المفاوضات التجارية التي جرت في الدوحة جولة إنمائية حقيقية؛
- أهمية الدور الذي يضطلع به الأونكتاد باعتباره شريكاً عالمياً لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في منظمة الأمم المتحدة بعد إصلاحها.

٢ – البعد الإنمائي للأحداث التي شهدها عام ٢٠٠٥

منظمة التجارة العالمية: المؤتمر الوزاري السادس، المعقود في هونغ كونغ، الصين، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥

وجَّه الأمين العام للأمم المتحدة، كوفي عنان، إلى هذا المؤتمر كلمة ألقاها باسمه الأمين العام للأونكتاد. وقال السيد عنان، حاضّاً المتفاوضين على التحلي بالإرادة السياسية لإحراز تقدم في المباحثات التجارية، إن "التنمية – مجسدة في المكاسب الحقيقية في الحياة الحقيقية للناس – تظل المقياس الأول لنجاح جولة الدوحة. فمهما كانت الخطوات الأخرى الأصغر التي تخطوها مفاوضاتكم، فإن التنمية هي، على حد بعيد، المعيار التي يقاس بها نجاح الجهود التي تبذلونها".

لقد شمل الإعلان الختامي المعتمد في هونغ كونغ (الصين) الاتفاق على طائفة من المسائل، الأمر الذي زاد من تضييق شقة الخلافات بين الأعضاء وقرَّب المحادثات من تحقيق توافق في الآراء. وقد اتفق على جدول زمني جديد لعام ٢٠٠٦ وعقد الأعضاء عزمهم على إنهاء المفاوضات بحلول نهاية العام.

وكان الأونكتاد، أثناء عام ٢٠٠٥، منشغلاً بالدرجة الأولى بالمساعدة على ضمان الوفاء بوعود جولة الدوحة المتصلة بالتنمية. فكانت تحاليله للمواضيع المعلقة ذات الصلة بالتنمية، وعمله الرامي إلى بناء التوافق في الآراء، ولا سيما استعراض مجلس التجارة والتنمية للتطورات والقضايا في مرحلة ما بعد برنامج عمل الدوحة ذات الأهمية بالنسبة للبلدان النامية، وبرامجه الاستشارية والتدريبية كانت كلها مكرسة لتحقيق هذا الهدف الأوحد (انظر الجزء الثاني، الفرع ٤).

مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات، تونس، الجمهورية التونسية، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥

لقد أسفر الشطر الثاني من مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات، المعقود في مدينة تونس في الفترة من ١٦ إلى ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، عن اعتماد "التزام تونس" و"برنامج عمل تونس لمجتمع المعلومات".

وعمل الأونكتاد بهمة في التحضيرات السابقة لمؤتمر القمة وأثناء المؤتمر نفسه[٢٣]. وترأس الأمين العام للأونكتاد الوفد الذي ضم عدة برامج تابعة للأونكتاد، ونظمت هذه البرامج أنشطة موازية

وحلقات عمل ومعارض على هامش المؤتمر. وقد اعترف برنامج عمل تونس *بالشراكة المعنية بقياس تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية التي أعلن* عنها في الأونكتاد الحادي عشر في حزيران/يونيه ٢٠٠٥ *والرقم القياسي لفرص تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والرقم القياسي للفرصة الرقمية ذوي الصلة*. وقرر مؤتمر القمة أيضاً استعراض ولاية وتشكيلة اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، وهو استعراض ربما يؤثر على الدعم الموضوعي الذي يقدمه الأونكتاد لهذه اللجنة الفنية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

مؤتمر قمة الجنوب الثاني

عقد مؤتمر قمة الجنوب الثاني لمجموعة الـ ٧٧ والصين في الدوحة، قطر، في حزيران/يونيه ٢٠٠٥. واستعرض الوضع الاقتصادي الدولي الراهن، واحتمالات التعاون بين بلدان الجنوب، ومقترحات لإصلاح الأمم المتحدة وتعزيزها. وقد أسهمت حصيلة هذا المؤتمر في التحضيرات لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥.

وساعد الأونكتاد في إعداد مؤتمر قمة الجنوب، لا سيما فيما يتعلق بالمناقشات التي دارت في المؤتمر بشأن التجارة والتنمية وبالمفاوضات المتعددة الأطراف الجارية في إطار منظمة التجارة العالمية. وقد دعا مؤتمر القمة الأونكتاد لدعم التعاون بين بلدان الجنوب بشأن مواضيع محددة في مجالات استراتيجيات التنمية، والتجارة، بما فيها النظام العالمي للأفضليات التجارية، والسلع الأساسية، وقوانين وسياسات المنافسة، والاستثمار.

المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة

عقد المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في ١٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٥، اجتماعه الخاص الرفيع المستوى مع مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. وقيّم الاجتماع مدى تنفيذ توافق آراء مونتيري بشأن تمويل التنمية باعتبار ذلك خطوة أولية في استعراض مدى تحقيق الأهداف الإنمائية الدولية، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، في مجالات عريضة ثلاثة هي: `١` السياسات والاستراتيجيات؛ `٢` التجارة والاستثمار والتدفقات الخاصة؛ `٣` المساعدة الإنمائية الرسمية، والمصادر الابتكارية للتمويل والدين.

وألقت السفيرة ويلان من آيرلندا، بصفتها رئيسة مجلس التجارة والتنمية، كلمة أمام الاجتماع. وتحدثت عن الكيفية التي يمكن أن تساهم بها التجارة بقدر أكبر من الفعالية في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً من خلال حصيلة جولة الدوحة المواتية للتنمية، وعن طريق الاستثمار في تطوير قدرات التوريد، لا سيما في أقل البلدان نمواً وفي أفريقيا، من أجل استغلال فرص تجارية جديدة، وتماسك النظم الدولية التي تتصدى للقضايا التجارية ضمن الإطار الإنمائي الأوسع. كما ترأست مائدة مستديرة تناولت مواضيع التجارة والاستثمار والتدفقات الخاصة.

وفي مطلع تموز/يوليه ٢٠٠٥، عقد المجلس الاقتصادي والاجتماعي اجتماعه الرفيع المستوى لاستعراض التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية استعداداً لمؤتمر القمة العالمي، مع التركيز على "التقدم المحرز، والتحديات، والفرص". وقد شدد السيد كارلوس فورتين، الموظف المسؤول عن الأونكتاد، على ضرورة وضع استراتيجيات إنمائية ترمي إلى تسريع وتيرة النمو والاستثمار وتوفير فرص عمل وهو ممّا يؤدي إلى تقليص أوجه انعدام المساواة والقضاء على الفقر. وقال إن قوى السوق يجب أن تشكل العناصر المميزة لهذه الاستراتيجيات، مدعومة بقطاع عام نشط وفعال ومؤتمن. وإذا كان منتظراً من الحكومات أن تمسك بزمام التحكم في مصيرها في مجال التنمية، فإنه يتعين تبعاً لذلك أن تكون قادرة على استخدام طائفة من أدوات السياسة العامة لتنفيذ الاستراتيجيات الإنمائية التي اختارتها.

مجلس التجارة والتنمية

بحث المجلس، في دورته السنوية العادية المعقودة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ تشكيلة من القضايا، يتناولها بتفصيل أكبر الجزء الثاني من هذا التقرير. ويقدم الإطار ٤ موجزاً لنتائج النقاط الرئيسية.

الإطار ٤ – نتائج الدورة السنوية العادية لمجلس التجارة والتنمية، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥

أبرز معالم تقرير رئيس المجلس، السفير رانسفورد سميث من جامايكا، إلى الجمعية العامة

خلصت الدورة الرفيعة المستوى بشأن الدروس المستفادة من الجهود التي بذلت في التسعينات للإصلاح الإنمائي والاقتصادي إلى أنه لا وجود لوصفة عالمية للتقدم الاقتصادي. فبرامج الاستثمار والمساعدة في حاجة لأن تصمّم وفق احتياجات أوضاع وطنية ومحلية محددة.

- تناولت المناقشات السمات الجديدة للترابط العالمي بالاستناد إلى *تقرير التجارة والتنمية ٢٠٠٥*. وركز المجلس على التوجهات الحديثة في الاقتصاد العالمي وانعكاساتها المحتملة على التقدم صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ولئن رحب المجلس بتحسن الأداء الاقتصادي في العديد من البلدان، إلا أنه أعرب عن القلق إزاء استمرار انخفاض النمو في العديد من أقل البلدان نمواً ومن البلدان الأفريقية جنوب الصحراء الكبرى لتمكينها من بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وتم تسليط الضوء على أهمية تنسيق سياسات الاقتصاد الكلي من جانب البلدان المتقدمة وتفادي الاستدانة وتحقيق التنوع الاقتصادي بالنسبة إلى البلدان النامية.

- كانت مسألة تآكل الأفضليات التجارية التي تتمتع بها البلدان النامية موضع بحث من قبل فريق ومجموعات إقليمية ودول أعضاء في سياق عمل الأونكتاد الخاص بأقل البلدان نمواً. وأقرت الاستنتاجات المتفق عليها بأهمية المساهمة التي تتأتى من إتاحة فرص الوصول إلى الأسواق على أساس تفضيلي في النمو الاقتصادي وفي تنمية أقل البلدان نمواً، وثمّنت بدء صدور *تقرير أقل البلدان نمواً* عن الأونكتاد سنوياً.

- ركّز البحث الذي تناول التقدم الاقتصادي لأفريقيا على دور الاستثمار الخارجي المباشر. وأوضح فريق خبراء أنه إذا كان الاستثمار الخارجي المباشر له أهميته، فإن دور الاستثمار المحلي في جلب النمو الاقتصادي كثيراً ما يكون عرضة للنسيان.

- توجّه المدير العام لمنظمة التجارة العالمية، أثناء جلسة استعراض المجلس للتطورات والقضايا في مرحلة ما بعد برنامج عمل الدوحة التي تهم البلدان النامية بوجه خاص، بكلمة أبرز فيها الحاجة للتعاون بين منظمته والأونكتاد بشأن المعاملة الخاصة والتفاضلية، وتآكل الأفضليات، و"المعونة من أجل التجارة".

- استمع المجلس أيضاً إلى الأمين العام للأونكتاد الذي قال إن نجاح جولة الدوحة يتطلب وضع جدول أعمال "يضاف إلى جدول أعمال الدوحة" لتعزيز التعاون الإنمائي المواتي للتجارة. وينبغي مساعدة البلدان النامية على مواجهة التكاليف الضرورية للتكيّف والتصدي لفقدان العائدات المالية. فالمساعدة من أجل التجارة، إلى جانب المساعدة من أجل التنمية، مهمة للغاية بالنسبة لأقل البلدان نمواً وللاقتصادات الصغيرة والضعيفة.

- كان تقديم استعراض سياسة الاستثمار في كينيا فرصة سانحة لمناقشات حيّة ومنعشة شارك فيها وزير التجارة والصناعة الكيني، الدكتور موكيسا كيتويي. وقدم فيها ممثلون لمؤسسات تجارية المزيد من الآراء الثاقبة عن دور استعراض سياسة الاستثمار في إنعاش مناخ الاستثمار في كينيا.

- استعرض المجلس أيضاً أنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد؛ وأيد مواصلة الأونكتاد تقديم المساعدة للشعب الفلسطيني؛ واستعرض مساهمة الأونكتاد في أعمال المتابعة لمؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية.

- أثرت مداولات المجلس من آراء ممثلي المجتمع المدني في القضايا المذكورة أعلاه.

٣ – الانسجام والشراكات: الجهد الجماعي

يتطلب النهوض بالمعاملة المتكاملة للتجارة والتنمية تعاوناً مكثفاً فيما بين الأونكتاد وأصحاب المصلحة من سائر المنظمات الدولية والإقليمية، ومن قطاع الأعمال والقطاع الخاص، والدوائر الأكاديمية، والمجتمع المدني، والمنظمات غير الحكومية. فالشراكات أمر أساسي للجهود الجماعية الرامية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ويشارك الأونكتاد في تشكيلة عريضة من الترتيبات التعاونية الرسمية وغير الرسمية تشمل البحوث وتحليل السياسات والأنشطة في الميدان.

التعاون على مستوى منظومة الأمم المتحدة. ثمة ترتيبات رسمية أخرى وتشمل مشاركة الأونكتاد في مجلس الرؤساء التنفيذيين الذي يضم الأمين العام للأمم المتحدة ورؤساء الوكالات المتخصصة، والصناديق والبرامج التابعة للأمم المتحدة، والوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومنظمة التجارة العالمية. وترمي هذه الآلية إلى كفالة الانسجام ضمن منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك الانسجام بشأن القضايا المعيارية والأنشطة التنفيذية. وتتيح اللجنة البرنامجية الرفيعة المستوى أساساً لتنسيق السياسات والبرامج على مستوى المنظومة، ومن ذلك على سبيل المثال الشبكة المشتركة بين الوكالات المعنية بتسهيل التجارة التي ترأسها الأونكتاد في عام ٢٠٠٥. وتضم مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية الكيانات التنفيذية الرئيسية التابعة للأمم المتحدة التي تقدم الدعم الإنمائي المباشر على المستوى القطري. وفي عام ٢٠٠٥، بدأ الأونكتاد في المشاركة في هذه المجموعة مشاركة حثيثة، من أجل المساعدة على تحقيق أحد أهداف الأونكتاد الحادي عشر، ألا وهو مساعدة البلدان النامية على تعزيز قدراتها على التوريد وتحسين قدرتها على المنافسة. فالأونكتاد من المشاركين النشطين في عمل الهيئات الثلاث، الأمر الذي يمكنه من التفاعل مع جهات أخرى من منظومة الأمم المتحدة وسواها بشأن أولويات رئيسية تواجه المنظمة.

آليات التنسيق ضمن منظمة الأمم المتحدة. يعد الأونكتاد رائداً على صعيد القضايا المتعلقة بالتجارة والتنمية، برعاية اللجنة التنفيذية للشؤون الاقتصادية والاجتماعية:

- لقد وضع الفريق العامل المعني بالتجارة، المنعقد في إطار الأونكتاد والذي يجمع بين إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، واللجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة، نهجاً منسقاً لمساعدة البلدان النامية على الاستعداد للمؤتمر الوزاري السادس لمنظمة التجارة العالمية المعقود في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ وفي أعمال متابعة نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ فيما تعلق منها بالتجارة.

- ساعد الأونكتاد، باعتباره الوكالة الرائدة في المسائل المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا، في إعداد مساهمة على مستوى المنظومة لمؤتمر القمة العالمي تتعلق بالعلم والتكنولوجيا.

وعلاوة على ذلك، عمل الأونكتاد عن كثب مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة ومع اللجان الاقتصادية الإقليمية في سبيل إعداد المنشور المشترك المعنون *الحالة الاقتصادية في العالم وآفاقها لعام ٢٠٠٥* وفي سبيل تقديم *مدخلات في الدراسة الاستقصائية للحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم لعام ٢٠٠٥* وتعنى بقضايا ذات صلة بالمالية والاستثمار والتجارة.

الترتيبات التعاونية المحددة الأهداف

يشارك الأونكتاد في تشكيلة عريضة من الشراكات التي تعالج قضايا واحتياجات محددة. ورغم أن الجزء الثاني من هذا التقرير يتعرض بالتفصيل لهذه الترتيبات، يمكن مع ذلك أن نذكر في هذا المقام التطورات التالية لعام ٢٠٠٥:

- زيادة التوسع في البرنامجين الرئيسيين المشتركين بين الوكالات لبناء القدرات فيما يتعلق بالتجارة وهما: الإطار المتكامل لصالح أقل البلدان نمواً والبرنامج المتكامل المشترك للمساعدة التقنية لصالح البلدان الأفريقية؛

- عقد سلسلة من الاجتماعات برعاية الأونكتاد تناولت مواضيع محددة تحظى باهتمام خاص من القطاعين العام والخاص، مثل الرابطة العالمية لوكالات تشجيع

الاستثمار، والمؤتمر الأقاليمي الخامس لإدارة الديون، والمؤتمر الأفريقي التاسع المعني بالتجارة والتمويل في قطاعي النفط والغاز؛

- استضافة الأونكتاد اجتماع الشراكة العالمية من أجل تيسير التجارة والنقل بريادة البنك الدولي الذي شارك فيه أكثر من ٧٠ منظمة عمومية وخاصة؛
- مضاعفة العضوية في معهد الأونكتاد الافتراضي للتجارة والتنمية، الذي استهلته أثناء الأونكتاد الحادي عشر جامعات مشاركة تراوح عددها بين ٦ و١٣ جامعة.

بالإضافة إلى معهد الأونكتاد الافتراضي، شراكات أخرى انطلقت أثناء الأونكتاد الحادي عشر شراكات عاملة، على غرار الشراكات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والاستثمار. ويتواصل العمل التحضيري بخصوص فرقة العمل الدولية المعنية بالسلع الأساسية.

٤ – فريق الشخصيات البارزة

أبلغ الأمين العام للأونكتاد مجلس التجارة والتنمية، في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، عن إنشاء فريق من الشخصيات البارزة مكلف باقتراح أفضل الاستراتيجيات التي تكفل للأونكتاد إنجاز مهمته الإنمائية كما نُصّ عليها في خطة عمل بانكوك وفي توافق آراء ساو باولو، وذلك بهدف مضاعفة أثر الأونكتاد. ويتألف الفريق من ثمانية أفراد مشهود لهم على المستوى الدولي بخبرتهم في القضايا الإنمائية. ومن المنتظر أن يقدم الفريق تقريره إلى الأمين العام للأونكتاد بحلول نهاية نيسان/أبريل ٢٠٠٦ (انظر الإطار ٥).

الإطار ٥ – فريق الشخصيات البارزة

يتألف الفريق من الشخصيات التالية أسماؤهم:

- جاكديش باغواتي، أستاذ الاقتصاد في جامعة كولومبيا؛
- غرو هارليم برونتلند، رئيسة وزراء النرويج سابقاً والمديرة العامة السابقة لمنظمة الصحة العالمية؛
- فيرناندو هنريكي كاردوزو، رئيس البرازيل سابقاً؛
- جواكيم كيسانو، رئيس موزامبيق سابقاً والمبعوث الخاص السابق للأمين العام للأمم المتحدة المعني بمؤتمر القمة العالمي ٢٠٠٥؛
- تارجا هالونين، رئيسة فنلندا والمشتركة في رئاسة اللجنة العالمية المعنية بالبعد الاجتماعي للعولمة؛
- فخامة السيد بنجامين ويليام مكابا، رئيس جمهورية تترانيا المتحدة سابقاً؛
- لورانس سومرز، رئيس جامعة هارفرد ووزير الخزانة الأمريكي السابق؛
- لونغ يونغتو، الأمين العام لمنتدى بواو لآسيا والممثل التجاري السابق للصين.

ويرأس الفريق السيد كاردوزو، الذي ترأس أيضاً فريق الخبراء البارزين التابع للأمين العام للأمم المتحدة المعني بالعلاقات ما بين الأمم المتحدة والمجتمع المدني.

الجزء الثاني

النتائج والإنجازات: النهوض بتوافق آراء ساو باولو

تتيح نتائج مؤتمر القمة العالمي، وتوافق آراء ساو باولو (الأونكتاد الحادي عشر، ٢٠٠٤) وخطة عمل بانكوك (الأونكتاد العاشر، ٢٠٠٠) الأساس لبرنامج عمل الأونكتاد في الفترة التي تمتد حتى انعقاد الأونكتاد الثاني عشر.

وعلى غرار ما أعلنه الأمين العام في البيان الذي أدلى به في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ إلى مجلس التجارة والتنمية، يتمثل التحدي بالنسبة إلى الأونكتاد في أن يركز على المجالات التي يمكنه فيها أن يحدث تغييرات فعلية لصالح البلدان المستفيدة. ويتيح استعراض منتصف المدة لتنفيذ توافق آراء ساو باولو المقرر إجراؤه في عام ٢٠٠٦ فرصة لتقييم ما تحقق من تقدم وإجراء ما يلزم من تعديلات.

وفي ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، ألقى البروفيسور لورنس ر. كلاين، الحاصل على جائزة نوبل في علم الاقتصاد لعام ١٩٨٠ المحاضرة الثالثة عشرة في سلسلة محاضرات "راول بريبيش"[٢٤].

وقُبيل نهاية عام ٢٠٠٥، رحب مجلس التجارة والتنمية، ثم الجمعية العامة[٢٥]، ترحيباً حاراً بعرض غانا السخي، الذي حظي بتأييد الاتحاد الأفريقي، استضافة الدورة الثانية عشرة للأونكتاد المقرر عقدها في عام ٢٠٠٨.

١- استراتيجيات التنمية في ظل اقتصاد عالمي آخذ في العولمة

ألف – الفهم الأفضل لعملية العولمة وآثارها على التنمية

ركز العمل التحليلي للأونكتاد في عام ٢٠٠٥ على دراسة آثار النمو السريع في الفترة الأخيرة لبعض الاقتصادات الآسيوية الكبرى، ولا سيما الصين، على بقية بلدان العالم، وبخاصة البلدان النامية الأخرى. وقد تمثلت نتيجة هذا العمل – الذي نُشر في *تقرير التجارة والتنمية لعام ٢٠٠٥: "سمات جديدة للترابط العالمي"*[٢٦] – في توليفة قوامها نظرة عامة للاتجاهات الطويلة الأمد في العالم النامي يصحبها تقييم للمتطلبات الفورية في مجال السياسات العامة اللازمة لتحقيق استقرار الاقتصاد الكلي العالمي.

- إن بروز الصين والهند وغيرهما من الاقتصادات الآسيوية ولّد فرصاً وصعوبات بالنسبة إلى الكثير من البلدان النامية. فقد فتح آفاقاً مشرقة أمام مصدري العديد من السلع الأولية وزاد في التبادل التجاري بين البلدان النامية، ولكنه أفضى أيضاً إلى احتداد التنافس في الأسواق العالمية لأنواع معينة من المنتجات المصنوعة. ويقترح تقرير التجارة والتنمية أن توجه البلدان النامية حصائل صادراتها من السلع الأساسية نحو تكوين رأس المال في قطاع التصنيع بغية إحداث التغييرات الهيكلية اللازمة، ونحو تحقيق الأهداف الطويلة الأمد في قطاعات كالتعليم والهياكل الأساسية.

- ورغم البيئة الخارجية المؤاتية للتنمية عموماً، فإن تحقيق أهداف التنمية للألفية سيظل أمراً صعباً في أقل البلدان نمواً وبلدان أفريقيا جنوب الصحراء. واعتبر التقرير أن المبادرات الصادرة مؤخّراً كالالتزام بزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية زيادة هامة، واتخاذ المزيد من الإجراءات لتخفيف عبء الديون بالنسبة للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، والنظر في تخفيض ديون البعض من البلدان الفقيرة هي الأخرى والتي أصبحت غير قادرة على تحمل مديونيتها، من شأنه أن يساعد هذه البلدان في هذا الصدد.

- وفي ضوء تزايد الاختلالات في الحسابات الجارية على الصعيد العالمي والآثار الناشئة عن تصحيح هذه الاختلالات في نهاية المطاف، يدعو التقرير إلى وضع إطار معزز لتنسيق السياسات العامة تنسيقاً متعدد الأطراف بغية إجراء عمليات التكيف اللازمة على صعيدي الاقتصاد الكلي والتجارة. كما أن إلقاء نظرة جديدة على الآليات الممكنة للحد من انعدام استقرار أسعار تشكيلة واسعة من

السلع الأساسية من شأنه أن يساعد في تعزيز الشراكة العالمية لأجل التنمية.

وقد ساعد تقرير التجارة والتنمية لعام ٢٠٠٥، الذي حظي بتغطية واسعة في وسائل الإعلام الدولية، في بناء توافق الآراء داخل مجلس التجارة والتنمية بشأن السياسات العامة اللازمة لنجاح التنمية في إطار بيئة خارجية تتغير بسرعة. واتفق أعضاء المجلس على ضرورة أن "تتشارك اقتصادات الفائض الرئيسية وبلدان العجز الرئيسية" في عمليات التكيف اللازمة لتصحيح اختلالات التوازن العالمية الراهنة. وقد أكد الموجز الذي أعده الرئيس على "التصور الشائع ... الذي مفاده أنه ينبغي للبلدان المتقدمة، خدمة للمصلحة المتبادلة للجميع، تعزيز جهودها الرامية إلى التنسيق بين سياسات الاقتصاد الكلي بغية حل مشكلة الاختلالات العالمية، وأنه [ينبغي] للبلدان النامية مواصلة جهودها الرامية إلى زيادة التنويع والتصنيع، وتجنب المزيد من المديونية، على ألا يغرب عن بالها أن الظروف الحالية المؤاتية للكثير منها قد تكون ظروفاً مؤقتة". كما أشار الموجز إلى أن وفوداً عديدة قد أعربت عن رضاها عن التحليل المتوازن والمفيد الذي تضمنه تقرير التجارة والتنمية لعام ٢٠٠٥، والذي اعتبر أنه يساعد في فهم الاتجاهات الأخيرة في الاقتصاد العالمي، لا سيما التفاعل بين الاختلالات في الاقتصاد العالمي والآثار الناتجة عن بروز شرق وجنوب آسيا كقطب جديد للنمو بالنسبة إلى البلدان النامية.

وقد تم إبراز وترويج النهج الذي يتبعه الأونكتاد إزاء العولمة في سلسلة من الأنشطة الأخرى التي تم الاضطلاع بها خلال السنة حيث:

- قُدِّمت مساهمات عديدة في إطار التقرير السنوي عن *الحالة الاقتصادية في العالم وآفاقها*، الذي نشر بالاشتراك مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة واللجان الإقليمية، وكذلك في إطار *دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم لعام ٢٠٠٥*، وتتناول هذه المساهمات بوجه خاصّ توقعات النمو، ومسألة الاختلالات العالمية في الحسابات الجارية وعلاقتها بالادخار وأداء الاستثمار، ودور أسعار الصرف الحقيقية بالنسبة إلى القدرة التنافسية الدولية والموازين التجارية.

- وفر برنامج التعاون مع الحكومة الصينية خدمات مشورة ملموسة في مجال السياسات العامة بشأن قضايا الاقتصاد الكلي وسمح بإبانة الأفكار ذات الصلة بالآثار العالمية للنمو في الصين. وقد استكشفت الدراسة المعنونة *الصين في عالم آخذ في العولمة*[٢٧]. قضايا رئيسية كدور الصين في التجارة والاستثمار في شرق وجنوب آسيا، والاحتكاكات التجارية الأخيرة، وتعلم مبادئ تشكيل المؤسسات، والتحول الصناعي في الصين.

- نُشرت في إطار سلسلة ورقات المناقشة الصادرة عن الأونكتاد أربع ورقات أكاديمية تتعلق على التوالي بالإطار الجديد لكفاية رؤوس الأموال، الذي يعرف باسم اتفاق بازل الثاني؛ ومقترحات بشأن المعايير والمدونات العالمية للممارسات المالية الفضلى؛ وتحرير التجارة والإصلاح الاقتصادي في البلدان النامية؛ والصادرات الأساسية الأفريقية.

- ونُشرت في إطار سلسلة ورقات المناقشة التي تصدر عن مجموعة الأربعة والعشرين، ست دراسات أعدت في إطار مشروع الدعم التقني المقدم إلى مجموعة الأربعة والعشرين الحكومية الدولية المعنية بالشؤون النقدية والمالية الدولية والتنمية (مجموعة الـ ٢٤). ويوفر المشروع، الممول من التبرعات المقدمة من مركز كندا الدولي للبحوث الإنمائية ومن البلدان المستفيدة نفسها، لمجموعة الـ ٢٤ دراسات وورقات بحوث بشأن قضايا تندرج في إطار اختصاص البنك الدولي وصندوق النقد الدولي تعكس شواغل البلدان النامية فيما يتعلق بتطور الاقتصاد العالمي ونظامه المالي.

باء – المساهمة في حل مشاكل ديون البلدان النامية

برغم تحسن العديد من مؤشرات الدين التقليدية بالنسبة إلى البلدان النامية خلال السنوات الأخيرة وهو تحسن يعزى في جانب منه إلى المبادرات الدولية لصالح البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، فإن البلدان النامية المنخفضة والمتوسطة الدخل لا تزال تواجه صعوبات في إيجاد حل مستدام للوفاء بالتزاماتها المتعلقة بخدمة ديونها الخارجية. وفي هذا السياق، دعا المجتمع الدولي إلى بذل الجهود لزيادة القدرات المؤسسية على إدارة الأصول والخصوم المالية. وفي عام ٢٠٠٥، وسعياً إلى تحقيق هذا الهدف:

- قدم الأونكتاد تحليلاً فنياً للقضايا المتعلقة بالديون وذلك في إطار الاستعراض السنوي للجمعية العامة المعنون *أزمة الديون الخارجية والتنمية*[٢٨]. وترتبط القدرة على تحمل الديون بجملة أمور منها نمو البلدان المدينة وفرص التصدير المتاحة لها، ومن ثم، بنجاحها في التغلب على المشاكل الإنمائية الهيكلية. ولتلبية الاحتياجات التمويلية الإنمائية الكفيلة بتحقيق أهداف التنمية للألفية وضمان الاستدامة، لا بد من التوصل إلى تفاهم دولي بشأن صيغ لإعادة هيكلة الدين من شأنها أن تجمع بين المانحين الرسميين والخواص في حوار بناء. ويجب أن تراعي الجهود الدولية الرامية إلى وضع آليات لإعادة هيكلة الديون النقاط التي أثيرت في تحليل الأونكتاد والتي شكلت الأساس للقرار A/59/223 ذي الصلة بالموضوع الذي اعتمدته الجمعية العامة بتوافق الآراء.

القدرة على تحمل الديون

- عمل الأونكتاد بالتعاون مع مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة في إطار جهوده الرامية إلى بناء قدرات البلدان النامية لتقوى على تحمل الديون ولوضع الاستراتيجيات الإنمائية. ويرتبط العمل في هذا المجال بمشروع القدرة على تحمل الديون (انظر الإطار ٦)، الذي يجمع مشاركين من مكاتب معنية بإدارة الديون ووزارات المالية ومنظمات دولية ومنظمات إقليمية وجامعات ومن المجتمع المدني.

الإطار ٦ – بناء القدرات لتقوى البلدان على تحمل الديون

أطلق الأونكتاد، في عام ٢٠٠٥، مشروعاً يتعلق ببناء القدرات لتقوى البلدان النامية على تحمل الديون، وهو مشروع ممول من حساب الأمم المتحدة للتنمية. وفيما المشروع يأخذ في الحسبان ما يطرأ من تطورات جديدة في مجال إدارة الديون، بما في ذلك أنشطة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ذات الصلة، فإنه يهدف إلى بناء قدرات الحكومات على إدارة ديونها بطريقة مستدامة. ولن يتصدى المشروع لهذا الهدف من المنظور الضيق المتمثل في الحد من ديون مفرطة، بل إنه سيدمج هذا الهدف في إطار استراتيجية إنمائية أوسع نطاقاً تفضي إلى زيادة الحصائل من القطع الأجنبي إلى مستوى يفوق الاحتياجات المحلية من الموارد اللازمة لتسديد الدين الخارجي.

وتغطي مجالات البحث الرئيسية للمشروع ما يلي:

- تحليل الروابط بين القدرة على تحمل الديون والتنمية؛
- النهج البديلة للاضطلاع بتحليل للقدرة على تحمل الديون؛
- دور المؤسسات في الإدارة الفعالة للديون؛
- إعادة التفاوض بشأن الديون وعملية ربط ذلك بالتجارة.

وستُجرى في إطار المشروع عدة دراسات لحالات قطرية، تتناول بلداناً تشمل الأرجنتين وأوغندا وبنغلاديش وبوليفيا وجمهورية كوريا وكينيا وماليزيا. والورقات التي أُعدت لغرض المشروع نوقشت في إطار اجتماع للخبراء عُقد في جنيف في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥. وأُجريت أيضاً مشاورات مع الجهات المسؤولة عن إدارة الديون في البلدان الأفريقية، وذلك في إطار حلقة عمل إقليمية نُظمت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ بالاشتراك مع معهد الاقتصاد الكلي وإدارة الشؤون المالية لبلدان شرق وجنوب أفريقيا. وستنظم خلال عام ٢٠٠٦ حلقات عمل إقليمية في آسيا وأمريكا اللاتينية.

نادي باريس

- واصل الأونكتاد تقديم المساعدة إلى البلدان النامية، التي تطلبها، في إعداد استراتيجيات التفاوض بشأن ديونها في إطار نادي باريس. وفي عام ٢٠٠٥، توصلت ستة بلدان هي (الجمهورية الدومينيكية ورواندا وزامبيا وقيرغيزستان ونيجيريا وهندوراس) إلى إعادة جدولة ديونها مع نادي باريس. ويتمثل عمل الأونكتاد في هذا المجال في دعم جهود الدائنين والمدينين الرامية إلى إيجاد حلول مستدامة في الأمد الطويل للمشاكل المتعلقة بديون البلدان النامية.

نظام إدارة الديون والتحليل المالي

- انضمت ثلاث بلدان جديدة إلى قائمة البلدان المستفيدة من برنامج نظام إدارة الديون والتحليل المالي، وهكذا ارتفع العدد الكلي للبلدان المستفيدة من هذا النظام إلى ٦٥ بلداً. ويبلغ العدد الحالي للمؤسسات التي أُنشئ فيها نظام إدارة الديون والتحليل المالي ٩٥ مؤسسة (انظر الإطار ٧). وتنطوي الصيغة المحسنة لهذا النظام، DMFAS 5.3، على تحسينات وظيفية وتكنولوجية هامة تلبية لطلبات المستخدمين وتمشياً مع المعايير والممارسات الفضلى الدولية. وقد نُظمت خمس حلقات تدريبية عن استخدام أداة التحليل (DSM+) (الوحدة الخاصة باستراتيجية الديون) التي أُضيفت إليها سمات جديدة تتعلق بإدارة الديون المحلية والاستدامة المالية. وقد تم تدريب ما يزيد على ٢٠٠ موظف من مكاتب إدارة الديون في إطار حلقات عمل وطنية. كما شارك البرنامج في عام ٢٠٠٥ في ١١ حدثاً إقليمياً ودولياً بشأن إدارة الديون، أو اشترك في تنظيم هذه الأحداث.

- وما فتئ برنامج نظام إدارة الديون والتحليل المالي يتلقى التبرعات المالية السخية من البلدان المانحة الرئيسية، وتُوجّه إليه عبارات التقدير من البلدان المستفيدة (الإطار ٧). كما تلقى البرنامج مساهمات من البلدان المستفيدة من خلال آلية تقاسم التكاليف، وذلك في شكل رسوم ترخيص (عند إنشاء النظام) ورسوم صيانة طوعية – وهو ما يؤكد الأهمية التي يحظى بها النظام وما يتصل به من خدمات.

- استضاف الأونكتاد المؤتمر الأقاليمي الخامس بشأن إدارة الديون في أيلول/سبتمبر بجنيف. وقد شارك في المؤتمر، الذي يُعقد كل سنتين، أكثر من ٢٥٠ من الجهات المسؤولة عن إدارة الديون وواضعي السياسات من ٨٣ بلداً، فضلاً عن ممثلين عن المؤسسات المالية الدولية والمنظمات غير الحكومية. وقد عُقدت خلال هذا المؤتمر الدورة الثالثة والأخيرة من مشاورات الأطراف المؤثرة المتعددة بشأن "الديون السيادية لأجل ضمان استمرار التنمية"، التي نسقتها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة كمتابعة لمؤتمر مونتيري.

الإطار ٧– نظام إدارة الديون والتحليل المالي في عام ٢٠٠٥: بعض الأمثلة

- وافق الأونكتاد في عام ٢٠٠٥ على إتاحة نظامه لإدارة الديون للبنك المركزي في بغداد، العراق، وذلك كجزء من مشروع أوسع نطاقاً تموله حكومة الولايات المتحدة الأمريكية. ونظراً للحالة الأمنية في العراق، يجري تنفيذ المشروع في هذا البلد من جانب الشركة الدولية للمحاسبة Ernst & Young. ويتولى الأونكتاد توفير برمجيات نظام DMFAS 5.3 وصيانته، والتدريب خارج العراق، في حين يضطلع المستشارون التابعون لشركة Ernst & Young بالأنشطة التنفيذية المحلية، من قبيل تنسيق المشروع والتدريب والدعم. وقد نظم الأونكتاد عدة حلقات عمل لتدريب مستشاري شركة Ernst & Young والمسؤولين في الحكومة العراقية المعنيين بإنشاء النظام وصيانته واستخدامه. ويُتوخى الاضطلاع بالمزيد من الأنشطة التدريبية في عام ٢٠٠٦، وتحديداً في الجوانب القانونية المتعلقة بإدارة الديون، ومراقبة جودة البيانات المتعلقة بالديون، والإحصاءات الخاصة بالديون، وتحليل محفظة الديون.
- علّق المسؤول عن إدارة النظام في البنك المركزي في بوليفيا قائلاً إن "عملية التسجيل تمت وفقاً لاقتراحات [الأونكتاد] ... بما في ذلك الخيار المتعلق برسلمة الفوائد: وقام النظام بإنجاز الحسابات بمنتهى الدقة".
- في عام ٢٠٠٥، قدمت السويد وسويسرا والنرويج وهولندا تبرعات هامة لنظام إدارة الديون والتحليل المالي.

جيم – تقديم الدعم للتنمية الاقتصادية للشعب الفلسطيني

أُحرز في عام ٢٠٠٥ تقدم كبير على صعيد إذكاء الوعي بمدى أهمية برنامج الأونكتاد لصالح الشعب الفلسطيني:

- أيد أعضاء مجلس التجارة والتنمية المواضيع التي أبرزها التقرير الذي أعدته الأمانة، وكذلك المساعدة التقنية الملموسة التي يقدمها الأونكتاد. وركز التقرير على الأثر الاقتصادي للاحتلال والحرب وعلى الحاجة إلى توجيه الجهود الرامية إلى إصلاح الاقتصاد الفلسطيني نحو تلبية أولويات تشكيل الدولة. كما دعا التقرير إلى أن يتم مستقبلاً توخي سياسة إنمائية متجذرة في الواقع وتحدد السياسات التجارية والإصلاحية.
- جرى استعراض العمل الفني والتنفيذي الذي يضطلع به الأونكتاد في إطار ما يزيد على ١٠٠ بند عالجته وسائط الإعلام العالمية الرئيسية (الوكالات والصحافة والإذاعة والإنترنت) والمصادر المتخصصة/الأكاديمية، وهذا يشكل نمواً هاماً في عدد ما ورد من الإشارات مقارنة بعام ٢٠٠٤.
- يجري، على نطاق واسع، التسليم بكفاءات الأونكتاد التقنية من جانب لدى وكالات الأمم المتحدة الأخرى والمانحين الرئيسيين. وقد سجلت محفظة الأمانة توسعاً هاماً بمبلغ يزيد على مليون واحد من الدولارات من التبرعات الجديدة التي تعهد بتقديمها كل من المفوضية الأوروبية ومركز كندا الدولي للبحوث الإنمائية ومنظمة العمل الدولية والنرويج خلال الفترة ٢٠٠٤ – ٢٠٠٥.
- وفي الأثناء، تَحقق خلال هذه السنة عدد من الإنجازات الهامة بفضل خدمات المشورة والمساعدة التقنية التي يقدمها الأونكتاد دعماً للشعب الفلسطيني (انظر الإطار ٨).

الإطار ٨– الأونكتاد: شريك إنمائي رئيسي لفلسطين

تشمل الإنجازات الرئيسية ما يلي:

- تحديث كبير في العمليات الجمركية للسلطة الفلسطينية، بتمويل من *المفوضية الأوروبية*، مما ساعد السلطة الفلسطينية على الاضطلاع الناجع بإدارة عمليات جمركية مستقلة على الحدود بين رفح ومصر باستخدام النظام الآلي لتجهيز البيانات الجمركية (ASYCUDA) التابع للأونكتاد؛
- تعزيز القدرات في مجال أدوات تحليل سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات المتعلقة بالتجارة والعمالة، واستخدام هذه الأدوات على نطاق أوسع، وذلك بدعم من *مركز كندا الدولي للبحوث الإنمائية* (من الأمثلة على ذلك، الخطة الإنمائية المتوسطة الأمد ومتابعة الحلقات العملية التدريبية للأونكتاد في الفترة ٢٠٠٤–٢٠٠٥)؛
- أصبح الأونكتاد شريكاً رئيسياً لفلسطين في مجال الإصلاحات اللازمة لتيسير التجارة وبناء المؤسسات (على سبيل المثال مشروع مجلس شركات الشحن الفلسطينية بتمويل من *المفوضية الأوروبية*)؛
- أفضى تدريب نحو ٨٠ من أصحاب المشاريع الفلسطينيين في إطار برنامج تطوير المشاريع (إمبريتك) خلق وظائف وتوليد دخل بصورة عاجلة ومستدامة. وأُجري التدريب بتمويل من *منظمة العمل الدولية* والشريك الوطني في المشروع، *الصندوق الفلسطيني للعمالة والحماية الاجتماعية*؛
- قيام السلطة الفلسطينية بصياغة ورقات/بيانات تتعلق بالسياسة العامة استجابة لخدمات المشورة المسداة من الأونكتاد، أو بالاستناد إلى هذه الخدمات، ومن هذه الورقات/البيانات ما يتعلق بالاقتراحات المقدمة من السلطة الفلسطينية

بالقيام بإصلاحات حتى آذار/مارس ٢٠٠٥، و*مؤتمر لندن بشأن تعزيز السلطة الفلسطينية* والخطة الإنمائية المتوسطة الأمد التي وضعتها السلطة الفلسطينية للفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٧. وعلى سبيل المثال، تعكس الخطة الإنمائية الفلسطينية المتوسطة الأمد الموضوع الذي روج له الأونكتاد في التقارير الثلاثة الأخيرة لمجلس التجارة والتنمية، ألا وهو ربط الإغاثة بالتنمية؛

- بعد مضي سنوات عديدة تلقت خلالها السلطة الفلسطينية المشورة بشأن القضايا ذات الصلة بالنظام التجاري المتعدد الأطراف، تمت الموافقة بالإجماع على طلب فلسطين الحصول على مركز المراقب خلال المؤتمر الوزاري السادس لمنظمة التجارة العالمية، وشارك أول وفد فلسطيني في مؤتمر وزاري لمنظمة التجارة العالمية بصفة المراقب في هونغ كونغ (الصين) في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥.

دال – الإحصاءات والمعلومات اللازمة لعملية صنع القرارات

تشكل المعلومات الموثوقة، لا سيما المعلومات الإحصائية ذات الجودة العالية، شرطاً أساسياً لاتخاذ القرارات الملائمة فيما يتعلق بالسياسات العامة على الصعيدين الوطني والدولي، وكذلك للعمل التحليلي بشأن القضايا ذات الصلة بالعولمة والتجارة الدولية والمال والتنمية. وفي عام ٢٠٠٥، سُجلت من جديد زيادة هامة في عدد مستخدمي المعلومات الإحصائية للأونكتاد:

- بلغ عدد عمليات التنزيل بالنسبة إلى النسخة الإلكترونية من المنشور الإحصائي المعنون *التنمية والعولمة: حقائق وأرقام* (GlobStat) الذي انطلق في حزيران/يونيه ٢٠٠٤، ما مجموعه ٢١٧ ٠٠٠ عملية في عام ٢٠٠٥.

- ارتفع عدد المستخدمين المسجلين لـ "*دليل إحصاءات الأونكتاد*" عن طريق الاتصال الإلكتروني المباشر بما يزيد على ١٠ في المائة ليصل إلى ٤٢٥ ٤٠ مستخدماً في بداية كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥. وخلال فترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥، ارتفع عدد عمليات التنزيل الخاصة بالدليل (برمته) بأكثر من الضعف (٠٠٠ ٣٣٦) بالمقارنة مع فترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣. ومقارنة بالمنشورات الأخرى التي يصدرها الأونكتاد، استأثر *الدليل* بنصيب الأسد من التعليقات الإيجابية الواردة في الردود على الاستطلاع الإلكتروني المتعلق بمنشورات الأونكتاد.

وخلال عام ٢٠٠٥، قام الأونكتاد بتوسيع دعمه لبناء القدرات الإحصائية الوطنية بصدد القضايا ذات الصلة بالتجارة حيث:

- وردت من اتحاد المغرب العربي ومن الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا طلبات للحصول على المساعدة في مجال إنشاء قواعد بيانات إحصائية داخلة أمانتيهما: ويجري في الوقت الراهن البحث عن التمويل اللازم كيما يتسنى للأونكتاد تلبية هذه الطلبات.

- عمل الأونكتاد بالتعاون مع شعبة الإحصاءات التابعة للأمم المتحدة لتمكين البلدان التي تعتمد النظم الجمركية الآلية، كالنظام الآلي لتجهيز البيانات الجمركية (ASYCUDA) من استخدام هذه النُظم لتجميع إحصاءات موثوقة بشأن تجارة السلع.

- وفي إطار البرنامج المتكامل المشترك للمساعدة التقنية، قام الأونكتاد بمساعدة كل من أوغندا وبنن وبوركينا فاسو وتونس وجمهورية تنزانيا المتحدة وغانا في الحصول على الوثائق والإحصاءات والمعلومات التابعة للأونكتاد والأمم المتحدة واستخدامها مباشرة على الإنترنت، وفي إنشاء واستخدام البرمجيات المفتوحة المصدر لإدارة المكتبات. ومع ذلك، لا تزال المواد المطبوعة والأقراص المدمجة تشكِّل مصدراً بديلاً ضرورياً للحصول على الوثائق والمعلومات في هذه البلدان التي تشكو من بطء أو محدودية الوصول إلى الإنترنت.

الإطار ٩- استراتيجيات التنمية في ظل اقتصاد عالمي آخذ في العولمة: موجز النتائج وتقييم عام

- في ضوء *تقرير التجارة والتنمية لعام ٢٠٠٤* الذي ركز على مسألة اتساق السياسات العامة الدولية، *وتقرير التجارة والتنمية لعام ٢٠٠٥*، الذي ركز على الجوانب الجديدة للترابط العالمي، شدَّدت الوفود خلال دورة مجلس التجارة والتنمية على الدور الهام الذي يضطلع به الأونكتاد في تحديد العناصر لاستراتيجية إنمائية عالمية متماسكة وفي تقديم آراء بديلة بشأن السياسات الاقتصادية انطلاقاً من منظور إنمائي.
- أتاحت نتائج البحوث معلومات للموظفين الحكوميين المسؤولين عن وضع السياسات وغيرهم من الأطراف المعنية بالتنمية والأوساط الأكاديمية، وأسهمت بذلك في المناقشة الدولية بشأن السياسات العامة. ومع ذلك، يجب بذل المزيد من الجهود لربط العمل التحليلي بالمشورة الملموسة في مجال السياسات العامة وتعزيز الحوار التمهيدي مع الحكومات بشأن هذه السياسات.
- وقد سعى الأونكتاد من خلال الدعم التحليلي والتقني المقدَّم لاستعراض الجمعية العامة السنوي لـ "الديون الخارجية والتنمية"، وكذلك مشروع حساب التنمية المشار إليه في الإطار ٧، إلى الربط بشكل واضح بين استراتيجيات الدين وكل من القدرة على التسديد والأهداف الأساسية للتنمية، والحد من الفقر وتوسيع نطاق الصادرات، وهي جميعاً أهداف مكنها صميم القدرة على تحمّل الديون على الأمد الطويل. ويجب زيادة تعزيز هذا النهج الشمولي في تناول القدرة على تحمل الديون من خلال الحوار النشط مع البلدان والمؤسسات الدولية والمجتمع المدني.
- إن تأثير نظام إدارة الديون والتحليل المالي واستخدامه الناجح كبيرا الأهمية، علماً بأن عدد البلدان والمؤسسات المستخدمة له قد تجاوز في عام ٢٠٠٥ الأهداف المرسومة. وينطوي البرنامج على تحسينات وظيفية وتقنية جديدة، تحققت استجابةً لطلبات المستخدمين (المدينين) وتمشياً مع المعايير والممارسات الفُضلى الدولية. وما فتئت الوكالات المانحة والبلدان المستفيدة تقدِّم دعماً مالياً قوياً لهذا البرنامج.
- رغم الظروف الصعبة، أثبت الأونكتاد أنه قادر على النجاح في تنفيذ برنامج متنوع للتعاون التقني مع السلطة الفلسطينية والمجتمع المدني. وقد ساعد في تعزيز القدرات الاقتصادية وتنفيذ برامج الإصلاح. واستمرار فعالية البرنامج يتطلب توافر موارد من خارج الميزانية كافية ويمكن التنبؤ بها، ومرونة في توخي أنشطة تنفيذية في ظروف يكتنفها انعدام الأمن والغموض السياسي.
- يسرت تكنولوجيات الويب المتقدمة الوصول إلى البيانات الاحصائية وجاهزيتها واستخراجها، مما مكَّن المستخدمين من إنجاز عمليات وحسابات حسب مواصفات محددة، وأسهمت بذلك في تحقيق هدف من الأهداف الأساسية المرسومة لعام ٢٠٠٥. وتؤكد التجربة أن تكنولوجيا الويب علم يتطور بسرعة ويستلزم موارد كافية وكفاءات جديدة. وينبغي أن تتاح وثائق الأونكتاد للمراكز المرجعية في الشكلين الإلكتروني والمطبوع. والأقراص المدمجة بذاكرة للقراءة فقط (CD-ROMs) هي الشكل المفضَّل للوصول إلى قواعد البيانات الكبرى عندما تكون تسهيلات الإنترنت غير متاحة أو محدودة.

٢- رفع مستوى الفهم للمشاكل الإنمائية في أفريقيا

يتسم العمل المتواصل والمتظافر من جانب البلدان الأفريقية وشركائها الإنمائيين بأهمية بالغة لتحسين الأداء الاقتصادي للقارة ووقف التدهور في مستويات المعيشة. ووفقاً لولاية الأونكتاد وأحكام الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، ركزت البحوث التي أجراها الأونكتاد في عام ٢٠٠٥ بشأن أفريقيا على الاستثمار، عموماً، والاستثمار الأجنبي المباشر بوجه أكثر تحديداً.

الاستثمار الأجنبي المباشر: المعضلة الأفريقية

هناك اعتقاد راسخ بأن اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر أمر حيوي لسد ثغرة الموارد في البلدان المنخفضة الدخل وتجنب زيادة المديونية، في الوقت الذي تعالج فيه أسباب الفقر بشكل مباشر. وعليه، يعتبر تعزيز تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الرد المناسب الذي سيسمح للقارة بتحقيق معدل النمو السنوي اللازم (المقدر بـ ٧ في المائة) بما يمكنها من تحقيق أهداف التنمية للألفية، ولا سيما تخفيض نسبة الفقر المطلق بقدر النصف بحلول عام ٢٠١٥. ولذلك، تم إقناع بلدان أفريقية كثيرة بضرورة إدخال إصلاحات في مجال سياسات الاقتصاد الكلي وبصدد قطاعات محددة، بما فيها الإصلاحات التي تعالج نقاط الضعف المؤسسية والمتعلقة بحسن الإدارة، بغية اجتذاب هذه التدفقات.

وسعياً إلى تحديد وتقييم طبيعة الاستجابة لهذه السياسات في السياق الأفريقي، قام الأونكتاد بنشر تقرير معنون *إعادة النظر في دور الاستثمار الأجنبي المباشر*[٢٩] كجزء من سلسلة دراساته بشأن التنمية الاقتصادية في أفريقيا:

- يبين التحليل أن القارة تستأثر بحصة ضئيلة جداً من التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر، وأن نسبة تصل إلى ٨٠ في المائة من مجموع الاستثمار الأجنبي المباشر في أفريقيا تتركز في قطاعات استخراج الموارد الطبيعية، ولا سيما المعادن، والنفط والغاز. ولم تكن للجولة الجديدة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر النتائج الإنمائية المرغوبة فيها، ويرجع ذلك بصفة رئيسية إلى أن المشاريع تقوم على كثافة رأس المال ولا ترتبط بالقدر الكافي بباقي نواحي الاقتصاد، وتسهم بذلك في دينمومة المناطق المحصورة. ويقترح *تقرير التجارة و التنمية* أنه حالما يتم الاعتراف بأن هذه التدفقات تميل في معظم البلدان الأفريقية إلى التخلف عن عملية النمو والتنمية ولا تقوم بدور الريادة فيها، فإنه يتعذر تقييم دور الاستثمار الأجنبي المباشر في أفريقيا تقييماً سليماً بمعزل عن الحصيلة المخيبة للآمال لبرامج الإصلاح الموجهة نحو السوق فيما يتصل بالنمو ومراكمة رأس المال وتنويع الاقتصاد. وقد خلص *التقرير* إلى أن الإفراط في منح الحوافز بغية اجتذاب الاستثمار في قطاع المعادن قد يدفع بهذه البلدان باتجاه "السباق إلى القاع".

- وبناءً عليه، يدفع *التقرير* بضرورة قيام واضعي السياسات بتقييم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر تقييماً شاملاً إذا كانت هناك رغبة في أن يشكل هذا الاستثمار عنصراً مكملاً لمجموعة واسعة من التدابير الإنمائية اللازمة لزيادة النمو وخلق الوظائف وتنويع الاقتصاد بالانتقال إلى أنشطة أكثر ديناميكية. ويجب أن يراعي هذا التقييم الانحرافات الهيكلية في التنمية الأفريقية، بما فيها اعتماد هذه البلدان منذ فترة طويلة على صادراتها من السلع الأساسية، فضلاً عما شهدته مؤخراً من تراجع عملية التصنيع نتيجة لأزمة الديون في بداية الثمانينات. وبناءً عليه، يدعو *التقرير* إلى الأخذ بنهج متوازن واستراتيجي في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر، يتناسب ويتوافق مع الأوضاع والصعوبات الخاصة بأفريقيا.

- وعلى غرار السنوات السابقة، حظي *التقرير* باهتمام كبير من جانب وسائط الإعلام ومنظمات المجتمع المدني، والمجتمع الأكاديمي والاتحاد الأفريقي. وسيواصل الأونكتاد، على سبيل المتابعة، العمل إلى جانب الاتحاد الأفريقي على تصميم إطار للاستثمار يوائم بين التشريعات الوطنية والتشريعات الإقليمية في صناعة استخراج المعادن، ويسهل زيادة الاستثمار في القطاعات المنتجة للاقتصادات الأفريقية.

ورحب أعضاء مجلس التجارة والتنمية خلال الدورة التي عقدها المجلس في تشرين الأول/أكتوبر بالنقاش الحي الذي أثاره *التقرير*، والرامي إلى النظر في السبل الكفيلة بجعل الاستثمار الأجنبي المباشر في أفريقيا أكثر فعالية وجمّ الإنتاجية والفائدة. وقد ساعدهم في ذلك فريق من الخبراء الجامعيين ممّن اعتبروا *التقرير* متوازناً ومفيداً. واتفق الخبراء على حاجة البلدان الأفريقية إلى هامش من الحرية المطلوبة في مجال السياسة العامة الوطنية كيما يتسنى لها تنفيذ سياسة صناعية

استراتيجية أهمّ، بما يكفل لها تنمية قدراتها الذاتية على توليد الموارد وتحسين إنتاجها وأدائها التجاري. وأعربت الوفـــود عن تقديرها لفريق الخبراء لما أسهم به، حسب رأيهـــا، من أفكار نيرة، فيما يتعلق بالذات بصدد من القضايا القطرية والقطاعية التي لم تستكشف بشكل تام في إطار التقرير الرئيسي، وللفرصة التي أتاحها الفريق لبدء نقاش تفاعلي حقيقي.

ورغم أنه كان من الصعب التوصل إلى نتائج من خلال هذا النقاش بشأن *التقرير* في شكل "استنتاجات مـــتفق عليها"، فقد أكد النقاش على ضرورة تشجيع المـــزيد مـــن الاستثمار المباشر المنتج، بما فيه الاستثمار الأجـــنبي، في البلدان الأفريقية دعماً لأنشطتها الإنمائية وتعزيـــزاً للفوائد التي قد تجنيها من هذه الاستثمارات. كما "أقر بحاجة البلدان الأفريقية إلى حشد مناسب من السياسات الاستراتيجية التي تصمم وتنفذ وطنياً بهدف إدماجهـــا المفـــيد في الاقتصاد العالمي، وهي سياسات تحفزها وتدعمها بيئة دولية مؤاتية".

المساهمة في العمل الوطني والدولي من أجل أفريقيا

واصـــلت أمانة الأونكتاد تنفيذ برنامجها البحثي والتحليلي فيما يتعلق بتنمية أفريقيا، فضلاً عن أنشطتها المتعلقة بإسداء المشورة والتعاون التقني[٣٠]. ووفقاً لمقرر سابق اتخذه مجلس التجارة والتنمية، قدمت الأمانة الدعم إلى بلدان أفريقية لمساعدتها في مساعيها الرامية إلى تحقيق الأهداف المبيّنة في إطار الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقـــيا. وتشتمل الأنشطة التي تندرج في إطار الجزء المتعلق بـ "التنمية والحد من الفقر" من الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، على الهياكل الأساسية والنقل، و"سد الفجوة الرقمية" من خلال تعزيز فرص الوصول إلى تكنولوجيات المعلومات والاتصالات واستخدامها، وقضـــايا الوصـــول إلى الأســـواق، وتدفقات رؤوس الأمـــوال، بمـــا فيها الاستثمار. وقدمت مساهمات إلى اللجنة التوجيهية التابعة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقـــيا دعمـــاً للأنشطة المتعددة القطاعات في مجالي الوصـــول إلى الأســـواق والتجارة. كما ساهمت الأمانة في إطار عمل المجموعة المشتركة بين الوكالات التابعة للشراكة الجديدة والمعنية بتجارة المنتجات الزراعية والتنويع.

الإطار ١٠ – العمل من أجل تنمية أفريقيا: موجز النتائج وتقييم عام

- تسنى في عام ٢٠٠٥ تحقيق الهدف المتمثل في زيادة الوعي بمشاكل التنمية في أفريقيا وفهمها، وذلك بفضل التقرير المعنون *إعادة النظر في دور الاستثمار الأجنبي المباشر*. وقد فاق الاهتمام الذي حظي به التقرير من جانب وسائط الإعلام والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والمصادر الرسمية، سواء في أفريقيا أو في أماكن أخرى من العالم، كل التوقعات. وستساعد المناقشة وإجراءات المتابعة التي أعقبت صدور التقرير في إعادة النظر في سبل جعل الاستثمار الأجنبي المباشر في أفريقيا أكثر إنتاجية وفائدة. وحصل تحسن بصدور النص الفرنسي للتقرير في عام ٢٠٠٥، مما ساهم في تعزيز مشاركة البلدان الأفريقية الناطقة بالفرنسية في المناقشات، وأتاح للصحافة الفرنكوفونية إمكانية التعليق على التقرير.
- وبقي التقرير المعنون *مدى القدرة على تحمل أعباء الديون: واحة أم سراب؟*[٣١]، الصادر في عام ٢٠٠٤، مؤثراً في الرأي العام والرسمي في ٢٠٠٥، ذلك أن التوصيات الواردة فيه بشأن السياسات العامة الكفيلة بإيجاد مخرج دائم من الدين المستفحل قد وردت في تقرير اللجنة المعنية بأفريقيا، خلال مؤتمر قمة مجموعة الثماني المعقود في تموز/يوليه ٢٠٠٥، وفي نتائج مؤتمر القمة العالم.
- هـــناك مجال يتّسع لزيادة الوعي بإشكالية التنمية في أفريقيا من خلال زيادة الأنشطة المنسقة في إطار منظومة الأمم المـــتحدة في مجالات كالإعلام والدعوة والتوعية العامة. كما أن زيادة تقاسم المعلومات في مجال تحليل السياسات العامة والتعاون التقني من شأنها أن تعزز المزايا التي يمكن للقارة أن تجنيها من هذه الأنشطة. ولا يمكن إنكار الحاجة إلى تعزيز الاتساق في مساهمة المنظومة برمتها في تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

٣- بناء القدرات الإنتاجية والقدرة التنافسية الدولية

يتيح انفتاح الأسواق فرصاً للبلدان ذات القدرات الإنتاجية والاقتصادات والمؤسسات التجارية القادرة على المنافسة. ويساعد الأونكتاد البلدان النامية في بناء هذه القدرات والقدرة التنافسية من خلال إجراءات متكاملة في مجالات كالاستثمار والتكنولوجيا وتطوير المشاريع ومسؤولية الشركات. وبوجه خاص، وبغية زيادة التدفقات الاستثمارية الدولية المفيدة إلى البلدان النامية والمزايا التي تجنيها هذه البلدان من هذه التدفقات، يسعى الأونكتاد إلى القيام بما يلي:

- تحسين فهم القضايا والاختيارات المتعلقة بالسياسة العامة في مجالات الاستثمار الدولي وتدويل المشاريع ونقل التكنولوجيا؛
- تعزيز قدرات البلدان النامية التي تمكنها من صياغة وتنفيذ السياسات والتدابير وبرامج العمل في هذه المجالات؛
- تعزيز قدرة هذه البلدان على المشاركة في المناقشات والمفاوضات ذات الصلة بالاستثمار.

ألف – العمل التحليلي الرائد بشأن قضايا الاستثمار

يوفر الأونكتاد للمسؤولين عن رسم السياسات العامة معلومات دقيقة ومستوفاة بصورة منتظمة لتحسين فهمهم للقضايا الناشئة ذات الصلة بالاستثمار الأجنبي المباشر، ولخيارات السياسة العامة المتاحة من أجل التنمية. ويُسلّم بتقارير الأونكتاد ومعطياته باعتبارها بيانات ذات حجية فيما يتعلق بتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وأرصدته واتجاهاته وتطوره.

تناول *تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠٠٥* [٣٢] تحليل الاتجاهات الأخيرة في الاستثمار الأجنبي المباشر استكشف جوانب تدويل أنشطة البحث والتطوير خارج البلدان النامية من جانب الشركات عبر الوطنية، وبحث آثار هذه الظاهرة على التنمية.

- يجتذب بعض البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية في جنوب شرق أوروبا ورابطة الدول المستقلة أنشطة متطورة جداً في مجال البحث والتطوير. وفي عدد من الحالات، تستهدف هذه الأنشطة الأسواق العالمية ويجري إدماجها في شبكات أنشطة الإبداع الرئيسية للشركات عبر الوطنية. وعلاوة على ذلك، يبدو أن هذا الاتجاه في تزايد.
- ويؤكد هذا الاتجاه أنه بإمكان البلدان النامية تنمية القدرات اللازمة للارتباط بشبكات البحث والتطوير العالمية التابعة للشركات عبر الوطنية. ولا يفسح تدويل البحث والتطوير المجال لنقل التكنولوجيا فحسب، وإنما أيضاً لنقل العملية الحقيقية لاستحداث التكنولوجيا. ويعني هذا إتاحة فرص جديدة للشركات والمؤسسات في البلدان النامية للانخراط في عمليات تعلم هامة. ويتيح أيضاً فرص عمل جديدة لأصحاب المهارات من المهندسين والعلماء في البلدان المعنية، ويساعد في الحد من خطر هجرة أصحاب الكفاءات.

وقد حظي *تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠٠٥* بثناء واضعي السياسات والجامعيين، كما يشهد على ذلك عرض عدد من الكتب والاهتمام الذي أبدته وسائط الإعلام. وقد بلغ عدد عمليات التنزيل من موقع الأونكتاد على شبكة الويب ٣٢٩ ١٢١ عملية خلال الأسابيع الخمسة الأولى من نشر التقرير على الموقع. وقد حظي صدور التقرير بتغطية إعلامية واسعة النطاق في وسائط الإعلام الدولية الرئيسية، وبلغ عدد قصاصات الصحف المختلفة المتعلقة بالموضوع ١ ٠٧٣ قصاصة. ويمثل هذا العدد أعلى مجموع يسجله تقرير عن الاستثمار العالمي، علماً بأن ما يزيد على نصف المقالات قد نُشر في وسائط الإعلام في بلدان نامية (انظر الإطار ١١).

وخلال اجتماع الخبراء بشأن أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية، المعقود في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، ناقش المشاركون من القطاعين العام والخاص قضايا رئيسية تتعلق بتدويل أنشطة البحث والتطوير وآثار هذا التدويل على البلدان النامية. وقد حدد الخبراء السياسات والممارسات السائدة في كل من

بلـــدان المنشـــأ والـــبلدان المضيفة التي تؤثر في توزيع الشركات عبر الوطنية لأنشطة البحث والتطوير، كما قاموا بتحديد الأثر الاقتصادي لهذا التوزيع، ولا سيما في البلدان النامية المضيفة.

الإطار ١١ – تعليقات بشأن *تقرير الاستثمار العالمي* لعام ٢٠٠٥

The Business Tribune (البحرين) ٣٠ أيلول/سبتمبر:

" تقرير الاستثمار العالمي هو التقرير العالمي الشامل الوحيد المعترف به عالمياً من جانب الحكومات والشركات عـــبر الوطنية لما يتضمنه من نظرة متعمقة وتحليلية للاتجاهات الراهنة للاستثمار الأجنبي المباشر في شتى أصقاع العالم".

The Economic Times (الهند)، ٢ تشرين الأول/أكتوبر:

"أثار تقرير الاستثمار العالمي لهذه السنة، الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، ضجة كبيرة حيث سعى إلى استكشاف الصلة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستعانة بمصادر خارجية في مجال أنشطة البحث والتطوير موجودة في البلدان النامية".

The Independent (المملكة المتحدة)، ٣ تشرين الأول/أكتوبر:

"يتضمن تقرير الأونكتاد فرعاً خاصاً بأنشطة البحث والتطوير ... النتائج ... شديدة الإثارة".

Business Day *(جنوب أفريقيا)*، ٤ تشرين الأول/أكتوبر:

"تقريـــر الاستثمار العالمي هو ... المسح السنوي المميّز الذي يجريه مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بشأن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر".

واستجابة لطلب سابق صدر عن لجنة الاستثمار والتكنولوجـــيا والقضـــايا الماليـــة المتصلة بذلك، قام الأونكـــتاد بنشر دراسة عنوانها *الشركات عبر الوطنية وإزالة الحصص المتعلقة بالمنسوجات والملابس*[٣٣]، بينت أن الشركات عبر الوطنية ستؤدي دوراً حاسماً في تحديد هياكل الإنتاج العالمي مستقبلاً في صناعات المنسوجات والملابس.

وبيَّنت الدراسة المعنونة *آفاق الاستثمار الأجنبي المباشـــر واســـتراتيجيات الشـــركات عـــبر الوطنية، ٢٠٠٥-٢٠٠٨*[٣٤]، الصادرة في نهاية عام ٢٠٠٥، أنه عـــلى الرغم من وجود بعض المخاطر الممكنة التي قد تـــؤدي إلى إضـــعاف الزخم في المستقبل القريب، من المـــرجح أن يتواصـــل نمـــو الاستثمار الأجنبي المباشر. والانـــتعاش يغذّيه بشكل متزايد الاستثمار في البلدان النامـــية ومنها. وقد لقيت الدراسة صدى جيداً لدى الحكومات وواضعي السياسات والأخصائيين في تشجيع الاســـتثمار والمؤسسات التجارية، وبلغ عدد المقالات الصحفية التي تطرقت إلى الدراسة نحو ٢٠٠ مقال.

ويقوم الأونكتاد بانتظام، بوصفه المصدر الرئيسي للبيانات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر والشركات عبر الوطنية، باستكمال قواعد بياناته المتعلقة بالاستثمار الأجـــنبي المباشـــر. وقد أتاح الأونكتاد في موقعه على شـــبكة الويب مجلداً آخر ضمن سلسلة دليل الاستثمار العـــالمي حـــول ٢٣ بلـــداً نامياً، ويتضمن هذا المجلد معلومات قطرية تفصيلية بشأن الاستثمار الأجنبي المباشر والشـــركات عـــبر الوطنـــية مصنفة حسب الصناعة والمستثمر والقطاع. وتشكل هذه البيانات، فضلاً عن البيانات الواردة في *تقارير الاستثمار العالمي*، جزءاً من قاعدة بيانات الأونكتاد الإلكترونية الخاصة بالاستثمار الأجـــنبي المباشر التي تشتمل على بيانات عن السلاسل الزمنـــية لإحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر وبيانات عـــن العمليات الخاصة بالشركات عبر الوطنية حسب

الصناعة والبلد المضيف/الموطن. وتقدَّم معلومات مصممة وفقاً لمواصفات خاصة بشأن الاستثمار الأجنبي المباشر والشركات عبر الوطنية لمن يطلبها. ولتعزيز القدرات الوطنية، وفرَّ الأونكتاد واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا دورات تدريبية بشأن الإحصاءات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك في كل من الإمارات العربية المتحدة وقطر والكويت. وبفضل التدريب المقدم خلال السنوات السابقة، اضطلعت كل من البحرين وعمان والمملكة العربية السعودية في الفترة الأخيرة بدراسات استقصائية عن الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك للمرة الأولى في تاريخها.

وخلال اجتماع الخبراء المخصص لبناء القدرات في مجال إحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر: تجميع البيانات وصياغة السياسات في البلدان النامية، اتفق المشاركون على عدد من التوصيات، بما فيها زيادة التعاون الإقليمي بين المؤسسات المعنية عن طريق إنشاء أفرقة عمل إقليمية في البلدان النامية لوضع نظام متماسك لقياس الإحصاءات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر وأنشطة الشركات عبر الوطنية، وجمع هذه الإحصاءات والإبلاغ عنها. وأوصى الخبراء أيضاً بتعزيز الدور الذي يضطلع به الأونكتاد في مجال التعاون التقني لبناء القدرات في مجال إحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر وتنظيم اجتماعات مماثلة تتناول إحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر وصياغة السياسة العامة بصورة منتظمة.

وعقدت في إطار اجتماع الخبراء المخصص لبناء القدرات في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر ثلاث حلقات عمل بشأن تجميع واستخدام إحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر.

باء – دعم رسم السياسات وبناء القدرات على الصعيد الوطني

لا تزال الأنشطة ذات التركيز القطري المتصلة بالاستثمار تحظى بتقدير العديد من أصحاب المصلحة في كل من البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو. وحسب تقديرات الأمانة، وصلت نسبة ما نفذ من التوصيات المتعلقة بالسياسة العامة إلى ٩٠ في المائة في عام ٢٠٠٥، ولا تزال البلدان المستفيدة تقيِّم خدمات المشورة والدعم التي يقدمها الأونكتاد تقييماً إيجابياً.

عمليات استعراض سياسات الاستثمار

في عام ٢٠٠٥:

- تم إنجاز خمس عمليات استعراض لسياسات الاستثمار في البرازيل وجمهورية إيران الإسلامية وزامبيا وكولومبيا وكينيا. وهناك خمس عمليات أخرى تمر بمراحل متفاوتة من الإنجاز، وهي تحديداً العمليات الخاصة ببنغلاديش ورواندا والسنغال والمغرب ونيجيريا. وتحظى عمليات استعراض سياسات الاستثمار بالدعم من جهات مانحة كألمانيا والسويد وسويسرا وفرنسا والنرويج وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ويجري في إطار هذه العمليات تقييم الحالة الاقتصادية في البلد الذي يشمله الاستعراض، فضلاً عن تقديم مجموعة من التوصيات الملموسة لتعزيز البعد الإنمائي للاستثمار الأجنبي المباشر ووضع استراتيجية إنمائية التوجّه لتشجيع واجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر. وقدمت عملية استعراض سياسة الاستثمار الخاصة بكينيا إلى دورة مجلس التجارة والتنمية التي عقدت في تشرين الأول/أكتوبر: واعتبر تبادل الآراء الصريح نموذجاً جيداً يمكن الاحتذاء به في المناقشات القادمة داخل الأونكتاد.
- ساعد الأونكتاد في تنفيذ التوصيات المنبثقة عن ثماني عمليات سابقة لاستعراض سياسة الاستثمار في كل من بنن وبوتسوانا وبيرو والجزائر وسري لانكا وغانا وليسوتو ومصر. وعمليات استعراض سياسات الاستثمار خطوة أولى هامة، لكنها لا تكون فعالة إلا إذا ترجمت التوصيات بعمل ملموس. وقد سلَّم ممثلو الحكومات بأهمية المتابعة وأثنوا على العمل المتواصل الذي تقوم به الأمانة: وعلى سبيل المثال، خلال دورة لجنة الاستثمار والتكنولوجيا والقضايا المالية المتصلة بذلك:

- قال مندوب غانا ما يلي: "إن التوصيات المقدمة في إطار عمليات استعراض سياسات الاستثمار قد أُدرجت في الخطة الاستراتيجية الخمسية [لبلده]".
- قال مندوب الجزائر ما يلي: "لقد تمكنا، بفضل مساعدة الأونكتاد، من إنشاء نظام لتعقب المستثمرين، وتقييم قدرات [نا] في مجال تشجيع الاستثمار، وتنظيم التدريب بشأن خدمات العناية اللاحقة بالمستثمرين، والاهتداء ببوصلة الاستثمار التي استحدثها الأونكتاد".
- بناءً على طلب مقدم من الحكومة، قامت الأمانة بعرض تقرير التنفيذ الأول بشأن عملية استعراض سياسات الاستثمار في مصر. وفي ضوء توصية اللجنة، سيواصل الأونكتاد هذه الممارسات بالنسبة إلى البلدان المهتمة الأخرى وذلك لتقييم التقدم المحرز في تنفيذ التوصيات.

- أطلقت *مبادرة الاستثمار في السلام* باستخدام نموذج متخصص لعملية استعراض سياسات الاستثمار، وهو نموذج صمم لتحديد ومعالجة الاحتياجات المحددة للبلدان التي مزقتها الحرب. وعلى إثر النجاح الذي توج به تنفيذ المبادرة في سري لانكا، تقرر التوسع فيها لتشمل الآن راوندا.
- رحبت اللجنة بالكتب الزرقاء بشأن *الممارسة الفضلى في تشجيع وتيسير الاستثمار* بوصفها أداة إضافية لتشجيع التنفيذ الحسن التوقيت للتوصيات ذات الصلة بعمليات استعراض سياسات الاستثمار (الإطار ١٢). وفي عام ٢٠٠٥ تم توسيع نطاق الكتب الزرقاء، وهي ثمرة التعاون الجاري بين الأونكتاد والبنك الياباني للتعاون الدولي، بهدف محدد يتمثل في مساعدة البلدان الأفريقية على تحسين البيئات الاستثمارية السائدة فيها. وتعطي هذه الكتب، التي تكمل كلاّ من عمليات استعراض سياسات الاستثمار ودليل الاستثمار، مثالاً مفيداً على النهج القائم على التنسيق والتآزر الذي يعتمده الأونكتاد في ما يقدمه من مساعدة للبلدان بغرض تحسين بيئتها الاستثمارية.

الإطار ١٢- تعليقات على الكتب الزرقاء

Africa Investor، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥:

"الكتاب الأزرق ... هو `إنجيل الاستثمار` بالنسبة إلى كينيا. وهو ثمرة مشاورات مكثفة مع جهات محلية ودولية من القطاع الخاص، ويشكل كل كتاب أزرق تقييماً واسعاً وشاملاً لبيئة الاستثمار".

الرئيس موا ي كيباكي، كينيا

"يحدد `الكتاب الأزرق` تدابير عدة يُتوقع أن يفضي تنفيذها إلى تعزيز الحوار بين قطاع الأعمال والقطاع العام بشأن الاستثمار، وأن يساعد في إزالة ما يتم تحديده من عقبات أمام الاستثمار الأجنبي المباشر ويؤدي إلى زيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى البلد".

السيد ساجيف ناير، Africa Resource Centre, Consumer Unity & Trust Society, Lusaka:

"لقيت حلقة العمل [بشأن الكتاب الأزرق] صدىً جيداً لدى وسائط الإعلام الإلكترونية والمطبوعة ... وقد سعدنا بالعمل إلى جانبكم بشأن هذه المبادرة الهامة".

بوصلة الاستثمار

تُستخدم بوصلة الاستثمار من جانب واضعي السياسات والجهات المعنية بتشجيع الاستثمار وأصحاب المصلحة الآخرين لمقارنة أداء بلدانهم. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، اتسع نطاق استخدام أداة القياس هذه لتشمل ٥٥ بلداً تعد ١ ٧٦٠ من المستخدمين المسجلين، ٢٠ في المائة منهم من المؤسسات الحكومية (وكالات تشجيع الاستثمار ووزارات). وهناك ما يزيد على ١٠٠ شخص ممن يزورون موقع البوصلة على الشبكة مرة في الشهر على الأقل. وتكمن الميزة الرئيسية لبوصلة الاستثمار مقارنة بغيرها من أدوات تقييم الأداء - حسب منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي[٣٥] - في أن هذه الأداة تكشف عن مختلف الأسباب التي تحمل الاستثمار الأجنبي المباشر على اختيار بلد نام بعينه. وأكدت عمليات التقييم التي قام بها المستعملون أن بوصلة الاستثمار تسمح بإجراء مقارنة مجدية بين البلدان النامية وبتحديد مواطن القوة والضعف لبلد من البلدان. وقد طلب المشاركون في الدورات التدريبية تنظيم حلقات عمل إضافية بشأن بوصلة الاستثمار.

أدلة الاستثمار الخاصة بأقل البلدان نمواً

يقوم الأونكتاد، بالتعاون مع غرفة التجارة الدولية، بنشر أدلة للاستثمار مصممة لمساعدة البلدان النامية، ولا سيما أقل هذه البلدان نمواً، في اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر وتعزيز الحوار بين المستثمر والحكومة (الإطار ١٣). وقد نشرت أدلة الاستثمار الصادرة عن الأونكتاد وغرفة التجارة الدولية والخاصة بجمهورية تترانيا المتحدة وكينيا وجماعة شرق أفريقيا في عام ٢٠٠٥ ووزعت من خلال وكالات الاستثمار القطرية واللجان الوطنية التابعة لغرفة التجارة الدولية وقنوات أخرى، فيها البريد المباشر على نحو ٢ ٠٠٠ شركة في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. ويمثل الاهتمام الذي أبداه القطاع الخاص بالحصول على نسخ من هذه الأدلة، والصدى الذي أحدثته الطبعات المختلفة لهذه الأدلة مؤشراً هاماً على أثر هذا المنتوج. ويتلقى برنامج أدلة الاستثمار الدعم من كل من السويد وسويسرا والصين وفرنسا وفنلندا وموريتانيا والنرويج والهند والقطاع الخاص.

الإطار ١٣- تعليقات على أدلة الاستثمار

السيد عثمان تيام، الوزير المكلف بتشجيع الاستثمار والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، مالي:

"على ضوء النجاح الذي حققه نشر دليل الاستثمار في باريس ... أود أن أعرب عن شكري الخالص للأونكتاد الذي ساعد حكومة مالي في جهودها الرامية إلى إطلاع مجتمع الأعمال على فرص الاستثمار التي يتيحها بلدنا ... وتشكل مصداقية الدليل، وما يتضمنه من رسوم ذات جودة عالية، ميزة حقيقية تدعم الجهود المبذولة في بلدنا بغية تشجيع الاستثمار ... وأؤكد لكم أن هذا الدليل يمثل أداة ثمينة في يد الحكومة للترويج للإمكانات التي يزخر بها بلدنا لدى شركائنا المختلفين ..." (الأصل بالفرنسية، نُقل عن الإنكليزية)

Jeune Afrique (فرنسا)، ٦-١٢ شباط/فبراير ٢٠٠٥:

"إن أقل البلدان نمواً لا تملك الإمكانيات المادية اللازمة لإنتاج أدلتها الخاصة بها بشأن الاستثمار ... وهذا ظلم ساعد مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية على درئه عنها ... ويبين الدليل الخاص بموريتانيا بوضوح نقاط القوة ونقاط الضعف في هذا البلد الذي تعرفه قلّة. ويأتي الدليل في مرحلة حاسمة من تاريخه". (الأصل بالفرنسية، نُقل عن الإنكليزية).

الخدمات الاستشارية بشأن الاستثمار والتدريب

في عام ٢٠٠٥، حصلت البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على المساعدة في استحداث وإدارة وتعزيز أطر سياساتها العامة بغية اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك من خلال الخدمات الاستشارية بشأن الاستثمار والتدريب:

- وخلال عام ٢٠٠٥، استفاد ما يزيد على ٢٠ بلداً من الخدمات الاستشارية القائمة على أساس الطلب، ومن بين هذه البلدان الاتحاد الروسي والأردن وإكوادور وبوتسوانا وبوليفيا وبيرو والسلفادور والصين وغواتيمالا وفنزويلا وكوستاريكا وكينيا وليسوتو والمغرب وهندوراس وبلدان الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا، وذلك في مجالات كاستهداف المستثمرين واستراتيجيات إنشاء المجموعات وقياس الأداء وتشجيع الاستثمار. وتلقت هذه الأنشطة الدعم من بتبرعات قدمتها بوجه خاص سويسرا من خلال مشروع نافذة الاستجابة السريعة، والسويد التي تعهدت بالتبرع بمبلغ مليون يورو.

- واستفاد العديد من البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية من برامج تدريب مختلفة نظمت في إطار الخدمات الاستشارية بشأن الاستثمار والتدريب، مثل استهداف مستثمري الجيل الثالث، والاستثمار الأجنبي المباشر في السياحة والتعدين، والتعبئة فيما يتعلق بالسياسة العامة، ووضع مواثيق العملاء، وآلية التنمية النظيفة؛ وعلى سبيل المثال، تلقى نحو ١٠٠ موظف من وكالات تشجيع الاستثمار الأفريقية والآسيوية تدريباً في إطار البرنامجين الآخرين.

- وعملاً بالتوصيات التي قدمها اجتماع الخبراء لعام ٢٠٠٤ المعني بالحكم الرشيد في مجال تشجيع الاستثمار، المعقود في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، حصل عدد من أقل البلدان نمواً هي (إثيوبيا وأوغندا وجمهورية تترانيا المتحدة وليسوتو ومالي وملديف) على المساعدة في تحديد العقبات ذات الصلة بالإدارة التي تقف حجرة عثرة أمام الاستثمار الأجنبي، وفي وضع أدوات وممارسات تعزز المساءلة والشفافية. وقد ساهمت هولندا مساهمة كبيرة في توسيع نطاق هذا العمل.

- ويوفر المحفل التفاعلي لتشجيع الاستثمار الوارد على شبكة الإنترنت وهو - بوابة الاستثمار - معلومات قطرية بشأن فرص الاستثمار والأطر القانونية والتنظيمية، وبيانات حول المستثمرين المحتملين ومعلومات عن الأسواق. وقد تم في هذا الإطار تقديم المشورة والتدريب في إكوادور وبلغاريا وبوليفيا وبيرو وجيبوتي والسلفادور وغواتيمالا وكولومبيا.

- واصل الأونكتاد تعاونه مع الرابطة العالمية لهيئات تشجيع الاستثمار: وفي آذار/مارس عقدت دورة مشتركة بين لجنة الاستثمار والتكنولوجيا والقضايا المالية المتصلة بذلك التابعة للأونكتاد والمؤتمر السنوي للاستثمار للرابطة العالمية لهيئات تشجيع الاستثمار، كما عقد الأونكتاد بالاشتراك مع الرابطة عدة حلقات عمل تدريبية بشأن قضايا من قبيل التعبئة فيما يتعلق بالسياسة العامة لهيئات تشجيع الاستثمار (في أوروبا وأفريقيا وآسيا)، وإنشاء وتطوير التجمعات (لبلدان الشراكة الأوروبية المتوسطية)، والاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع السياحة (لبلدان أمريكا الوسطى وأمريكا اللاتينية) وتشجيع الاستثمار الأجنبي لأجل التنمية وتعزيز التعاون بين هيئات تشجيع الاستثمار الصينية والأفريقية.

اتفاقات الاستثمار الدولية

تميزت سنة ٢٠٠٥ بتعدد الأنشطة ذات الصلة باتفاقات الاستثمار الدولية التي أتت بنتائج هامة:

- ففي مجال المساعدة التقنية استفاد ٣١٣ مشاركاً ينتمون لـ ٧٥ بلداً نامياً من ١٦ نشاطاً (دورات تدريبية ومهام استشارية بالأساس). وبخصوص أنشطة البحث والتحليل المتعلقة بالسياسات العامة، تم إنجاز سلسلة قضايا اتفاقات الاستثمار الدولية، وذلك بتجميع الكتيبات البالغ عددها ٢٧ كتيباً في ثلاثة مجلدات، كما تم إنجاز ستة كتيبات إضافية

في إطار سلسلة الجيل الثاني من سياسات الاستثمار الدولي من أجل التنمية. وقد أصبحت هذه السلاسل تشكّل أحد المصادر المرجعية الرئيسية بالنسبة إلى جهات التفاوض حول اتفاقات الاستثمار الدولية.

- وخلصت دراسة خارجية مستقلة لتقييم الأثر إلى أن عمل الأونكتاد له أثر قوي ومباشر ومتواصل على قدرة المستفيدين مباشرة على الانخراط بصورة فعالة في المناقشات و/أو المفاوضات بشأن اتفاقات الاستثمار الدولية. وأوصى التقرير بمواصلة هذا النشاط وتعزيز الجهود المبذولة في مجال النشر. كما اقترح التقرير تكييف النتائج بحيث تعكس تزايد درجة التعقد في اتفاقات الاستثمار الدولية، وتوسيع نطاق بناء القدرات في إطار هذه الاتفاقات كي يشمل القدرة على تنفيذ الاتفاقات، ولا سيما الاتفاقات المتعلقة بعمليات التحكيم بين المستثمر والدولة. ولهذا الغرض، نُظمت دورة تدريبية بشأن إدارة النزاعات المتعلقة بالاستثمار لفائدة بلدان أمريكا اللاتينية، وعُقدت ندوة اشترك في تنظيمها كل كم منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والمركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار والأونكتاد.

- أكد المستفيدون من البرنامج وأطراف ثالثة مثل الشركاء المتفاوضين ومؤسسات التيسير استنتاجات عملية التقييم المستقلة. وقد ساعدت الأنشطة في زيادة قدرة البلدان المشاركة على المشاركة الفعالة في المناقشات والمفاوضات بشأن اتفاقات الاستثمار الدولية. وذكر ٨٥ في المائة من المشاركين في التدريب أنهم طبقوا المعارف التي اكتسبوها في صياغة اتفاقات ومعاهدات الاستثمار والتفاوض بشأنها. وقال السيد ساليا فيكراماسوريا، المدير العام لمجلس الاستثمار في سري لانكا أن: "تكون المشورة المقدمة ... ستنفع في صياغة معاهداتنا الثنائية للاستثمار والفصول الخاصة بالاستثمار على الصعيدين الثنائي والإقليمي". وأكدت الردود على الاستجواب الخاص بالتقييم بالنسبة إلى برنامج التدريب الذي استخدمت في اللغة البرتغالية أن ٩١ في المائة من المشاركين راضون عن التدريب المكثف. وأعرب ٩٠ في المائة من المشاركين في الدورات التدريبية المكثفة التي عُقدت في فينتيان عن رضاهم عن مادة التدريب والحلقة الدراسية المباشرة.

- وتعتبر قاعدة البيانات المتعلقة بمعاهدات الاستثمار الثنائية التي تحتوي على ١ ٩٠٠ نص كامل، والقائمة القطرية المحدّثة لمعاهدات الاستثمار الثنائية التي تتضمن ٢ ٤٠٥ اتفاقاً، المتاحة في الوقت الراهن على الموقع الشبكي الخاص باتفاقات الاستثمار الثنائية، مصدر معلومات مفيداً جداً للمفاوضين والمحامين والأوساط الأكاديمية. وقال السيد غاري سامبلينير، كبير المستشارين في وزارة الخزانة في الولايات المتحدة الأمريكية: "أنا أستخدم في كثير من الأحيان آلة لكم للبحث الخاصة بمعاهدات الاستثمار الثنائية بغية الاطلاع على معاهدات الاستثمار الثنائية المبرمة بين بلدان محددة، وأعتقد أن هذه القاعدة تشكل أكمل مجموعة متاحة على الإطلاق". ويبلغ عدد الزائرين الذين يستشيرون قاعدة البيانات الخاصة بمعاهدات الاستثمار الثنائية ما يزيد على ١ ٣٠٠ زائر كل شهر.

- وفي الوقت الراهن، أصبحت شبكة الخبراء المختصين باتفاقات الاستثمار الدولية، التي يبلغ عدد أعضائها ٥٧٠ عضواً، تغطي شتى الأقاليم. وتيسّر هذه الشبكة تبادل المعلومات والحوار بين الاختصاصيين في القضايا المتعلقة بمعاهدات الاستثمار الثنائية.

الإطار ١٤– تعليقات حول التعاون التقني من أجل تشجيع الاستثمار

السيدة شيلا موغيزي، وكالة الاستثمار في أوغندا

"أود فقط أن أجدد لكم شكري على ما بذلتم من جهد ممتاز لتيسير حلقة العمل في نيروبي. ولا بدّ لي أن أقول إن الأدوات التي زُودنا بها هي أدوات مفيدة وستظل تفيد".

الدكتور ماهر حجازين، المدير العام، هيئة الموارد الطبيعية، الأردن

"بمناسبة إنجاز مشروع الأونكتاد الخاص بقطاع التعدين في الأردن، أود أن أعرب عن امتناني لمنظمة الأونكتاد لكل ما تبذله من جهد وتقدمه من دعم".

السيد أليخاندرو أرغيولو ش.، وزير التنمية والصناعة والتجارة في نيكاراغوا

"تحصل الوزارة ... في الوقت الراهن على المساعدة من الأونكتاد لتنفيذ وحدة التنظيم الإلكتروني لمنظومة بوابة الاستثمار، التي تشكّل جزءاً من برنامج الأونكتاد الخاص بتيسير الاستثمار. وهذه الأداة الإلكترونية تساعد البلدان، على غرار نيكاراغوا، في بلوغ درجات عالية من الشفافية كي توفر للمستثمرين القواعد والنظم والإجراءات الضرورية للوقوف على فرص الاستثمار".

السيد هكتور مالدونادو ليرا، مدير عام، أمانة جماعة الأنديز

"يسرني أن أهنئ الأونكتاد على مبادرته الممتازة للتعاون مع حكومة بيرو في تنظيم حلقات دراسية تدريبية في مجال تشجيع الاستثمار لصالح دبلوماسيي بيرو".

وقد أشاد الكثيرون ممن يعملون ويدرسون في مجال حقوق الملكية الفكرية بالكتاب المرجعي بشأن جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة والتنمية الذي أُعدّ في إطار المشروع المشترك بين الأونكتاد والمركز الدولي للتجارة والتنمية المستدامة. وكتب الدكتور ماير ب. بوغاتش، المحاضر في جامعة حيفا بإسرائيل ما يلي: "يتسم الكتاب بأهمية قصوى بالنسبة إلى الذين يعالجون المسائل ذات الصلة بالسياسات التجارية المتعلقة بالملكية الفكرية: الأكاديميون والأخصائيون وبخاصة واضعو السياسات. كما يوفّر قدراً هاماً من التفسيرات القانونية لأحكام جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة، وعلاقة هذه الجوانب بأحكام القضاء. وسيجد واضعو السياسات في هذا الكتاب دليلاً عملياً للمفاوضات المتصلة بالملكية الفكرية".

جيم – تشجيع العلم ونقل التكنولوجيا

يضطلع الأونكتاد بدور ريادي داخل منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بالقضايا ذات الصلة بالتكنولوجيا، ويقدّم الخدمات للجنة تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي. ويركز هذا الدور على مساعدة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في تعزيز قدرتها على صياغة وتنفيذ سياسات سليمة في مجال العلم والتكنولوجيا. وتجدر الإشارة إلى ما يلي فيما يخصّ عام ٢٠٠٥:

- *الفجوة الرقمية: مؤشرات تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لعام ٢٠٠٤* [٣٦]، وهو تقرير يقدم تحليلاً مقارناً للهياكل الأساسية، والتدابير المتخذة في مجال السياسة العامة، وفرص الحصول على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في أكثر من ١٥٠ بلداً. وقُدمت أداة وضع المقاييس لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات. ويجري العمل في الوقت الراهن على توسيع نطاق التغطية التي

تتيحها هذه الأداة كي تشمل العناصر الجديدة لتطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتدمج البُعد الزمني في مجموعات البيانات.

- وتم إنجاز استعراض السياسة العامة للعلم والتكنولوجيا والابتكار في جمهورية إيران الإسلامية. والغرض من عمليات استعراض السياسة العامة للعلم والتكنولوجيا والابتكار، هو دراسة نُظم الابتكار الوطنية ومساعدة البلدان في وضع سياسات تكفل إدماج العلم والتكنولوجيا في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية. وفي حالة جمهورية إيران الإسلامية، يسعى هذا الاستعراض إلى تعزيز دور مؤسسات العلم والتكنولوجيا في بناء القدرات الإنتاجية الوطنية والقدرة التنافسية الدولية. وقد طلبت عدة بلدان نامية أخرى الاستفادة من عمليات استعراض السياسة العامة للعلم والتكنولوجيا والابتكار.

- هناك مبادرة جديدة استُهلت لإنشاء شبكة تربط بين مراكز التفوق في العلم والتكنولوجيا في البلدان النامية، وستركّز هذه المبادرة في البداية على التكنولوجيا الأحيائية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ذات التطبيقات الواسعة النطاق في مجالات الصحة والزراعة والبيئة. ويُتوقع أن تكون هذه المراكز بمثابة النوادي الإقليمية للتعلّم يتدرب فيها العلماء والمهندسون من البلدان النامية. وستساعد المبادرة في سد الفجوة التكنولوجية بين الشمال والجنوب وتشجيع نقل المعارف والتكنولوجيا وعكس الاتجاه ذي الأثر السلبي المميّز لهجرة الأدمغة بإيجاد مجموعة كبيرة من الباحثين في العالم النامي.

- انطلق مشروع نموذجي عنوانه "Connect Africa" (وصل أفريقيا) في ليسوتو بالاشتراك مع مركز تكنولوجيات المعلومات في جنيف، وهو مشروع يهدف إلى تقديم تدريب مخصص للمهندسين والفنيين في مجال تكنولوجيات المعلومات والاتصالات من أقل البلدان نمواً في أفريقيا.

- وأُنشئ محفل تفاعلي بشأن شبكة تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، وهو مدخل إلكتروني يتيح الحصول على المعلومات بشأن تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، بغية تعزيز الربط الشبكي واقتسام التجارب الوطنية، وتيسير تدفق المعلومات، وزيادة أثر عمل لجنة تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية. وكخطوة أولى، تم إنشاء قاعدة بيانات لهيئات العلم والتكنولوجيا، بما فيها المؤسسات العامة والجامعية والخاصة، يبلغ عدد الكيانات المشارِكة فيها نحو ٤٠٠ كيان في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥.

دال – ربط تطوير المشاريع بالاستثمار والتكنولوجيا

في مجال تطوير المشاريع:

- قام الخبراء، خلال اجتماع الخبراء بشأن تعزيز القدرة الإنتاجية لشركات البلدان النامية، الذي عقد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، بتحليل الاتجاهات الرئيسية للاستثمار الأجنبي المباشر المتجهة إلى الخارج الذي تقوم به مؤسسات البلدان النامية؛ والدوافع التي تحمل الجهات الفاعلة الإقليمية والعالمية على التدويل؛ والأثر الطويل الأجل للاستثمار في الخارج على القدرة التنافسية للمؤسسات المحلية؛ والسبل الممكنة لتشجيع التدويل والتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وقد تميز الاجتماع بدراسات حالات إفرادية قطرية[٣٧] تناولت تدويل مؤسسات البلدان النامية من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر المتجه إلى الخارج، إلى جانب المعلومات التي توفرت عن نتائج الحلقات الدراسية الوطنية في البرازيل والصين.

- وشارك الأونكتاد مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وجامعة فريبورغ في مشروع البحوث المشترك حول كيفية زيادة مشاركة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في سلاسل الأنشطة العالمية المضيفة للقيمة وهو مشروع موَّلته الشبكة الأكاديمية الدولية في جنيف.

- ويركز برنامج الأونكتاد المتعلق بالروابط التجارية على السبل والوسائل الكفيلة باستحداث وتعزيز الروابط بين الشركات عبر الوطنية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم المحلية في البلدان النامية.

- وفي إطار المشروع المشترك بين المؤسسة الألمانية للمساعدة التقنية والأونكتاد بشأن تعزيز التعاون فيما بين الشركات في شمال شرق البرازيل، أجريت سلسلة من دراسات الحالات الإفرادية القطرية (أوغندا وجنوب أفريقيا وماليزيا والمكسيك والهند) بشأن الممارسات الفضلى في مجال تعزيز الروابط التجارية من منظور السياسة العامة. والهدف من هذه الدراسات الإفرادية، هو تنمية الفهم للعوامل التي قد تجعل إقامة الروابط بين الشركات عبر الوطنية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم حافزاً رئيسياً للنمو الاقتصادي وقناة فعالة لنقل التكنولوجيا والمعرفة الأجنبيتين، بحيث يتسنى إسداء المشورة العملية للحكومة البرازيلية حول الفرص الحقيقية لإقامة هذه الروابط. وقد التزم عدد من الشركات عبر الوطنية بمساعدة الشركاء في شبكات التوريد في مجالات مختلفة على تحسين القدرة.

- وقد شرعت مؤسسة أوغندا للمشاريع، بالتنسيق مع هيئة الاستثمار الأوغندية، في تنفيذ برنامج الأونكتاد المتعلق بالروابط التجارية في أوغندا والذي انطلق في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ بدعم من الوكالة السويدية للتنمية الدولية. ويهدف هذا المشروع التجريبي الذي يستمر لمدة سنتين، والذي تعهدت بدعمه فعلاً شركتان عبر وطنيتين، إلى تيسير إقامة أكثر من ٢٠ من هذه الروابط في مجالات الأعمال الزراعية والتصنيع والاتصالات السلكية واللاسلكية وغيرها من القطاعات.

- كما يتابع الأونكتاد تنفيذ المشاريع التي يمكن من خلالها إقامة الروابط بين المؤسسات التجارية في فييت نام، وذلك بتمويل أولي من يونيليفر.

وفي إطار برنامج إمبريتيك، تم خلال عام ٢٠٠٥ ما يلي:

- توسيع نطاق البرنامج ليشمل أنغولا وغيانا، وتكثيف العمل في الأردن ورومانيا (بتمويل هام من البلدان المعنية) وبالتعاون مع السلطة الفلسطينية. وبينت نتائج بعثة للتقييم جرى الاضطلاع بها في الأردن (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤) أن برنامج إمبريتيك يمكن أن يساعد في بناء القدرة الإنتاجية للمشاريع ويمنح للمؤسسات التجارية الصغيرة والمتوسطة الحجم التي تتنافس في الأسواق العالمية ميزة تنافسية؛

- واستخدم برنامج إمبريتيك الخبرة والمعرفة التي اكتسبتها مراكزه، القائمة كالمراكز الموجودة في أوروغواي وغانا، لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في إطار مراكز أخرى تابعة للبرنامج؛

- وقام البرنامج بتنظيم اجتماع دولي لمديري إمبريتيك في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، حضره ممثلون من ٢٠ بلداً من بينها خمسة من أقل البلدان نمواً. وقد بحث المديرون السبل والوسائل الكفيلة بتعزيز فعالية المنهجية التدريبية، والحاجة إلى التكييف، وعوامل النجاح الرئيسية في اختيار وإعداد المدربين، وقدرة المراكز على البقاء مالياً، والحاجة إلى الاتصالات والربط الشبكي، ودور وحدة التنسيق الدولي؛

- وضع برامج لجنوب آسيا وجنوب شرقها تشمل إندونيسيا وسري لانكا وملديف، وهي مناطق تأثرت بأمواج تسونامي، فضلاً عن جمهورية مولدوفا. ويحتاج المشروعان كلاهما إلى التمويل.

هاء – تحسين إدارة الشركات وتعزيز شفافيتها

اجتمع فريق الخبراء الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ في تشرين الثاني/نوفمبر، وشارك في الاجتماع نحو ٢٢٠ خبيراً من ٧٢ دولة عضواً. ويؤدي الفريق العامل دوراً هاماً في تحسين إدارة الشركات وتعزيز شفافيتها كعنصر رئيسي من عناصر بيئة استثمار مستقرة وضمان الاتساق في النظام المالي الدولي.

- ركز الاجتماع على القضايا العملية ذات الصلة بتنفيذ المعايير الدولية للإبلاغ المالي، التي تم اعتمادها في عام ٢٠٠٥ من جانب نحو ١٠٠ بلد. وقد تولى المجلس الدولي لمعايير المحاسبة وضع هذه المجموعة الفريدة من معايير الإبلاغ ، وهو كيان تابع للقطاع الخاص مقره في المملكة المتحدة. غير أن التنفيذ العملي للمعايير الدولية للإبلاغ المالي يطرح عدداً من الصعوبات الشديدة على الصعيد المؤسسي في مجال وبناء القدرات في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، وذلك لافتقار هذه البلدان للهياكل الأساسية والمعرفة اللازمة للتوافق مع هذه المعايير. ونظّم الأونكتاد بالاشتراك مع المجلس الدولي لمعايير المحاسبة حلقة عمل تقنية بشأن تنفيذ المعايير الدولية للإبلاغ المالي حضرها نحو ١٠٠ من المشاركين والخبراء الدوليين، طلبوا إلى الأونكتاد المساعدة في ضمان المراعاة الكافية لآراء البلدان النامية حول هذه القضايا.

- واتفق الفريق العامل على أن المشورة التي يقدمها بشأن "الممارسات الجيدة في الكشف عن البيانات في مجال إدارة الشركات" يمكن أن تشكل أداة اختيارية مفيدة لتعزيز الشفافية وتحسين إدارة الشركات. وقد طلب الفريق إلى أمانة الأونكتاد إعداد الوثيقة الاستشارية ونشرها على أوسع نطاق ممكن. ولهذه النتائج أهمية بالغة، حيث إنها هيأت الظروف المناسبة لتوافق الآراء المتعلق بتوجيهات الكشف عن البيانات ذات الصلة بإدارة الشركات والذي تم التوصل إليه من خلال المداولات الحكومية الدولية على الصعيد الدولي.

وهناك بلدان آخران وافقا على استخدام المبادئ التوجيهية التي وضعها الأونكتاد بشأن المعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ. ففي باكستان أدرجت المبادئ التوجيهية الخاصة بنظام المحاسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. وقد قررت كينيا اعتماد التوصيات المتعلقة بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ بشأن الكشف عن البيانات المتعلقة بإدارة الشركات. ويقوم المجلس الدولي لمعايير المحاسبة واتحاد المحاسبين الدولي – وهما الهيئتان المعنيتان بوضع المعايير في مجال المحاسبة في العالم – ببحث استخدام الوثائق التوجيهية ذات الصلة بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ من جانب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وبالتدريب المهني في مجال المحاسبة في إطار أنشطتهما المتعلقة بوضع المعايير.

كما واصل الأونكتاد تقديم المساعدة التقنية إلى المشروع الممول من وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة في منطقة رابطة الدول المستقلة، وهو مشروع يرمي إلى تطوير كفاءات وطنية وإقليمية في مجال المحاسبة تلبي الشروط الدولية، وذلك بالاستناد في جملة أمور أخرى إلى منهج دراسي نموذجي يعتمد المعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ.

وساعد اجتماع الخبراء المعني بالمساهمات الإيجابية للشركات في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان النامية المضيفة، المعقود في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، في بلورة لغة وفهم مشتركين فيما يتعلق ببعد التنمية الاقتصادية لمسؤولية الشركات. وناقش الخبراء أمثلة تخصّ مبادئ توجيهية تتوخاها الشركات والصناعات، والسياسات العامة القطرية فيما يتعلق بتشجيع الممارسات الفضلى.

الإطار ١٥ – بناء القدرات الإنتاجية والقدرة التنافسية الدولية: موجز للنتائج وتقييم عام

من بين الإنجازات الرئيسية لعام ٢٠٠٥ ما يلي:

- إنتاج ما يزيد على ١٠٠ منشور، بما فيها كتب وأدلة واستعراضات وتقارير وتقارير مخصصة وكتيبات ومنشورات على الإنترنت. وبالنسبة إلى الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥ ككل، اعتبر نحو ٩٠ في المائة مما مجموعه ٣٣٥ جهة من الجهات التي ردت على استطلاع الآراء من ٧٠ بلداً أن المنشورات البحثية الصادرة عن الأونكتاد بشأن الاستثمار الأجنبي المباشر "مفيدة جداً" في حين اعتبر ما يزيد على ٩٥ في المائة أن مضمون هذه المنشورات "ممتاز". وبلغ عدد المقالات التي نُشرت في شتى أصقاع العالم حول هذه المنشورات وقاعدة بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر ما يزيد على ٠٠٠ ٢ مقال.
- إنجاز ما يزيد على ١٢٠ من البعثات الاستشارية والبعثات الأخرى. وتكفّل نحو ثلث هذه البعثات بتعزيز القدرات الوطنية في مجال رسم السياسات العامة المتصلة بالاستثمار، وفي المفاوضات الإقليمية والثنائية والدولية المتعلقة بالاستثمار. وتولي الثلث الآخر بدعم عملية اتخاذ التدابير الرامية إلى تعزيز دور هيئات تشجيع الاستثمار.
- استفاد ما يزيد على ١٠٠ بلد، منها ٢٤ بلداً من أقل البلدان نمواً، من برنامج واحد أو أكثر من البرامج التي تضطلع بها الشعبة.
- إصدار *تقرير الاستثمار العالمي* لعام ٢٠٠٥، الذي تضمن أول دراسة استقصائية يقوم بها الأونكتاد عن استراتيجيات البحث والتطوير للشركات عبر الوطنية في أكثر من ٧٥ بلداً. وبلغ عدد القصاصات الصحفية المخصصة لهذا التقرير أكثر من ٠٠٠ ١ قصاصة، في حين بلغ عدد عمليات التنزيل أكثر ٠٠٠ ٣٢٩ عملية في غضون خمسة أسابيع من صدور التقرير. ولا يزال ينظر إلى التقرير بوصفه مصدراً ذا حجية للاتجاهات العالمية والإقليمية والتحليل.
- إنجاز سلسلة دراسات الجيل الأول من اتفاقات الاستثمار الدولية واستهلال سلسلة ثانية. وقد خلص تقييم مستقل للفرع الخاص باتفاقات الاستثمار الدولية إلى أن عمل الأونكتاد "له تأثير قوي ومباشر ومتواصل" وذو فعالية عالية مقارنة بالتكاليف.
- تم إنجاز خمس عمليات استعراض للسياسة العامة في مجال الاستثمار في كل من البرازيل وجمهورية إيران الإسلامية وزامبيا وكولومبيا وكينيا، فضلاً عن عدة منتجات جديدة لتوسيع وإكمال سلسلة عمليات استعراض السياسة العامة في مجال الاستثمار. وقد شملت هذه المنتجات مبادرة الاستثمار في السلام – بعد تجربة ناجحة في سري لانكا – والكتب الزرقاء بشأن الممارسة الفضلى في تشجيع وتيسير الاستثمار.
- عَقَدَ فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ عدداً من الاجتماعات شهدت حضوراً مكثفاً بشأن شفافية الشركات وكشف البيانات الخاصة بإدارتها لمعالجة القضايا الرئيسية المتصلة بالإبلاغ. وتستخدم بلدان الرابطة المستقلة المنهج الدراسي النموذجي للفريق، بصيغته المنقحة، لتعزيز قدراتها المهنية.
- وتتمثل أهم التحديات فيما يلي:
- مواصلة إدماج أنشطة الاستثمار الرئيسية لتحقيق أقصى قدر ممكن من التآزر، وتحسين التنسيق مع برامج ووكالات الأمم المتحدة الأخرى فيما تضطلع به من عمل؛
- تعميق الشراكات مع المجتمع المدني ومع قطاع الأعمال بغية زيادة الوعي بعمل الأونكتاد وتعزيز أثره؛
- زيادة التركيز على الاحتياجات المحددة لأقل البلدان نمواً ولأفريقيا؛
- العمل على تحسين ما ينشر من البحوث وتحاليل السياسة العامة الخاصة بالاستثمار، ولا سيما من خلال زيادة استخدام وسائط الإعلام الجديدة كالإنترنت والأقراص المدمجة بذاكرة للقراءة فقط؛
- قيام الحكومات المستفيدة بتقديم تقارير على نحو أكثر انتظاماً بشأن تنفيذ توصيات الأونكتاد المتعلقة بالسياسة العامة؛
- تلبية الطلب المتزايد على منتجات الأونكتاد وخدماته، ولا سيما عمليات استعراض السياسة العامة للاستثمار وأنشطة التدريب، في ظل تزايد القيود المفروضة على الميزانية.

ولمواجهة البعض من هذه التحديات على نحو أجدى، أُدرجت خلال عام ٢٠٠٥ عدة أدوات جديدة للإدارة والاتصال، مما فيها قاعدة بيانات لتحسين التنسيق بين أنشطة المساعدة التقنية؛ والقيام بتحديث المواقع الشبكية الخاصة بكل برنامج بشكل منتظم؛ وتنظيم معتكفات داخلية؛ والشروع في نشر رسالة إخبارية منتظمة لتحسين التدفقات الداخلية للمعلومات.

٤- ضمان تحقيق مكاسب إنمائية من النظام التجاري الدولي والمفاوضات التجارية الدولية

تمشياً مع تشديد الأونكتاد الحادي عشر على الدمج *النوعي* للبلدان النامية في النظام التجاري الدولي، تحقق في عام ٢٠٠٥ عدد من الإنجازات نتيجة لمجموعة من أنشطة التحليل والبحث، والتعاون التقني وبناء توافق الآراء الحكومي الدولي[١٦] (انظر الإطار ٢٠ للاطلاع على ملخص النتائج الرئيسية).

ألف - التكامل التجاري الملائم للتنمية: إحراز تقدم بشأن توافق آراء ساو باولو

لقد حدث تقدم باتجاه تعزيز تنفيذ مبادرات الأونكتاد الحادي عشر[١٧]، وذلك على النحو التالي:

- *التجارة فيما بين بلدان الجنوب، وخصوصاً النظام العالمي للأفضليات التجارية*. أوصى مؤتمر القمة العالمي، وقمة الجنوب الثانية واجتماع وزراء التجارة في بلدان الاتحاد الأفريقي (حزيران/يونيه)، بتعزيز التعاون والتجارة فيما بين بلدان الجنوب، بما في ذلك من خلال جولة المفاوضات الثالثة للنظام العالمي للأفضليات التجارية. واستُمد جانب من هذه التوصيات من التحليلات والدعمَ الاستشاري المقدّم من الأونكتاد. وتواصلت مفاوضات النظام العالمي للأفضليات التجارية فيما يتعلق بالوصول إلى الأسواق بشأن أساليب تبادل التنازلات. ويجري استكمال وضع مشروع الترتيبات الإدارية المتعلقة بقواعد المنشأ. وقدمت كل من بوركينا فاسو وبوروندي ومدغشقر وسورينام ورواندا وهايتي وأوروغواي وموريتانيا وأوغندا طلبات تتعلق بوصول هذه البلدان. ومن الجوهري إحراز تقدم في المفاوضات خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٦ بغية الوفاء بالموعد المحدد لاستكمال مفاوضات النظام العالمي للأفضليات التجارية بنهاية عام ٢٠٠٦.

- *تأسيس شبكات للاتفاقات التجارية الإقليمية*. يقدّم المنشور الصادر بعنوان *تعدد الأطراف والإقليمية: واسطة الربط الجديدة*"[١٨] تحليلاً لمسائل ذات صلة بالسياسات العامة ناشئة عن اتفاقات تجارية إقليمية، بما في ذلك قواعد منظمة التجارة العالمية، وقواعد المنشأ، والاتفاقات بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب والاندماج والتعاون التجاري فيما بين بلدان الجنوب.

- *الاستعراضات القطاعية بشأن القطاعات الجديدة والدينامية للتجارة العالمية*. تم الاستعراض القطاعي الأول خلال اجتماع الخبراء المعقود في شباط/فبراير[١٩]، وشمل الاستعانة بمصادر خارجية فيما يتعلق بالخدمات المعتمدة على تكنولوجيا المعلومات؛ ومنتجات الطاقة المتجددة، بما فيها الوقود الإحيائي؛ والمنسوجات والملابس. وعلى سبيل المتابعة الفعلية، أطلق الأونكتاد في حزيران/يونيه مبادرة الوقود الإحيائي (انظر أدناه). ووافقت لجنة التجارة في السلع والخدمات والسلع الأساسية على أن يتولى اجتماع حكومي دولي واحد على مستوى الخبراء إجراء استعراض قطاعي سنوي، مع إيلاء اهتمام خاص لأقل البلدان نمواً وللبلدان الأفريقية. وعليه، أجرى اجتماع الخبراء المعقود في تشرين الأول/أكتوبر[٢٠] الاستعراض القطاعي الثاني بشأن الإلكترونيات ومنتجات الأسماك ومصايد الأسماك، والصُلب وما يتصل بذلك من منتجات متخصصة. وكتدبير من قبيل المتابعة العملية، استُهلّ برنامج تجريبي دون إقليمي بالتعاون بين الأونكتاد وشركة فيلبس بغية إيجاد الفرص المحتملة لمشاركة بلدان الجنوب الأفريقي في تجارة السلع والخدمات الكهربائية والإلكترونية.

- *المعايير المتصلة بالتجارة والتنمية*. أطلق الأونكتاد في أواخر تشرين الأول/أكتوبر مؤشر التجارة والتنمية الذي ورد في تقرير بعنوان *البلدان النامية في التجارة الدولية ٢٠٠٥*[٢١]. والابتكار الجديد في هذا المؤشر، الذي طوّر بالتشاور مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي وبدعم ومشورة الأستاذ كلاين الحائز على جائزة نوبل لعام ١٩٨٠، يتمثل في أنه يحدد قيم التفاعل المعقد بين العوامل التي تبيّن التقدم في مجال التجارة والتنمية البشرية على حد سواء (انظر الإطار ١٦). وسوف يساهم المؤشر، ضمن أمور أخرى، في المتابعة المنهجية للأهداف الإنمائية للألفية وفي نتيجة مؤتمر

القمـــة العالمية لعام ٢٠٠٥. ورحب الأستاذ كلاين بالمرونة التي يتسم بها المؤشر: أو هو "يمكّن البلدان من دمج تأثيرات الأحداث العالمية عند حدوثها في التجارة والتنمـــية". ويمـــثل هذا المؤشر، الذي حظي بتغطية إعلامـــية مكثفة، الأعمال الجارية كما أنه يخضع إلى المزيد من التنقيح.

الإطار ١٦– مؤشر التجارة والتنمية الجديد

- تم إعداد مؤشر التجارة والتنمية على أنه الحاصل المرجح لـ ١١ عنصراً – وهي تحديداً رأس المال البشري والهياكل الأساسية الماديـــة والبيئة المالية ونوعية المؤسسات وإمكانية الاستدامة البيئية والهيكل الاقتصادي والانفتاح التجاري والوصول الفعال إلى الأسواق الأجنبية والتنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية والتنمية الجنسانية، إضافة إلى ما جملته ٢٩ مؤشراً.
- وتبـــيّن النـــتائج أن البلدان العشرين الأولى جميعها من البلدان المتقدمة، باستثناء سنغافورة (جاءت في المرتبة ١٥). وتأتي الدانمـــرك في مقدمـــة المجموعـــة تليها الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة. وأحرزت السويد والنرويج واليابان وسويسرا وألمانيا علامات متقاربة بشكل خاص في مؤشر التجارة والتنمية.
- وجـــاءت ثلاثـــة بلدان نامية بين البلدان الثلاثين الأوائل. وهي بالإضافة إلى سنغافورة، جمهورية كوريا (في المرتبة ٢٥) وماليزيا (في المرتبة ٢٨).
- والبلدان العشرون التي جاءت في ذيل القائمة هي جميعها، باستثناء باكستان وبابوا غينيا الجديدة، إما من أقل البلدان نمواً أو بلدان أفريقية أو أنها تجمع بين الصفتين. والبلدان العشرة الأخيرة جميعها بلدان أفريقية منها تسعة من أقل البلدان نمواً؛ وجاء بلدان أفريقيان فقط بين البلدان الخمسين الأوائل وهما جنوب أفريقيا (في المرتبة ٤١) وموريشيوس (في المرتبة ٤٧).
- وأداء بلـــدان شرق آسيا/المحيط الهادي وفقاً لمؤشر التجارة والتنمية يُعزى بشكل كبير إلى حصولها على علامات مرتفعة نسبياً فيما يتعلق بالهياكل الأساسية المادية، والبيئة المالية، كما يُعزى إلى حدّ ما إلى مؤشرات الوصول إلى الأسواق.
- كما توضح التحليلات أن مساهمة مكوّن الانفتاح التجاري في مؤشر التجارة والتنمية هي الأكبر وتبيّن سبب الحصول على حوالي ١٥ في المائة في المتوسط من علامات المؤشر.
- وتظهر البلدان التي حصلت على علامات مرتفعة في مؤشر التجارة والتنمية قدراً أقل من التباين فيما يتعلق بمساهمة المكونات الفردية التي يتألف منها المؤشر مقارنة بالبلدان التي حصلت على علامات ضعيفة. وتوحي هذه العلاقة بـــأن الـــبلدان الـــناجحة يجب أن تركز بصورة متزامنة على أهداف متعددة في إطار استراتيجية متسقة للتجارة والتنمية، مع التركيز على تقليل الثغرات القائمة في المجالات التي تتسم بتأخر الأداء. ويوضح ذلك أيضا الحاجة إلى قدر أكبر من الاتساق بين السياسة التجارية وبين صياغة القواعد من ناحية، وإلى استراتيجيات إنمائية من ناحية أخرى. كما ينبغي أن تساعد على وضع الأولويات المتعلقة بمفهوم "المعونة من أجل التجارة" وبين مجموعة التدابير العملية على حد سواء. والقيام بالمزيد من العمل بشأن مؤشر التجارة والتنمية سوف يشمل التركيز بشكل متعمق على هذه المسائل.

المصدر: الأونكتاد، *البلدان النامية في التجارة الدولية، ٢٠٠٥*.

- *مبادرة في منتجات التنوع البيولوجي (BioTrade) في أفريقيا*. قُدّمت المساعدة التقنية بغية بدء برنامج وطـــني للتجارة في منتجات التنوع البيولوجي في أوغـــندا، وتولى التنسيق المجلس الأوغندي لتعزيز الصـــادرات الذي أوجدت فيه وحدة للتجارة في منتجات التنوع البيولوجي.

- *فرقة العمل الدولية المعنية بالسلع الأساسية.* سوف يترأس فرقة العمل فخامة السيد بنجامين ويليام مكابا، رئيس جمهورية تنزانيا السابق. وقد حُدد المرشحون لعضوية الفرقة واستمر الاتصال بالجهات المانحة المحتملة لتمويل فرقة العمل الدولية المعنية بالسلع الأساسية.

- *تقييم الخدمات الوطنية.* استُكملت الدراسات القطاعية الوطنية بالنسبة لرواندا وإندونيسيا وكولومبيا وكينيا. وبدأ العمل الجديد في قطاعات خدمية مختارة في الأردن وغواتيمالا والسلفادور وتايلند. كما ساعد الأونكتاد في دراسات التقييم الوطنية التي تم الاضطلاع بها في سياق عملية الاندماج الإقليمي في جماعة دول الأنديز، والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، والمجتمع الإنمائي للجنوب الأفريقي، فضلاً عن تقديم المساعدة في السياق الوطني بالنسبة للكاميرون والكونغو وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجيبوتي ومدغشقر.

- *سياسة المنافسة.* تمثل الإنجاز الرئيسي لعام ٢٠٠٥ في انعقاد المؤتمر الخامس لاستعراض جميع جوانب مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية (أنطاكيا، تركيا، ١٤-١٨ تشرين الثاني/نوفمبر). واختتم هذا الاستعراض الذي يجري كل خمس سنوات باتخاذ قرارات بالإجماع بشأن `١` التصدي للممارسات المانعة للمنافسة التي تؤثر على فعالية الدخول إلى الأسواق، بما في ذلك الكارتلات الأساسية؛ `٢` سُبُل ووسائل تيسير قيام البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية بإقرار قوانين وسياسات المنافسة؛ `٣` بين السلطات المعنية بالمنافسة وبين الحكومات. كما أوصى المؤتمر الجمعية العامة بعقد مؤتمر استعراضي سادس في عام ٢٠١٠ تحت رعاية الأونكتاد. وكان المؤتمر أيضا بمثابة اجتماع سنوي لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقانون وسياسة المنافسة، وهو الاجتماع الوحيد العالمي حقاً للخبراء المعنيين بالمنافسة. وأشاد المشاركون في المؤتمر بالعمل الذي اضطلع به الأونكتاد في مجال قانون وسياسة المنافسة، بما في ذلك أنشطته المتعلقة ببناء القدرات، وتقديم المشورة في مجال السياسة العامة والمنشورات[٢٢].

- *فرقة العمل الاستشارية المعنية بالمتطلبات البيئية ووصول البلدان النامية إلى الأسواق.* تمّ، في إطار فرقة العمل التكليف بإجراء دراسة جدوى متعمقة من أجل إنشاء مدخل إلكتروني يُرشد المستخدمين إلى مراكز تنسيق المعلومات الإلكترونية المتعلقة بالمتطلبات البيئية. وقام الأونكتاد بالاشتراك مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ بتنظيم حلقة عمل في أيار/مايو، في بانكوك، بشأن سياسات التكيُف الاستراتيجي، وقد ركّزت على المتطلبات الإلزامية الجديدة وما يتصل بها من مبادرات طوعية في الجماعة الأوروبية واليابان وبلدان نامية أخرى بشأن إعادة التدوير الآمن لنفايات المعدات الكهربائية والإلكترونية. وفيما يتعلق بالمنتجات البستانية، تقوم فرقة العمل الاستشارية بتحليل نُهُج التكيُّف الاستباقي المتصلة بالمتطلبات الجديدة لسلسلة التوريد في القطاع الخاص. كما تقيّم حلقة العمل كيف يمكن أن تنعكس في المدونات الوطنية المتعلقة بالممارسات الزراعية الجيدة والمبنية على معايير "الشراكة العالمية للزراعة السليمة والمستدامة[٢٣]" الظروف الوطنية (أي الظروف التنظيمية وظروف الاقتصاد الزراعي والظروف الاجتماعية) والأولويات الإنمائية في البلدان النامية.

باء – تعزيز العمل التحليلي كأساس لبناء توافق الآراء

العمل التحليلي الذي تم الاضطلاع به عام ٢٠٠٥ دعماً للمداولات الحكومية الدولية بشأن بناء توافق الآراء تضمّن ما يلي:

- مساندة المناقشة التي تمت في إطار الجمعية العامة بشأن التجارة والتنمية[٢٤] التي ركزت، بصفة خاصة، على تأثيرات المفاوضات التجارية المتعددة

الأطراف بموجب برنامج عمل الدوحة لمنظمة التجارة العالمية منذ (حزمة تموز/يوليه) على الدول النامية (قرار المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية المؤرخ ١ آب/أغسطس ٢٠٠٤)؛

- تقييم التقدم المحرز في تحقيق البُعد الإنمائي لجولة الدوحة كمساهمة في متابعة نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية[٢٥]؛

- تيسير عقد اجتماع المائدة المستديرة الوزاري للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن "تأثير السلع الأساسية على الحد من الفقر وتحقيق التنمية المستدامة في أقل البلدان نمواً وغيرها من الاقتصادات الضعيفة" (نيويورك، ٣٠ حزيران/يونيه)؛

- التعاون مع حكومة بنن للمساعدة على تنظيم حلقة مناقشة للجمعية العامة بشأن "التحديات التي تواجهها السياسة الدولية المتعلقة بالسلع الأساسية: التحديات - إشكالية القطن" (نيويورك، ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر)؛

- دعم المناقشات الدائرة في إطار الدورة الثانية والخمسين لمجلس التجارة والتنمية بشأن التطورات ما بعد برنامج عمل الدوحة التي تهم البلدان النامية[٢٦]، قد شكلت تبادلاً حاز على تقدير الدول الأعضاء لأنه مكّن من إجراء تبادل صريح للآراء خارج إطار البيئة التفاوضية؛ و

- وضع الترتيبات للدورة التاسعة للجنة التجارة في السلع والخدمات والسلع الأساسية[٢٧] ولاجتماعات الخبراء الخمسة بشأن القطاعات الجديدة والدينامية للتجارة العالمية (اثنان)، والخدمات المهنية، والحواجز غير التعريفية وخدمات التوزيع[٢٨]، فضلاً عن وضع الترتيبات اجتماع فريق الخبراء الخاصّ بشأن خدمات التأمين.

وفيما يتعلق بالمنشورات التحليلية، وبالإضافة إلى العمل المتصل بمؤشر التجارة والتنمية الوارد أعلاه، تجدر ملاحظة ما يلي:

- الشروع في إعداد سلسلة جديدة تتعلق بالتجارة والفقر والمسائل الإنمائية الشاملة، وكان المنشور الأول بعنوان *من أجل "خطة مارشال جديدة" للتجارة لصالح أقل البلدان نمواً: كيفية الوفاء بوعود الدوحة الإنمائية والمساعدة على تحقيق أهداف الأمم المتحدة الإنمائية للألفية؟*[٢٩]

- *تعدد الأطراف والإقليمية: وسيلة الربط الجديدة*[٣٠]، وهو منشور يُعنَى بالاتساق في مجال التنمية بين الإقليمية وتعدد الأطراف.

- وبالإضافة إلى مؤشر التجارة والتنمية، قام تقرير الأونكتاد المعنون *"البلدان النامية في التجارة الدولية، ٢٠٠٥"* بإجراء تحليل متعمق لمسألتين أساسيتين ألا وهما محددات قدرة صادرات البلدان النامية على المنافسة، والتكيُّف مع الإصلاحات التجارية.

- استعراض النظراء الطوعي المتعلق بسياسة المنافسة: جامايكا[٣١] وكينيا[٣٢].

- "تكاليف سلامة صناعة الزراعة والأغذية ومراعاة تدابير الصحة والصحة النباتية: الفاكهة الاستوائية في جمهورية تنزانيا المتحدة وموزامبيق وغينيا"[٣٣].

- "توجهات التجارة العالمية للسلع الأساسية: تعزيز القدرة التنافسية لأفريقيا وتوليد المكاسب الإنمائية"[٣٤].

- "التقدم المحرز في تنمية تبادلات السلع الأساسية الأفريقية"[٣٥].

جيم – توفير أدوات حديثة للتجارة، والمفاوضات التجارية، وتحليل السلع الأساسية والمعلومات

واصل الأونكتاد تعزيز سلسلة منشوراته المتعلقة بالأدوات المحددة ذات الصلة بالتجارة لمساعدة واضعي السياسات، والمفاوضين التجاريين، والأكاديميين والمسؤولين التنفيذيين في مجال الأعمال التجارية فيما يضطلعون به من أعمال:

- *نظام تحليل التجارة والمعلومات الذي* يشتمل في الوقت الراهن على ١٥٦ مجلداً من الجداول التعريفية، و٥٢ مجلداً عن التدابير شبه التعريفية، و٩٥ منشوراً عن التدابير غير التعريفية و٧٠ مجلداً عن تفاصيل إحصاءات الاستيراد على مستوى خط التعريفة بحسب المنشأ. والبرمجيات التي طورها الأونكتاد بالاشتراك مع البنك الدولي (نظام الحل التجاري العالمي المتكامل) تمكّن المستخدمين من الوصول إلى كل السلسلة الزمنية لقاعدة البيانات من خلال شبكة الإنترنت. وشهد عام ٢٠٠٥ إصدار أكثر من ٢ ٠٠٠ من تراخيص استخدام النظام التي بلغت ٣ ٢٠٠ ترخيص تقريباً. ويقدّم نظام تحليل التجارة والمعلومات البيانات لحساب مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية فيما يتعلق بالوصول إلى الأسواق. وإن الانتشار الواسع لاستخدام نظام تحليل التجارة والمعلومات، لا سيما من قِبل بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، فضلاً عن الأونكتاد نفسه، لهو دليل على الاعتراف بفائدته. وتستعمل قاعدة البيانات كمصدر البيانات الرئيسي لقواعد بيانات أخرى مثل قاعدة بيانات الوصول إلى الأسواق الزراعية التي يُشار إليها بدورها وفي الكثير من الأحيان على أنها مصدر المعلومات في العديد من المنشورات المتعلقة بالتجارة في الزراعة. ومن المؤشرات الدالة على قيمة النظام قيام عدد من الجامعات والمنظمات الخاصة بتقديم تبرعات للصندوق الائتماني الخاص بنظام تحليل التجارة والمعلومات.

- *وقاعدة البيانات المشتركة لتحليل الوصول إلى الأسواق* وهي قاعدة بيانات قام باستحداثها الأونكتاد، ومنظمة التجارة العالمية وذلك ومركز التجارة الدولية وذلك لجمع جميع مصادر البيانات التي جمعتها أو تلقتها كل واحدة من هذه المنظمات. وهي تبشّر بأن تصبح أشمل قاعدة بيانات في العالم عن الوصول إلى الأسواق. وسوف تكون متاحة للجميع في المستقبل القريب اعتباراً من منتهى عام ٢٠٠٥.

- *ونموذج محاكاة سياسة التجارة الزراعية* وهو قاعدة بيانات شاملة وبرمجيات لإعداد نماذج المحاكاة وضع ليستخدم من قِبَل واضعي سياسات التجارة الزراعية الذين قد تنقصهم المعرفة بمجال الاقتصاد أو وضع النماذج أو البرامج. وثمة أدلة على تزايد استخدام البلدان النامية لنموذج محاكاة سياسة التجارة الزراعية بغية تحليل تأثيرات السيناريوهات البديلة المتعلقة بالمفاوضات التجارية الدولية على الزراعة. ويُتاح نموذج محاكاة سياسة التجارة الزراعية على أقراص مدمجة بذاكرة للقراءة فقط ويمكن تنزيله من موقع الويب الخاص بالأونكتاد.

- *البوابة الإلكترونية الدولية للمعلومات المتعلقة بالسلع الأساسية (نظام المعلومات التجارية عن السلع الأساسية)* التي توفر أحدث المعلومات كمّاً وكيفاً عن السلع الأساسية الرئيسية مع المساعدة على تجميع المعلومات الاستراتيجية الرئيسية عن العوامل الجوهرية التي تؤثر على أداء السوق. وتغطي البوابة الإلكترونية في الوقت الراهن ٤٠ سلعة أساسية مختلفة. وبلغ مجموع فترات استخدام *نظام المعلومات التجارية عن السلع الأساسية* أكثر من ١٦٠ ٠٠٠ فترة ويقوم حوالي ٦ ملايين مستخدم خارجي بالدخول على الموقع شهرياً.

- *وبرنامج تقاسم المعلومات* وهو نظام قاعدة بيانات تجريبي لتقاسم المعلومات في مجال السلع الأساسية تم تطويره لتمكين الشركاء الراغبين من تجميع المعلومات بشأن أسعار وتكاليف السلع في المزارع وغير ذلك من المعلومات ذات الصلة (نحو، المدخلات، والنقل المحلي، والتخزين، وتكاليف الفحص وما يتصل بذلك من أسعار فائدة)، فضلاً

عن تجميع لمعلومات كمّية عن مسائل مثل معايير الجودة الوطنية، وقوائم المُصدّرين. وخضع *برنامج تقاسم المعلومات* لأول اختبار في الكاميرون في عام ٢٠٠٥. وفي أيار/مايو، وقع اختيار إدارة الإعلام التابعة للأمم المتحدة على *برنامج تقاسم المعلومات* على أنه يمثل قصة من "القصص العشر التي ينبغي للعالم معرفة المزيد عنها".

- *وقاعدة بيانات التدابير المؤثرة على التجارة في الخدمات* التي تمكّن المستخدمين المحتملين من إجراء مقارنات بين القطاعات وبين البلدان في مجال التدابير القانونية المطبقة على التجارة في الخدمات، بما في ذلك القوانين والأنظمة وما شابه ذلك، وفق ما هو مبيّن في المادة الثامنة والعشرين من الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات. وفي الوقت الراهن، تتاح قاعدة بيانات التدابير المؤثرة على التجارة في الخدمات كبرنامج تفاعلي على شبكة الإنترنت يمكن للمستخدمين الدخول إليه والحصول على المعلومات المناسبة[٣٦].

دال – مساعدة البلدان على بناء القدرات

يضطلع الأونكتاد بمشاريع بناء قدرات مبتكرة، وتقوم على الطلب وتركز على الاستدامة من أجل البلدان النامية، وخصوصاً أقل البلدان نمواً والبلدان الأفريقية، فضلاً عن البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وخلال تنفيذ العديد من هذه المشاريع، يتعاون الأونكتاد تعاوناً وثيقاً مع منظمات الأمم المتحدة الأخرى، ووكالات دولية، ودوائر أكاديمية، والمجتمع المدني والقطاع الخاص. وعلاوة على ذلك، شارك موظفو الأونكتاد بصفة خبراء في الاجتماعات التي نظمتها الدول الأعضاء والمنظمات الأخرى.

وحظيت برامج بناء القدرات المذكورة بالدعم المالي المقدم من البلدان والمؤسسات المانحة، بما فيها ألمانيا والدانمرك والسويد وسويسرا وفرنسا وفنلندا وكندا والمملكة المتحدة والنرويج وهولندا واليابان؛ ومن بعض البلدان النامية مثل تلك التي تسهم في النظام العالمي للأفضليات التجارية أو في أنشطة محددة؛ والمؤسسات المانحة مثل الصندوق المشترك للسلع الأساسية، والاتحاد الأوروبي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للشراكة الدولية وحساب التنمية التابع للأمم المتحدة.

١ – المفاوضات التجارية والدبلوماسية التجارية

قدّم الأونكتاد إلى البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية أكثر من ١٧٢ نشاطاً في مجال بناء القدرات (٨١ خدمة استشارية و٩١ حلقة عمل) في سبيل بناء القدرات البشرية والمؤسسية والتنظيمية في مجال صياغة وتنفيذ السياسة التجارية، ولتعزيز مشاركة هذه البلدان في التجارة الدولية. وفي إطار مفاوضات الدوحة، وعند الطلب، ساعد الأونكتاد البلدان النامية في تحضيراتها للمؤتمر الوزاري السادس لمنظمة التجارة العالمية، المعقود في هونغ كونغ، في الصين. وقدّم الأونكتاد الدعم التقني لقمة الجنوب الثانية (حزيران/يونيه)، ولاجتماع وزراء التجارة في بلدان الاتحاد الأفريقي المعقود في القاهرة (حزيران/يونيه) وفي أروشا (تشرين الثاني/نوفمبر)، ولاجتماع وزراء التجارة في أقل البلدان نمواً المعقود في ليفينغستون (حزيران/يونيه)، ولاجتماع وزراء التجارة في البلدان النامية غير الساحلية (آب/أغسطس)، وللاجتماع الوزاري للدول العربية في عمان (أيلول/سبتمبر) ولاجتماع وزراء التجارة في مجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ (تشرين الثاني/نوفمبر). وبالإضافة إلى ذلك، نُظِّمت لبلدان بعينها أو لمجموعة من البلدان العديد من الاجتماعات التقنية والحلقات الدراسة بشأن الاجتماع الوزاري السادس لمنظمة التجارة العالمية وجولة الدوحة. وهي على سبيل المثال:

- مشاريع موجهة قطريّاً حشدت لها مشاورات مكثفة بين الجهات صاحبة المصلحة (نحو، مشروع

الهند الذي شاركت فيه وزارة التجارة، ووزارة التنمية الدولية والأونكتاد)؛

- مشروع البرنامج المتكامل للمساعدة التقنية (المشترك بين الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية ومركز التجارة الدولية) لستة عشر بلداً أفريقيا؛

- تلقت البلدان الأفريقية مساندة موجّهة من برنامج بناء القدرات من أجل تنمية التجارة في أفريقيا (بتمويل من الأونكتاد)؛ و

- الأنشطة التحضيرية لأقل البلدان نمواً، بما في ذلك عقد اجتماع تشاوري في جنيف في ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ عزّز تحضيرات هذه البلدان للمؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية.

كما أن الأونكتاد:

- عزز الدعم الذي يقدمه لصياغة سياسة الخدمات، وبناء القدرات في مجال توريد الخدمات ومفاوضات الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات بالنسبة لفرادى البلدان والمنظمات الإقليمية على المستوى القطاعي وبشكل عام. وقد أتمّ أو استهلّ عدداً من الدراسات بشأن تقييم الخدمات، على سبيل المثال في رواندا وإندونيسيا وكولومبيا وكينيا، فضلاً عن مجموعة بلدان الأنديز، والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، والمجتمع الإنمائي للجنوب الأفريقي. وأُعدت دراسات أخرى بشأن قطاعات خدمات محدّدة مثل الاستعانة بمصادر خارجية، والخدمات المالية، والأنظمة المحلية، وتدابير التحوط لحالات الطوارئ والإعانات المقدمة للخدمات. وقُدّمت مساعدة كبيرة لمفاوضات الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات، بما في ذلك بالنسبة لعملية الطلب/العرض، وتقديم تعهدات محددة وإجراء المفاوضات المتعلقة بصياغة القواعد. وقدّم الأونكتاد مساهمة خاصة في النقاش الدائر حول مفاوضات الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات فيما يتعلق بالطريقة ٤ (التنقل المؤقت للأشخاص مقدمي الخدمات)، بما في ذلك من خلال المشاركة في فريق جنيف المعني بالهجرة. وقُدّمت مساعدة مماثلة للبلدان المشاركة في المفاوضات المتعلقة بالخدمات بموجب الاتفاقات التجارية الإقليمية.

- قدّم الأونكتاد المساعدة في شكل بعثات استشارية وتدريبية لستة عشر بلداً تسعى للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، بما فيها جميع أقل البلدان نمواً الساعية للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية (بوتان وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية والرأس الأخضر والسودان واليمن).

- قام بدعم تعزيز التكامل الإقليمي بين البلدان النامية في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، ودعم التصدي للتحديات الناشئة عن مبادرات بلدان الشمال وبلدان الجنوب مثل دعم مجموعة دول أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ في إطار المفاوضات مع الاتحاد الأوروبي بشأن اتفاقات الشراكة الاقتصادية.

- قام بتنظيم وضع الإخطارات المتعلقة بشهادات المنشأ والتعديلات التي أُدخلت على مخططات نظام الأفضليات المعمم، وجمع معلومات التجارة والتعريفة المتصلة بمخططات نظام الأفضليات المعمم، وقدّم المشورة والتدريب فيما يتعلق باستخدام مخططات هذا النظام وقواعد المنشأ. وتم توجيه هذه الأنشطة لإعطاء التجار والموظفين الحكوميين فهماً أفضل للفرص التجارية المتاحة بموجب كل من مخططات نظام الأفضليات التجارية، ولمساعدتهم على الامتثال إلى قواعد المنشأ وغيرها من المتطلبات الإدارية.

- وفّر التدريب في مجال فض النزاعات في التجارة الدولية، وفي مجال الاستثمار وحقوق الملكية الفكرية. وقام المشروع المعني بتدريب حوالي ٩٠ من الموظفين الحكوميين وغير الحكوميين (ثلثهم من النساء) من ٣٠ بلداً منها ١٠ من أقل البلدان نمواً. وتم تنزيل نماذج دورة التدريب التي يتضمنها المشروع حوالي ٣٥٠ ٠٠٠ مرة من موقع الويب في عام ٢٠٠٥.

- نظّم في جنيف اجتماعات تفاعلية خلال أوقات الغداء كان الغرض منها جعل أحكام فريق منظمة

التجارة العالمية وهيئة الطعون لديها متاحة بدرجة أكبر للمفاوضين التجاريين وغيرهم من الجهات صاحبة المصلحة التي تتأثر بذلك. وعُقد اجتماعان من هذا النوع خلال عام ٢٠٠٥ بشأن قضية الولايات المتحدة/القمار وقضية الجماعة الأوروبية/السكر على التوالي.

وتم الإعراب على نطاق واسع عن التقدير لمساهمة الأونكتاد البناءة في هذه الأنشطة المتعددة (انظر الإطار ١٧).

الإطار ١٧– تعليقات بشأن عمل الأونكتاد المتعلق بالمفاوضات التجارية والدبلوماسية التجارية

"لقد كان لتَمَيُّز الوثائق ومشاركة موظفيكم كبير الأثر على إثراء المداولات خلال الاجتماعات التي عقدناها". (إليزابيث تانكو، المفوضة التجارية للاتحاد الأفريقي، في رسالة مؤرخة ١٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ تتعلق بدعم الأونكتاد للمؤتمر الثالث لوزراء التجارة الأفارقة المعقود في القاهرة خلال الفترة من ٦ إلى ٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٥)

"نعبر عن تقديرنا لحكومة وشعب جمهورية زامبيا الشعبية على استضافة اجتماعنا في ليفينغستون، ونشكر أمانتي الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية فضلاً عن شركائنا الإنمائيين على ما قدموه من دعم". (إعلان ليفينغستون الذي أقره الاجتماع الرابع لوزراء التجارة في أقل البلدان نمواً، ٢٥–٢٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٥)

"ونعرب أيضا عن تقديرنا للأونكتاد، وجامعة الدول العربية والمنظمات المتعاونة الأخرى على ما قدموه من دعم" (إعلان عمان الذي أقره الاجتماع الوزاري للدول العربية خلال المؤتمر الوزاري السادس لمنظمة التجارة العالمية والأهداف الإنمائية للألفية، ٢٦–٢٧ أيلول/سبتمبر)

"وفيما يتعلق بإيجاد هيكل فاعل من أجل تقديم الدعم، فإن الاستناد إلى الإطار المدمج يعني الكثير، وتم توسيعه ليشمل جميع البلدان المتدنية الدخل في أفريقيا (وفي أماكن أخرى)، ولا يقتصر على أقل البلدان نمواً. والبرنامج المتكامل للمساعدة التقنية المشترك بين الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية ومركز التجارة الدولية قد يمثل آلية أخرى". (تقرير لجنة أفريقيا، آذار/مارس ٢٠٠٥)

"ليس من قبيل المبالغة القول إن كمبوديا ما كانت لتصبح اليوم عضواً في منظمة التجارة العالمية لولا مساعدة الأونكتاد القيّمة التي قُدّمت في الوقت المناسب" (شام براديش، رئيس الوزراء ووزير التجارة في رسالة مؤرخة ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥)

"اسمحوا لي في البداية أن أعرب عن شكر وتقدير حكومة السودان للأونكتاد على الجهود المتواصلة التي يبذلها لمساندة السودان في مختلف المجالات، ولا سيما في مساعيه الرامية إلى الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية" (صديق عبد العزيز عبد الله، الموظف المسؤول لدى منظمة التجارة العالمية، بعثة السودان الدائمة لدى الأمم المتحدة، جنيف، رسالة مؤرخة ٢ آب/أغسطس ٢٠٠٥).

٢– تحليل التجارة

تم في عام ٢٠٠٥ تكثيف العمل الرامي إلى معرفة وتحديد كمية الحواجز غير التعريفية، وذلك من أجل تعزيز فهم تأثيرها على التجارة الدولية، وبغية الإسهام في مفاوضات جولة الدوحة بشأن الوصول إلى الأسواق غير الزراعية، ولا سيما من خلال التركيز على الحواجز غير التعريفية ذات الأهمية بالنسبة للبلدان النامية. واكتسب هذا العمل زخماً جديداً من خلال اجتماع الخبراء المعني بمنهجيات الحواجز غير التعريفية وتصنيفها وقياسها الكمي وآثارهما في التنمية (أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥)[٣٧]، وقد وفّر ذلك محفلاً للباحثين وواضعي السياسات لتوضيح المنهجيات الأساسية والتصنيف والمسائل التقنية، بما في ذلك سبل القياس الكمي للحواجز غير التعريفية. كما ركّز على المسائل المتعلقة بتقديم المساعدة للبلدان النامية، بما فيها أقل البلدان نمواً،

لبناء قدراتها التحليلية والإحصائية من أجل تقييم الحواجز غير التعريفية التي تؤثر في صادراتها. وانطلقت شراكة جديدة معنية بالحواجز غير التعريفية بين الأونكتاد، ومنظمات دولية أخرى، ومجتمع المانحين، والدوائر الأكاديمية والمنظمات غير الحكومية، حيث قام الأمين العام للأونكتاد بتشكيل فريق من الشخصيات المرموقة معني بالحواجز غير التعريفية يضم ممثلين على المستوى التنفيذي من جميع المنظمات الدولية المعنية.

والاجتماع الذي عُقد بشأن "مسايرة الإصلاحات الاقتصادية: منظور البلدان النامية لمفاوضات منظمة التجارة العالمية المتعلقة بالتعريفة الصناعية" (كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥) بيّن أهمية سياسات وإجراءات الدعم التي صاحبت عملية التحرير، وذلك على أساس التقارير المتعلقة بالبرازيل وبلغاريا وبنغلاديش وجامايكا وزامبيا والفلبين وملاوي والهند وفقاً للمشروع الذي تدعمه وزارة التنمية الدولية بشأن دعم البلدان النامية لتقييم مفاوضات الوصول إلى الأسواق غير الزراعية.

وتم من خلال أدوات معلومات التجارة والأسواق التي طوّرت بموجب نظام التحاليل والمعلومات التجارية ونموذج محاكاة سياسة التجارة الزراعية تقديم الدعم إلى البلدان النامية في مجال صياغة السياسة التجارية، والمفاوضات وصول المنتجات الزراعية والصناعية إلى الأسواق والقدرة على التنافس في مجال التصدير.

٣- السلع الأساسية

قدّم الأونكتاد خدمات فنية للجزأين الثاني والثالث من مؤتمر الأمم المتحدة للتفاوض على اتفاق يخلف الاتفاق الدولي للأخشاب الاستوائية لعام ١٩٩٤ (المعقودين في شباط/فبراير وحزيران/يونيه على التوالي). كما قدّم خدمات لمؤتمر الأمم المتحدة للتفاوض على اتفاق يخلف الاتفاق الدولي لزيت الزيتون وزيتون المائدة، عام ١٩٩٦ (نيسان/أبريل ٢٠٠٥).

وثمة طائفة من أنشطة التعاون التقني وبناء القدرات فيما يتعلق بالسلع الأساسية والتنمية تشمل ما يلي:

- أنشطة التدريب المتعلقة بأساليب التمويل المبتكرة للسلع الأساسية. استمر تقديم الدعم لتنمية تبادل السلع الأساسية، ولا سيما في الهند، وباتجاه وضع أسلوب جديد لتبادل السلع الأساسية لجميع البلدان الأفريقية، ولقي هذا الأسلوب الجديدة تأييداً كبيراً في إعلان وخطة عمل أروشا بشأن السلع الأساسية الأفريقية اللذين أقرهما المؤتمر الاستثنائي لوزراء التجارة في الاتحاد الأفريقي بشأن السلع الأساسية (أروشا، تشرين الثاني/نوفمبر) الذي قدّم فيه الأونكتاد مساهمة فنية. وقام الأونكتاد برعاية اجتماع لاستثارة الأفكار بشأن "التنمية والمواد الهيدرو-كربونية ونظم الشراء في أفريقيا جنوب الصحراء" (جنيف، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥).

- وتم القيام بعدد من الأنشطة لتمكين البلدان النامية من المشاركة بفعالية أكبر في التجارة الدولية للسلع الأساسية وذلك من خلال فهمها بصورة أفضل لمتطلبات الأسواق الحديثة والاستفادة بشكل أفضل من العائدات التي تولدها صادراتها من السلع الأساسية. وركّز النهج المبتكر على سلسلة القيم بكاملها بدلا من التركيز على عوامل مختارة، ويسعى إلى الوصول إلى مجموعة مدمجة من الحلول التي ستشمل المنتجين المتضررين وتمكنهم من الاستفادة من وجود مشاركين أقوى في سلسلة الأنشطة المضيفة للقيمة. واشتملت هذه الأنشطة على ما يلي:

  - مشروع يتعلق بالتنويع والتنمية المستندة إلى السلع الأساسية، لا سيما بالنسبة لمنغوليا؛
  - بناء القدرات والربط الشبكي للسياسات من أجل تحقيق تنمية مستدامة تقوم على الموارد، ومعالجة مسألة التعدين في أوغندا، وأفريقيا وأمريكا اللاتينية؛

- الإدارة الكلية للجودة النوعية بالتعاون مع شركة ميغرو Migros ، جنيف؛
- تكاليف مراعاة معايير الصحة والصحة النباتية في جمهورية تترانيا المتحدة، وموزامبيق وغينيا؛
- تحسين استدامة إنتاج محصول القطن في غرب أفريقيا؛
- وضع نهج يخصّ الأنشطة المضيفة للقيمة للمساعدة في تنويع منتجات البلدان المعتمدة على السلع الأساسية بموجب البرنامج المتكامل للمساعدة التقنية المشترك بين الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية ومركز التجارة الدولية؛ و
- والمشروع المتعلق بتذبذب الأسعار والآليات التعويضية.

- تنظيم خدمة المؤتمر الأفريقي التاسع المعني بالتجارة والتمويل في قطاعي النفط والغاز (مابوتو، ٣١ أيار/مايو – ٣ حزيران/يونيه) – وهو أكبر حدث في القارة يتعلق بالطاقة – وذلك بالتعاون مع شركة *ITE Group PLC*، ووزارة الطاقة والمعادن في موزامبيق، وشركة موزامبيق الوطنية للنفط والمواد الهيدروكربونية. وأبرز المؤتمر دور أفريقيا المتنامي كمنتج للمواد الهيدروكربونية، فضلاً عن الإمكانيات الكبيرة للعديد من البلدان التي لا تحسب تقليدياً ضمن البلدان المصدرة للنفط والغاز. كما تقصّى كيفية تحسين تأثير إنتاج النفط والغاز على التنمية، بما في ذلك من خلال تعزيز الروابط مع قطاعات الاقتصاد الأخرى، وناقش كيف ينبغي للبلدان المستوردة للنفط التعامل مع ارتفاع الأسعار في الوقت الراهن (انظر الإطار ١٨).

- وشارك الأونكتاد مشاركة فاعلة في العمل المتصل بالسلع الأساسية الذي تم في إطار منظمة التجارة العالمية، بما في ذلك اللجنة الفرعية المعنية بالقطن.

الإطار ١٨– تعليقات بشأن عمل الأونكتاد المتعلق بمسائل السلع الأساسية: تثمين المؤتمر الأفريقي المعني بالتجارة والتمويل في قطاعي النفط والغاز

لقد أصبح المؤتمر المعني بقطاعي النفط والغاز الأفريقيين الذي عَقده الأونكتاد أهم حدث يتعلق بالتشبيك في القارة في مجال المسائل المتصلة بالطاقة، ويشارك فيه العديد من كبار مُتخذي القرارات في قطاعي الطاقة والتمويل. ويجد محتواه الفني تقديراً كبيراً من قِبل المشاركين.

واشتملت التعليقات بشأن المؤتمر المعقود في موزامبيق عام ٢٠٠٥ على ما يلي:

- "كان المؤتمر مفيداً للغاية؛ وإنشاء الشبكات هو دائماً من الوسائل الجيدة وقد أُعجبت بالمواضيع التي تم تناولها، ولا سيما تمويل الشركات الوطنية ..." (غابرييل كوياستي، مدير التسويق، Schlumberger West & South Africa).
- "لقد نُظّم المؤتمر بصورة مهنية واشتمل على العديد من الجلسات القيّمة وتم إجراء العديد من اللقاءات" (آسموند إيرلاندسون، المدير العام، DNO موزامبيق).
- "بالنسبة لحدث بهذا الحجم وفي مكان بعيد نسبياً، أعتقد أنه تم بلا مشاكل تذكر مقارنة بالعديد من الأحداث التي شاركت فيها في السابق. لقد كان مكان الانعقاد رائعاً وكان تشكيلة الوفود متميّزة ..." (ديان ثزرلاند، رئيسة التحرير/*CEO*، Petroleum Africa).

وكتب سعادة سفير موزامبيق لدى الأمم المتحدة في جنيف، السيد ألكساندر كونسيشاو، قائلاً: "أجد نفسي ملزماً بصفة خاصة للإشادة بما يبذله الأونكتاد من جهد دؤوب من أجل تعزيز فرص الاستثمار والحوار الاقتصادي، ولا سيما فيما يتعلق بمسائل سياسة الطاقة في أفريقيا".

وممارسة الأونكتاد المتمثلة في تنظيم هذا الحدث بصورة متناوبة في البلدان المصدرة للنفط والبلدان المستوردة لـــه، وعلى وجه العموم في البلدان المصدرة الكبيرة فضلاً عن البلدان المصدرة الصغيرة، مكّنت العديد من البلدان من اجتذاب شركات لم تكن لولا هذا الحدث لتهتم بالحصول على معلومات عن فرص التجارة والاستثمار التي تتيحها تلك البلدان.

تثمين العمل في مجال محصول القطن:

"لقـــد قدّمـــت مؤسســـتكم دعماً فعالاً لهذا الملف منذ تقديمه إلى الهيئات المعنية في منظمة التجارة العالمية في أيار/مايو ٢٠٠٣. وساهم هذا الدعم في تحقيق النتائج المرحلية التي توصلنا إليها بشأن القطن في أعقاب أعمال مؤتمر هونـــغ كونغ. كما أود أن أعرب لكم ولمعاونيكم عن امتنان البلدان الأربعة التي اشتركت في تقديم المبادرة القطاعية المتعلقة بالقطن" (السفير صمويل أميهو، بنن، بعثة جنيف، في رسالة مؤرخة ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥).

٤- قانون وسياسات المنافسة

لا تـــزال الـــرؤية المتمثلة في إيجاد ثقافة عالمية للمنافسة هي الأساس الذي يستند إليه عمل الأونكتاد. ومن بين البلدان النامية التي أحرزت أكبر قدر من التقدم خـــلال عام ٢٠٠٥ في إعداد واعتماد وتنقيح أو تنفيذ تشـــريعات وطنية متعلقة بالمنافسة نتيجة لما تلقته من الدعـــم والمســـاندة مـــن الأونكتاد، كل من بوتسوانا وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية والسلفادور وكمبوديا وكوستاريكا وكينيا وليسوتو وماليزيا ومصر. وساعد عمل الأونكتاد الحكومات على استعراض ما يلي: دور سياسة المنافسة في تعزيز القدرة على المنافسة والتنمية؛ والحاجة إلى سياسة منافسة موجّهة نحو التنمية وتأثيراتها عـــلى المســـتويات الوطنـــية والإقليمـــية والدولـــية؛ واستراتيجيات التعاون الدولي في هذا المجال، بما في ذلك بالنســـبة لتحقـــيق الأهداف الإنمائية للألفية. وفي عام ٢٠٠٥، قام الأونكتاد على وجه الخصوص بما يلي:

- قـــدّم الدعـــم لإعـــداد وإقرار وتنقيح أو إنفاذ السياسات والتشريعات الوطنية المتعلقة بالمنافسة وحمايـــة المستهلك في الأردن وإندونيسيا وأنغولا وأوغـــندا والـــبرازيل وبوتان وبوتسوانا وتايلند وجامايكا وجمهورية تنزانيا المتحدة وجمهورية لاو الديمقراطـــية الشـــعبية وجنوب أفريقيا ورومانيا وزامبـــيا وزمـــبابوي وكمبوديا وكينيا وليسوتو وماليـــزيا ومصـــر والمغرب وملاوي وموزامبيق وناميبيا؛
- واستمر الأونكتاد في إنفاذ برنامج سياسة المنافسة وحمايـــة المســـتهلك في خمسة من بلدان أمريكا اللاتينـــية هـــي (بوليفـــيا وبـــيرو والســـلفادور وكوستاريكا ونيكاراغوا)؛
- وســـاعد بلـــدان السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجـــنوب الأفـــريقي على اعتماد قواعد منافسة مشتركة في بداية عام ٢٠٠٥؛
- واضـــطلع بدورتـــين تدريبيتين إقليميتين للقضاة والمدعين العامين بشأن تنفيذ قانون المنافسة، فضلاً عن تنظيم دورات تدريبية عن التحقيق وجمع الأدلة في القضـــايا المـــتعلقة بالمنافسة في كينيا وزامبيا ومـــلاوي وزمـــبابوي وجمهورية تنزانيا المتحدة وجنوب أفريقيا. ونُظمت دورة تدريبية للمدعين العـــامين الـــبرازيليين بالـــتعـــاون مـــع كليـــة *(Esccola Superior do Ministerio Publico da Unisao)*، شارك فيها خبراء من أنغولا وموزامبيق كجزء من مساعدة الأونكتاد للبلدان الناطقة باللغة البرتغالية؛
- ونظّم مؤتمراً إقليمياً في سانت لوسيا بشأن قانون المنافســـة في المجموعة الكاريبية وحماية المستهلك لجمـــيع الـــبلدان الأعضاء في المجموعة الكاريبية. واستعرض المؤتمر قواعد المجموعة الكاريبية المتعلقة بالمنافســـة وحمايـــة المستهلك، وأساليب إنفاذها ومساعدة سانت لوسيا على التحقق من تطبيقها وإنفاذها على المستوى الوطني؛
- ورتّـــب الأونكتاد ثلاث حلقات عمل في أوغندا وكينيا وموزمبيق لمناقشة الدراسات القطرية التي تستعرض حالة قوانين وسياسة المنافسة: وشكلت

- حلقات العمل المذكورة الأساس لوضع إطار لسياسة المنافسة لموزمبيق وتقديم توصيات لإدخال تعديلات على مشروع قانون المنافسة في أوغندا وكينيا؛
- ونظّم الأونكتاد دورة تدريبية بشأن الأدوات المستخدمة في التحقيق بالنسبة لمن يتعاملون مع القضايا في اللجنة الكينية المعنية بالاحتكارات والأسعار؛
- وعقد حلقة عمل في كمبوديا لاستعراض رسم الخريطة الاقتصادية وتقارير المسح القانوني من أجل صياغة ورقة تتعلق بسياسة المنافسة ووضع إطار مرجعي لقانون المنافسة؛
- عقد اجتماعين للجهات صاحبة المصلحة بغية استعراض الورقة الماليزية المتعلقة بسياسة المنافسة، وقد شكّلت هذه الورقة أساس الإطار المرجعي لقانون المنافسة؛
- عقد اجتماعاً تقنياً للخبراء لمناقشة دراسة الأونكتاد بشأن صياغة إطار وطني للمنافسة من أجل إنفاذ المادتين ٤٠ و٤١ من اتفاق الاتحاد الجمركي للجنوب الإفريقي؛
- وأعد تقارير استعراض النظراء بشأن قانون وسياسة المنافسة في جامايكا وكينيا من أجل مناقشته خلال مؤتمر الأمم المتحدة الاستعراضي الخامس (أنطاليا، تركيا، تشرين الثاني/نوفمبر). وكانت هذه التقارير هي الأساس لتقييم الاحتياجات والمساعدة التقنية التي يقدمها الأونكتاد للبلدين؛
- ونظّمت دورة تدريبية للمفوضين حديثي التعيين المعنيين بالمنافسة في ملاوي بشأن تقييم القضايا المتعلقة بالمنافسة. واعتمدت الدورة على مواد الأونكتاد التدريبية وعلى خبرته، فضلاً عن الاستفادة من خبراء من جنوب أفريقيا وزامبيا وزيمبابوي وكينيا.

الإطار ١٩- تثمين عمل الأونكتاد بشأن قانون وسياسة المنافسة

"كانت حلقة العمل جيدة التنظيم وكان الميسّرون على استعداد كبير لتقديم المساعدة الضرورية". "وبما أن قانون المنافسة النامبيي لم يدخل حيز النفاذ بعد، فقد تعلمت الكثير الذي سيعينني على إنفاذه حالما يبدأ سريانه". (الدورة التدريبية المتعلقة بالتحقيق، ليفينغستون، زامبيا، ٥-٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥).

"من المهم للغاية أن يواصل الأونكتاد عقد هذه الحلقات الدراسية بانتظام مع المشاركة الواسعة لممثلين عن الدول التي كانت تتبع النهج الاشتراكي" (المؤتمر الدولي بشأن إسهام سياسات المنافسة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، باكو، ٢٧-٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥).

"إعداد متميّز لجدول الأعمال، وحضور مشاركين مناسبين، وتبادل آراء فعّال بين المشاركين" (الدورة التدريبية المتعلقة بحماية المستهلك، كاستريز، سانت لوسيا، ١١-١٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٥).

"اتسمت بالتنظيم الجيد وكان تقسيمها إلى جلسات فعّالاً إلى حد بعيد. وكان مقدمو المواضيع متمكنين جيداً كل في ميدانه، وقد تعلمت الكثير من الأشياء الجديدة". (حلقة العمل المتعلقة بإعداد اتفاق بشأن الممارسات التجارية التقييدية ملحق باتفاق الاتحاد الجمركي للجنوب الأفريقي، مبابان، سوازيلند، ١١-١٢ آذار/مارس ٢٠٠٥)

"المقدّمون متميزون للغاية. وأدى الإطار التنظيمي إلى تداول الأفكار. وكانت المناقشات مفعمة بالحيوية" (المؤتمر المتعلق بسياسة المنافسة، والقدرة على المنافسة والاستثمار في الاقتصاد العالمي. دار السلام، جمهورية تترانيا المتحدة، ١٠-١٢ أيار/مايو ٢٠٠٥).

"كانت طريقة التنظيم جيدة، وقام المنظمون بعمل جدير بالثناء فيما يتعلق بتقديم العروض وتدبير الوقت. وكان المؤتمر ناجحاً". ... "شاركت شخصيات ذات مستوى عال من الدراية" ... "تمكّن المشاركون من معرفة مستوى ما تحقق من تطور في تنفيذ سياسة وقوانين المنافسة في بلدان الإقليم" (الدورة التدريبية الإقليمية للقضاة والموظفين القضائيين، كينيا، ٢٨ شباط/فبراير - ٤ آذار/مارس ٢٠٠٥).

٥- التجارة والبيئة والتنمية

هنالك نطاق واسع من أنشطة بناء القدرات بموجب العديد من المشاريع شمل ما يلي:

- الأنشطة المطردة الرامية إلى بناء قدرة البلدان النامية على التعامل مع الولاية التفاوضية لمنظمة التجارة العالمية بشأن تحرير التجارة في مجال السلع والخدمات البيئية. وقام الأونكتاد، منفرداً وبالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة (في سياق فرقة العمل المعنية ببناء القدرات في مجال التجارة والبيئة والتنمية)، بتنظيم عدد من حلقات العمل الوطنية (الفلبين وهندوراس ونيكاراغوا وكوبا) وحلقات العمل دون الإقليمية (الجمهورية الدومينيكية وبيرو ونيكاراغوا)، وحلقات العمل التي نُظمت مباشرة بعد انعقاد الحلقات الدراسية الإقليمية التي نظمتها منظمة التجارة العالمية بشأن التجارة والتنمية (لقارتي آسيا وأمريكا اللاتينية)، فضلاً عن بعثتين استشاريتين (الصين والأردن) لمساعدة البلدان النامية على تناول القضايا التقنية المتعلقة بتغطية المنتجات وطرائق التفاوض ومشاكل التنفيذ التي يتعين أن تتناولها الجمارك. وكانت هذه الأنشطة مفيدة في إيجاد تفهّم أفضل للمقترحات المقدمة حتى الآن في إطار اللجنة المعنية بالتجارة والبيئة في منظمة التجارة العالمية؛

- وتنظيم العديد من الاجتماعات وحلقات العمل دون الإقليمية والوطنية في أمريكا الوسطى، ودول منطقة الكاريبي الناطقة بالإسبانية وبلدان جنوب شرق آسيا وذلك بموجب المشروع الذي ترعاه المملكة المتحدة المعنون "بناء القدرات من أجل تحسين رسم السياسات والمفاوضات بشأن القضايا الرئيسية المتعلقة بالتجارة والبيئة". وركزت الاجتماعات على `١` المتطلبات البيئية والوصول إلى الأسواق بالنسبة للمنتجات الجلدية والأحذية، والمنتجات الكهربائية والإلكترونية، والمنتجات البستانية؛ `٢` تعزيز تصدير المنتجات العضوية ووصولها إلى الأسواق؛ و`٣` تحرير السلع والخدمات البيئية. وأدت هذه الأنشطة إلى إذكاء الوعي بين البلدان المعنية فيما يتعلق بطبيعة واتجاهات المتطلبات البيئية الجديدة بحسب القطاعات وتأثيراتها المحددة على البلدان النامية المُصدِّرة. وعلاوة على ذلك، حدث تبادل للخبرات الوطنية فيما يتعلق باستراتيجيات التكيُف مع هذه المتطلبات الجديدة بغرض التحول من نهج رد الفعل ("تدارك الأخطاء") إلى النهج الاستباقي؛

- وانعقاد الاجتماعين الرابع والخامس لفرقة العمل الدولية المعنية بالتوحيد والمعادلة في مجال الزراعة العضوية التابعة للأونكتاد/منظمة الأغذية والزراعة/الاتحاد الدولي لحركات الزراعة العضوية؛

- والأنشطة المخصصة لبلدان آسيا وأمريكا الجنوبية التي تركز على الصادرات البستانية والإلكترونية في إطار فرقة العمل الاستشارية المعنية بالمتطلبات البيئية ووصول البلدان النامية إلى الأسواق (كما ورد آنفاً)؛

- ومواصلة إنفاذ مبادرة التجارة في منتجات التنوع البيولوجي والأنشطة ذات الصلة. وشمل ذلك ما يلي:

- دراسات لحالات إفرادية ولأدوات التجارة والاستثمار في منتجات وخدمات التنوع البيولوجي، وقد أُعدت للحكومات، والقطاع الخاص، والمنظمات غير الحكومية، والدوائر العلمية، والمجتمعات المحلية والأصلية، فضلاً عن المنظمات الدولية الأخرى؛

- والتقدم المحرز بموجب برنامج تيسير التجارة في منتجات التنوع البيولوجي. حيث تمكنت ست شركات في بيرو، حظيت بدعم برنامج تيسير التجارة في منتجات التنوع البيولوجي خلال الفترة من نيسان/أبريل إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، من الحصول على ختم الغذاء الآمن، مما يتيح لها إمكانيات تصدير ممتازة؛

- والعمل مع مجموعة من المنظمات الدولية الأخرى على صياغة مشروع اقتراح بشأن تنقيح اللائحة التنظيمية للأغذية المستجدة للاتحاد الأوروبي؛

- ومبادرة الوقود الأحيائي التي أُطلقت في حزيران/يونيه لمساعدة البلدان النامية من الاستفادة بصورة أفضل من إمكانياتها في مجال الطاقة الأحيائية من خلال بناء القدرات في مجال إنتاج واستخدام وتجارة الوقود الأحيائي، فضلاً عن إذكاء وعي القطاعين العام والخاص بالتحديات والفرص التي تتيحها زيادة استخدام الوقود الأحيائي. وأُوفدت بعثات لتقصي الحقائق، في بادئ الأمر إلى الجمهورية الدومينيكية وشرقي أفريقيا، ونُشرت تقارير تقييم وطنية فيما يتعلق بالعديد من البلدان؛

- ونظم اجتماع جانبي على مستوى الوزراء أثناء دورة كانون الأول/ديسمبر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية تغير المناخ (مؤتمر الأطراف ١١) المعقودة في مونتريال، كندا.

الإطار ٢٠- ضمان تحقيق مكاسب إنمائية من النظام التجاري الدولي والمفاوضات الدولية التجارية: ملخص النتائج والتقييم العام

منجزات الأونكتاد في عام ٢٠٠٥ مضافة إلى منجزاته في عام ٢٠٠٤ كما ورد في *التقرير السنوي ٢٠٠٤*، أدت إلى إحراز تقدم كبير خلال فترة السنتين باتجاه تنفيذ أهداف إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، ومؤتمر الأمم المتحدة بشأن أقل البلدان نمواً، والمؤتمر الدولي بشأن التنمية والقمة العالمية بشأن التنمية المستدامة. كما حدث تقدم في تعزيز مشاركة البلدان النامية بصورة أكثر فعالية في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف والإقليمية ودون الإقليمية.

- وزيادة الوعي بالتفاعل الوثيق بين *التجارة والأهداف الإنمائية للألفية* سوف تساعد على تحديد الاستراتيجيات الإنمائية المتصلة بالتجارة، بما في ذلك توفير الدعم الدولي من أجل توسيع الإمكانيات والهياكل الأساسية للتجارة؛

- ويجري تيسير الدمج النوعي للبلدان النامية في النظام التجاري الدولي بتعزيز تنفيذ عدد من المبادرات المحددة التي أطلقها الأونكتاد الحادي عشر، ولا سيما ما يلي:

  - تتبع المكاسب التي حققتها البلدان النامية من التجارة الدولية والمفاوضات التجارية الدولية والمساعدة على تقييم مشاركتها المثمرة في التجارة سوف يصبح ممكناً بفضل العمل الرائد المتعلق بمؤشر التجارة والتنمية الذي بدأ عام ٢٠٠٥. كما سيكون مؤشر التجارة والتنمية بمثابة أداة لتيسير رصد الأهداف الإنمائية للألفية وحصيلة مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥؛

  - وإحراز تقدم جيد خلال الجولة الثالثة المتعلقة بمفاوضات النظام العالمي للأفضليات التجارية بغية استكمال المفاوضات بنهاية عام ٢٠٠٦؛

  - وأدى تكثيف العمل في الاستعراضات القطاعية للقطاعات الجديدة والدينامية إلى اتخاذ العديد من إجراءات المتابعة العملية، بما في ذلك القيام في عام ٢٠٠٥ بإطلاق مبادرة الوقود الأحيائي، والبرنامج التجريبي مع شركة فيليبس في الجنوب الأفريقي؛

- وفي مجال *المفاوضات التجارية*:

  - استعراض المجلس سنوياً لتطورات جولة الدوحة التي تحظى بالاهتمام الخاص من جانب البلدان النامية، قدّم للحكومات فرصة فريدة لمناقشة المسائل المتصلة بالمفاوضات التجارية خارج البيئة الرسمية للمفاوضات؛

  - وحدوث زيادة ملحوظة في إشراك البلدان النامية في مفاوضات الدوحة، بما في ذلك المؤتمرات الوزارية الست لمنظمة التجارة العالمية. ولا يزال ذلك مهماً لضمان المشاركة على نطاق واسع في المفاوضات وتبني النتائج، ولا سيما على المستوى الوطني؛

- وفي مجال تحليل ومعلومات التجارة، يُعد تحسين وتحديث الأدوات التحليلية وتغطية قاعدة بيانات نظام تحليل التجارة والمعلومات من المتطلبات ذات الأولوية التي تستدعي تعبئة موارد خارجة عن الميزانية وتقديم المشورة المتخصصة. وتشكيل فريق الشخصيات المرموقة المعني بالحواجز غير التعريفية يمثل خطوة رئيسية إلى الأمام في عمل الأونكتاد في هذا المجال.

- وفيما يتعلق بالسلع الأساسية، ساعد عمل الأونكتاد وذاكرته المؤسسية على إثارة النقاش الدولي بشأن السلع الأساسية في إطار واقعي وعملي، وعلى تعزيز النُهُج الجديدة والمبتكرة. ومع ذلك، فإن الضغوط الناجمة عن التعامل مع طلبات الحصول على المساعدة قد تؤثر سلباً على إمكانية القيام بعمل تحليلي عال الجودة بشأن مسألة السلع الأساسية.

- وفي مجال *قانون وسياسة المنافسة*، دُعم تعزيز ثقافة المنافسة بالنتائج التي تمخض عنها المؤتمر الاستعراضي الخامس، وينعكس ذلك في سياسات البلدان في مجال المنافسة. وتشمل المتطلبات ذات الأولوية التحليل الأعمق لمسائل المنافسة والمشاركة النشطة لهيئات المنافسة المتطورة في تقاسم ما لديها من معلومات وخبرة.

- وفي مجال *التجارة والبيئة والتنمية*، أظهرت الأنشطة الحاجة إلى قدر أكبر من الإجراءات الملموسة على المستويين الدولي والوطني بغية تعزيز استراتيجية أكثر استباقية بشأن التجارة والبيئة والتنمية. وهذا يتطلب تعزيز انسجام السياسات على المستوى الوطني، والمشاركة الفاعلة في المناقشات العالمية، وتحليلاً قطاعياً وقطرياً أكثر تركيزاً وتنمية القدرات. واضطلع الأونكتاد، بصفته كمراقب، بدور كبير في الدعم وتوفير الحقائق في إطار مفاوضات الدوحة بشأن تحرير التجارة في السلع والخدمات البيئية.

- وعلى الرغم من أن الدعم التحليلي والكمي والخدمات الاستشارية والمساعدة التقنية تفي بصورة مؤاتية باحتياجات المفاوضين التجاريين وواضعي السياسات على الأمد القصير، فإن لهذا الدعم تأثيراً مستداماً عند التعامل على نحو متواز مع احتياجات بناء القدرات المؤسسية والبشرية والتنظيمية على الأمد الطويل. وقيام الجهات المانحة بتوفير المساعدة المالية الكافية والمنتظمة لمشاريع الأونكتاد في مجال التعاون التقني المتعلق بالتجارة والسلع الأساسية هو جوهري لتعزيز قدرة المنظمة على الاستجابة في الوقت المناسب وبصورة مستدامة للطلبات المتزايدة من البلدان النامية. وتكتسب مثل هذه المساعدة أهمية خاصة من أجل التنفيذ الفعال لمبادرات الأونكتاد الحادي عشر على المستوى القطري. وثبتت فائدة التعاون والتآزر الداخلي وفيما بين الوكالات في تعزيز تأثير وفعالية تقديم الخدمات.

٥ - تحسين القدرة على المنافسة من خلال الخدمات الفعالة الداعمة للتجارة وتوسيع استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات والتدريب

ألف - تحسين لوجستيات التجارة

تسهم أنشطة الأونكتاد المتعلقة بلوجستيات التجارة في تقليل تكاليف عقد الصفقات وتؤدي بالتالي إلى تحسين القدرات التوريدية للبلدان النامية، بما في ذلك قدرات البلدان غير الساحلية وأقل البلدان نمواً، وتحسّن وصولها إلى أسواق التجارة العالمية.

تحليل السياسات

أدى العمل التحليلي إلى زيادة وعي المجتمع التجاري بتأثير النقل وتيسير التجارة في العملية الإنمائية، وبنطاق النُهُج الجديدة للوجستيات التجارة، وتيسير التجارة وما يتعلق بذلك من مسائل قانونية. ويشيد المستخدمون النهائيون بنوعية وسلامة المعلومات والتحليل القانوني في منشورات الأونكتاد المتعلقة بهذه المواضيع، كما اعترفت بها الصحف والمجلات المتخصصة.

- *استعراض النقل البحري*[٣٨] الذي يصدره الأونكتاد سنوياً منذ عام ١٩٦٨ مصدر موثوق من مصادر المعلومات البحرية للمستخدمين في جميع أنحاء العالم، حيث يقدم إحصاءات وتحليلات جوهرية تتعلق بأحدث التطورات في مجال النقل

البحري. وعبّر ٩٥ في المائة من القراء عن استحسانهم الشديد للعدد الصادر عام ٢٠٠٤ وقاموا بتنزيله من موقع الويب أكثر من ١٧٥ ٠٠٠ مرة. وصدر عدد عام ٢٠٠٥ في تشرين الثاني/نوفمبر.

- *نشرة النقل* الفصلية التي توزّع إلكترونياً تمكن الأونكتاد من تحديث اتصالاته مع الحكومات وقطاع الصناعة والدوائر الأكاديمية.

- وعبرت الدول الأعضاء، ولا سيما البلدان النامية، عن تقديرها لتحليلات الأونكتاد التقنية وإسهاماته الفنية في اجتماعات الفريق العامل التابع للأونسيترال المعني بقانون النقل. ويعمل الفريق من أجل وضع اتفاقية دولية جديدة تحكم النقل البحري للبضائع، فضلاً عن النقل المتعدد الوسائط الذي تتخلّله مرحلة بحرية (انظر الإطار ٢١).

- ودرس اجتماع الخبراء المعقود في أيلول/سبتمبر[٣٩] كيف يمكن لتيسير التجارة أن يكون بمثابة محرك للتنمية من خلال الروابط مع النقل واللوجستيات، والتكامل الإقليمي، وتوقعات القطاع الخاص المتعلقة بمفاوضات منظمة التجارة العالمية بشأن تيسير التجارة. وطالب الخبراء بالتعاون الوثيق بين جميع الأطراف المعنية، وبآليات مؤسسية جديدة وتقديم العون الملائم للتجارة، واعتبروا ذلك ضرورياً لإحراز تقدم في مجال تيسير التجارة في العديد من البلدان النامية.

الإطار ٢١- الإطار القانوني لكفاءة التجارة وتيسير النقل

الإطار القانوني هو مكوّن حيوي لتيسير كفاءة التجارة، لأن القواعد الدولية الموحدة تعزز الطمأنينة والقدرة على التنبؤ مع أخذ الممارسات التجارية والتطورات التكنولوجية في الاعتبار. بيد أن الإطار القانوني الراهن يظل معقداً لعدة أسباب هي:

- يوجد ويتعايش العديد من الاتفاقيات الدولية النافذة، ولا سيما فيما يتعلق بنقل البضائع عن طريق البحر والجو.
- وهنالك اتفاقية إقليمية معترف بها بشأن نقل البضائع برّاً وهي نافذة في إقليم اللجنة الاقتصادية لأوروبا وفي بعض الدول المتعاقدة الأخرى، بما في ذلك بلدان نامية، بيد أنها لا تطبق في أجزاء أخرى من العالم.
- وهنالك انعدام تام للقواعد والمعايير الموحدة على نطاق دولي بشأن النقل المتعدد الوسائط. ويقود غياب نظام دولي للمساءلة القانونية في مجال النقل المتعدد الوسائط إلى زيادة تعقيد الإطار القانوني. ويؤدي ذلك إلى إثارة شواغل خاصة، لأن النقل المتعدد الوسائط أصبح يعتمد عليه بشكل متزايد في نقل الشحنات بواسطة الحاويات، ولا سيما السلع المصنّعة عالية القيمة.
- وحتى في حالة وجود قواعد ومعايير موحدة على الصعيد الدولي، فإنها تكون في الكثير من الأحيان غير مطبقة بصورة ملائمة على المستوى الوطني.
- وفي العديد من الحالات تفتقر القواعد والمعايير المطبقة إلى الشفافية و/أو تتعامل بطريقة غير ملائمة مع المتطلبات التي تقتضيها ممارسات وإجراءات النقل الحديث، بما في ذلك استخدام الاتصالات الإلكترونية.

إن مساهمة الأونكتاد الفنية فيما يتعلق بقانون النقل تهدف إلى مساعدة المسؤولين والتجار وموردي خدمات النقل في البلدان النامية على فهم الإطار القانوني القائم والتطورات الدولية الجارية، ولتيسير كفاءة إنفاذ الاتفاقيات الدولية ذات الصلة على المستوى الوطني.

دعم عملية التفاوض داخل منظمة التجارة العالمية فيما يتعلق بتيسير التجارة

شرع أعضاء منظمة التجارة العالمية في عملية التفاوض المتعلقة بتيسير التجارة، وذلك عقب تضمين هذه العملية في قرار المجلس العام للمنظمة (حزمة تموز/يوليه ٢٠٠٤). وشرع الأونكتاد، عندما طلب إليه تقديم المساعدة في هذا الصدد، في سلسلة من الأنشطة الرامية إلى مساعدة البلدان النامية على معرفة الصلة بين تيسير التجارة وبين التنمية، وعلى بناء قدراتها من أجل تيسير التجارة وتنفيذ التعهدات التي تم التوصل إليها خلال عملية التفاوض.

- ويمكن للبلدان النامية أن تستفيد خلال المفاوضات التي تجريها منظمة التجارة العالمية بشأن تيسير التجارة من *دليل تيسير التجارة*[٤٠] الذي يستعرض الخبرات في مجال إنشاء مواقع لتيسير التجارة ويقدم ملاحظات فنية بشأن قضايا وثيقة الصلة بمحتوى المفاوضات.

- وهنالك مجموعتان من المواد التدريبية المتعلقة، على التوالي، بالاتفاقيات الجمركية التي تؤثر على النقل المتعدد الوسائط، والقضايا المتعلقة بالمفاوضات التي تجريها منظمة التجارة العالمية بشأن تيسير التجارة. وهاتان المجموعتان متاحتان في الوقت الراهن على أقراص مدمجة بذاكرة للقراءة فقط على موقع الويب الخاص بالأونكتاد.

- وقامت حكومتا السويد وإسبانيا بتمويل حلقات العمل المعنية بتيسير التجارة في الأرجنتين وأنغولا وباراغواي وتايلند وترينيداد وتوباغو وتونس وجمهورية تنزانيا المتحدة وزامبيا وشيلي وغواتيمالا والمملكة العربية السعودية وناميبيا، فضلاً عن جنيف بالنسبة للمشاركين من البلدان الأخرى. وتمخضت بعض حلقات العمل المذكورة عن الحصول على العديد من الاقتراحات بشأن التفاوض من البلدان النامية. وفي باراغواي، أسهمت مساعدة الأونكتاد بصورة مباشرة في وضع خطة عمل وإنشاء لجنة وطنية معنية بدعم مفاوضات تيسير التجارة.

بناء القدرات

إن تعاون الأونكتاد التقني من أجل تيسير التجارة استفاد من سنوات عديدة من الصلات القوية بين العمل التحليلي الذي تضطلع به الأمانة وبين الأنشطة التشغيلية، كما استفاد من التغذية بالمعلومات المرتجعة من خبرات مباشرة في مجال التشغيل. وفي عام ٢٠٠٥:

- تضمنت المشاريع الوطنية، التنفيذ الأولي للنظام الآلي للبيانات الجمركية (أسيكودا) ومراجعة الحسابات المتعلقة بتيسير التجارة بالنسبة لأفغانستان، وفي باكستان، تم وضع برنامج للتجارة الإلكترونية، وإسداء المشورة في مجال الصحة والصحة النباتية فيما يتعلق بمراقبة الواردات، ورسوم الخطوط الملاحية، وإنفاذ الاتفاقيات المتعلقة بالنقل الدولي للسلع (الدخول المؤقت/النقل البري الدولي) والمعايير المهنية لوكلاء الشحن.

- والنقل المتعدد الوسائط وتيسير التجارة في منطقة منظمة التعاون الاقتصادي وهو مشروع موّله البنك الإسلامي للتنمية ونفذته منظمة التعاون الاقتصادي ويتلقى الدعم التقني من الأونكتاد. كما أُعدت تقارير جمهورية إيران الإسلامية وباكستان وتركيا وكازاخستان بشأن تنمية النقل المتعدد الوسائط.

- ونُفذت ثلاثة مشاريع أقاليمية في مجال التجارة وتيسير النقل من أجل البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية (انظر الإطار ٢٢).

الإطار ٢٢- بناء القدرات في مجال التجارة وتيسير النقل من أجل البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية

الأعمال المضطلع بها عام ٢٠٠٥ الممولة من النرويج والسويد وحساب الأمم المتحدة للتنمية تشمل ما يلي:

- نشر كتيبات إرشادية تتناول، `١` إنشاء تجمعات تضم موردين من مجالي التجارة والنقل، `٢` تحليل ممرات المرور العابر، و`٣` منهجية سلسلة التوريد المستخدمة في عمليات المرور العابر.
- وإنشاء خمسة تجمعات تضم شركاء في مجالي التجارة والنقل من القطاعين العام والخاص في ثلاثة ممرات مختارة: ممر ناميبيا - زامبيا في إفريقيا؛ وممر جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية - تايلند في آسيا وممر بوليفيا - شيلي في أمريكا الجنوبية.
- وتوفير المواد التثقيفية والدعم للتجمعات بغية تطوير الاستقصاءات التشخيصية وخطط العمل. ويجري حالياً في اثنين من هذه الممرات تطوير نظم لرصد المرور العابر.
- وسوف تتاح قريباً أداة مبسطة للتقييم الذاتي صُمِمت لتنفيذ برامج تيسير التجارة والنقل على الصعيدين الوطني والإقليمي.

أسيكودا: النظام الآلي للبيانات الجمركية

بفضل استخدام النظام الآلي للبيانات الجمركية (أسيكودا)، عزّز موظفو الجمارك قدرتهم على فهم المسائل المتعلقة بتيسير التجارة وسعيهم لإيجاد نُهُج جديدة للمراقبة والعمليات الجمركية. وعلى سبيل المثال، أدى تحديث وتبسيط الإجراءات باستخدام معلومات مباشرة من التاجر والوسائل الانتقائية إلى خفض كبير في المدة الزمنية اللازمة للتخليص - بنسبة وصلت إلى ٩٦ في المائة في بعض الحالات. وتعزز حوسبة عمليات وإجراءات مراجعة الحسابات الداخلية وتقلل من احتمالات الاحتيال والفساد والممارسات السيئة. وبإمكان إدارات الجمارك تلقي الإقرارات وبيانات الشحن إلكترونياً فتقوم بتجهيزها كمدفوعات مصرفية مباشرة أو كمدفوعات ائتمانية. وأكدت عمليات التقييم والتقدير جودة العمل الذي تم الاضطلاع به ووثاقة صلة الأنشطة والحلول المقدمة بعملية التنمية. وفي عام ٢٠٠٥:

- بدأت كوت ديفوار والجمهورية العربية السورية تنفيذ استخدام النظام الآلي للبيانات الجمركية (أسيكودا) مع إمكانية أن يصبح النظام جاهزاً للتشغيل في نخبة من المواقع التجريبية في عام ٢٠٠٦.
- بدأ تنفيذ مشاريع تكميلية أو مساندة للأنشطة الجارية للنظام الآلي للبيانات الجمركية (أسيكودا) في ألبانيا والبوسنة والهرسك ورواندا والسلفادور وغابون وناميبيا.
- وتم توقيع اتفاقات بشأن التحول إلى أسيكودا++ أو تنفيذه في بربادوس وسانت لوسيا وغينيا ونيجيريا، بينما أصبح النظام جاهزاً للتشغيل في بورونـدي وبابوا غينيا الجديدة وجمهورية تترانيا المتحدة وجمهورية الكونغو الديمقراطية وكاليدونيا الجديدة مدغشقر.
- أما نسخة النظام المتاحة إلكترونياً *ASYCUDAWorld*، التي أُطلقت عام ٢٠٠٤، فاستُخدِمت في مولدوفا عام ٢٠٠٥.

ويشكل نقل المعرفة العملية والتكنولوجيا جوهر جميع عمليات تنفيذ وتوسيع نظام أسيكودا، علماً بأن معظم مستشاري نظام أسيكودا ينتمون إلى البلدان المستخدمة. وفي عام ٢٠٠٥، استفاد موظفو الجمارك من أكثر من ٦٠ دورة تدريبية وطنية أو إقليمية في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك التدريب على النظام نفسه والحصول على تدريب متخصص لبناء القدرات في

مجالات مثل الانتقائية وإدارة المخاطر، وتقدير الرسوم الجمركية أو تنفيذ ترتيبات نقل المرور العابر.

التعاون مع المنظمات الأخرى

إن تعزيز كفاءة تيسير التجارة يتطلب بداهة وجود تعاون وثيق ومتواصل مع مجموعة كبيرة من الهيئات الدولية والإقليمية والوطنية من القطاعين العام والخاص التي تعمل في مجالي التجارة والنقل. وعلى الرغم من أن الأونكتاد شريك يعتمد عليه في هذا المسعى المتواصل، هنالك حدثان يجدر ذكرهما على وجه الخصوص.

- نظّم الأونكتاد في أيلول/سبتمبر الاجتماع السنوي للشراكة العالمية لتيسير النقل والتجارة. وهذا الاجتماع الذي ضم ٧٠ مشاركاً من جميع المنظمات الرئيسية في القطاعين العام والخاص المعنية بتيسير التجارة والنقل، ركّز بصورة خاصة على دور القطاع الخاص في دعم تيسير التجارة والنقل في البلدان النامية وأقل البلدان نمواً. وأصبح موقع الويب المشترك للشراكة العالمية لتيسير النقل والتجارة "النافذة الوحيدة" العالمية للحصول على معلومات بشأن المشاريع في مجال تيسير التجارة والنقل[٤١].

- وكان اجتماع الخبراء بشأن تيسير التجارة جزءا من الأحداث التي وقعت خلال أسبوع تيسير التجارة الذي نُظّم في جنيف (١٩-٢٣ أيلول/سبتمبر). ومن بين الأحداث الأخرى جلسة عقدها فريق التفاوض بشأن تيسير التجارة التابع لمنظمة التجارة العالمية، واجتماع الشراكة العالمية لتيسير النقل والتجارة، والاجتماع المشترك بين شبكة هيئات الأمم المتحدة بشأن تيسير التجارة، وتنظيم جلسة استثارة أفكار لعدد من البلدان الآسيوية بشأن مفاوضات تيسير التجارة.

باء – بناء القدرات من خلال تنمية الموارد البشرية

للأونكتاد ثلاثة برامج متكاملة تساعد البلدان النامية على بناء مواردها البشرية، وتعزيز قدراتها على صياغة وتنفيذ السياسات، وتحسين المهارات المتصلة بالتجارة: المعهد الافتراضي للتجارة والتنمية، والدورات التدريبية المتعلقة بالمسائل الأساسية المدرجة في جدول الأعمال الاقتصادي العالمي، وبرنامج التدريب التجاري. وتعمل هذه البرامج مع إدارات الأونكتاد المعنية بالبحوث والتحليل بغية تصميم المواد التعليمية وتقديم الدورات التدريبية، وإضافة قيمة للتدريب من خلال الجمع بين الخبرة التقنية والقدرات التعليمية والاستخدام المكثف لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات للتعليم عن بُعد والربط الشبكي.

- *المعهد الافتراضي للتجارة والتنمية*، الذي أنشأه الأونكتاد الحادي عشر، هو شبكة عالمية تضم مؤسسات التعليم العالي المعنية بالتجارة والتنمية الدوليين. وبإمكان أعضاء الشبكة تبادل أفضل الممارسات، والحصول على المواد التقنية، والبحوث وغير ذلك من الموارد التي أعدها الأونكتاد أو الأعضاء الآخرون.

- وخلال عام ٢٠٠٥، زاد عدد أعضاء المعهد الافتراضي من ستة إلى ثلاثة عشر عضواً. والاجتماع الأول للمعهد المذكور الذي انعقد في تموز/يوليه ٢٠٠٥، بدعم من كندا، مكّن الأعضاء من الاتفاق على الاشتراك في تطوير وتبادل المعلومات التقنية، والقيام ببحوث مشتركة، وتبادل الأساتذة والطلاب، وتعزيز محتوى واستخدام موقع الويب التابع للمعهد.

- وضع المعهد الافتراضي، بدعم من الأونكتاد، مواداً تعليمية تتعلق بالتجارة الدولية في السلع الأساسية، والقدرة على المنافسة والتنمية، واتفاقات استثمار دولية. وكانت هذه الاتفاقات بمثابة الأساس لحلقة عمل مولتها اليابان للأساتذة والباحثين الجامعيين الآسيويين (بانكوك، تشرين الثاني/نوفمبر).

- وموقع الويب الجديد للمعهد الافتراضي[٤٢]، الذي استُهلّ في تموز/يوليه، يشجع على التعاون والحوار. ويتيح للأعضاء الوصول إلى

أكثر من ٢٠٠ من موارد التدريس والبحوث المتصلة بالتجارة من أجل تكييف المناهج الدراسية الخاصة بهم.

- واستفاد برنامج لنيل درجة الماجستير في التجارة الدولية من جامعة دار السلام، في جمهورية تترانيا المتحدة، من المشورة المقدمة بشأن المنهج الدراسي، وتعليقات خبراء الأونكتاد الفنيين، وحصل على الدعم في مجال تدريب المعلمين.

- وشارك في الجولات الدراسية في جنيف ستون طالب دراسات ما بعد التخرج ينتمون إلى اثنين من أعضاء المعهد الافتراضي – جامعة كامبيناس في البرازيل وجامعة وست أنديز.

دورات تدريبية في مجال المسائل الأساسية بشأن جدول الأعمال الاقتصادي الدولي

هذه الدورات التي تستند إلى الفقرة ١٦٦ من خطة عمل بانكوك صُممت لتعزيز قدرة البلدان النامية على تحليل التحديات التي يفرضها التحرير والعولمة، ولصياغة السياسات الوطنية الملائمة. وفي عام ٢٠٠٥:

- وافقت الهيئة الاستشارية لمجلس التجارة والتنمية في جلستها المعقودة في شباط/فبراير على الدورة المصممة لدول أمريكا اللاتينية والكاريبي. وعلاوة على ذلك، تم إطلاعها على التقييم الخارجي للدورات التدريبية .

- وفي عام ٢٠٠٥، شارك مسؤولون وأكاديميون من أمريكا اللاتينية والكاريبي في دورة إقليمية عُقدت في هافانا، كوبا.

- وشارك اثنان وثلاثون من الدبلوماسيين العاملين في جنيف في دورة مدتها يوم واحد بغية التعرف على التأثيرات الاقتصادية والسياسية الرئيسية الناتجة عن تطوير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات.

- وانتهى تقييم خارجي مستقل[٤٣] للبرنامج الذي قدّم للفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية، إلى أن الدورات التدريبية هي وسيلة فعالة ووثيقة الصلة ومبتكرة في سوق خدمات المساعدة التقنية المتعلقة بالسياسة التجارية، ولها تأثيرات إيجابية على بعض البلدان الأعضاء في بناء القدرات المؤسسية لوكالات القطاع العام، ومؤسسات البحوث والجامعات. ونهج التجارة والتنمية المتكامل الذي يتوخاه البرنامج يميّزه عن الدورات التدريبية الأخرى المتعلقة بالتجارة.

برنامج التدريب التجاري

يقوم برنامج التدريب التجاري بتنفيذ مشاريع التعاون التقني بناء على تحليل الاحتياجات التدريبية، وتصميم دورات على قدر حاجة المتدربين وتدريب المدربين. وليس من شأن ذلك إحداث تأثير مضاعف فحسب، بل هو يعزز أيضاً الاستدامة على الصعيدين الوطني والإقليمي.

- وبدأت في عام ٢٠٠٥ دورة جديدة تتعلق بـ "تسخير السياحة المستدامة من أجل التنمية".

- وتمت في مالي في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ الموافقة على نموذج "تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والسياحة".

- وتمت ترجمة وتكييف أو تحديث العديد من الدورات لبرامج تدريبية يبلغ مجموعها ١٧ برنامجاً متاحة في الوقت الراهن بعدة لغات. وعلى سبيل المثال، فإن دورة التعليم عن بُعد للمفاوضين المعنيين باتفاقات الاستثمار الدولي حُدّثت وكُيّفت لتناسب أقاليم محددة؛ وهي متاحة حالياً باللغات الإسبانية والإنكليزية والبرتغالية والفرنسية وتجري ترجمتها إلى لغة الخمير واللغة اللاوية (الإطار ٢٣).

- وعلى مدار العام، قام ٧٨٢ مسؤولاً من وزارات التجارة، والصناعة، والشؤون الخارجية، فضلاً عن القطاع الخاص والمؤسسات الأكاديمية والمنظمات غير الحكومية، بمتابعة أو حضور ٩ جلسات تدريب في إطار برنامج التدريب التجاري و٢٣ حلقة عمل مباشرة على نطاق العالم. وشارك في هذه الدورات أربعون مدرساً و١٣ مدرباً.

الإطار ٢٣- المشروع الإقليمي لبرنامج التدريب التجاري في كمبوديا/جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية

كانت كمبوديا أول أقل البلدان نمواً التي انضمت إلى عضوية منظمة التجارة العالمية، واستفادت من خدمات الأونكتاد الاستشارية خلال عملية مفاوضات الانضمام. وبدأ مشروع برنامج التدريب التجاري فور انضمامها عندما قررت وزارة التجارة التركيز على قانون وسياسة المنافسة، وذلك أحد التزامات كمبوديا الرئيسية في حزمة الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. وبدأت الجامعة الملكية الكمبودية للقانون والاقتصاد، والمفوضية الأوروبية والأونكتاد في العمل سوياً على تحويل هذا الالتزام إلى واقع من خلال صياغة التشريعات وما يتصل بذلك من تدريب. وفي عام ٢٠٠٥، تم تلقى ١٩٦ من المشغلين التجاريين الكمبوديين تدريباً في مجال المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، والاستثمار وإدارة الموانئ في ثماني حلقات دراسية وطنية وإقليمية.

وفي جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، نظّم برنامج التدريب التجاري ست دورات تدريبية وطنية وإقليمية في عام ٢٠٠٥، شارك فيها أكثر من ١٢٠ شخصاً من مختلف الوزارات تشمل الاستثمار والمنافسة والتجارة الإلكترونية والمفاوضات التجارية، بما في ذلك الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.

- واستمرت أنشطة برنامج التدريب على الموانئ في إطار برنامج التدريب التجاري مع الشبكة الناطقة باللغة الفرنسية (مثل، حلقة العمل المخصصة لتدريب المدربين التي عُقدت في ميناء مرسيليا)، ومع الشبكة الناطقة باللغة الإنكليزية (المزيد من الشحنات للدفعة الأولى من المتخرجين في كمبوديا)، والشبكة الناطقة باللغة البرتغالية (وخصوصاً للرأس الأخضر).
- وتشمل تحسينات أساليب التعليم عن بعد استخدام جهاز خادم جديد لشبكة الويب، وبرمجيات جديدة حرة مفتوحة المصدر، وصفحات ويب أسرع ويسهل الوصول إليها[٤٤]. وبيّن القيام عن بُعد بتقديم دورة المفاوضات المتعددة الأطراف بشأن التجارة لبلدان الجماعة الاقتصادية والمالية لوسط أفريقيا (أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥) أن هذا الأسلوب قد ينجح في البلدان ذات القدرات التقنية المحدودة، بما فيها أقل البلدان نمواً.

جيم - زيادة الوعي بتسخير التجارة الإلكترونية وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات من أجل التنمية

تلعب تكنولوجيات المعلومات والاتصالات دوراً متزايد الأهمية في تعزيز تنافسية المؤسسات. كما تؤثر بشدة على تنظيم وتشغيل الأسواق العالمية بالنسبة لمجموعة كبيرة من السلع والخدمات. وفي بعض هذه الأسواق، أظهرت العديد من البلدان النامية قدرتها على الحصول على حصة في السوق وقدر أكبر من حصائل الصادرات. ومع ذلك، هنالك تفاوت بين البلدان النامية وداخلها فيما يتعلق بالوصول إلى تكنولوجيات المعلومات والاتصالات واعتماد الممارسات التجارية المعتمدة على هذه التكنولوجيات.

فهم الروابط بين تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، والعمليات التجارية والتنمية

إن البحوث وتحليل السياسات التي يضطلع بها الأونكتاد في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتجارة الإلكترونية تركز على توعية واضعي السياسات والجهات الأخرى صاحبة المصلحة بتأثيرات تكنولوجيات المعلومات والاتصالات والتجارة الإلكترونية بالنسبة للقدرة التنافسية للبلدان النامية. كما يحلل الأونكتاد الاستراتيجيات والسياسات على المستويين الوطني والدولي التي يمكن أن تؤدي إلى تيسير إيجاد بيئة تمكينية فيما يخص تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتجارة الإلكترونية في البلدان النامية.

- تجد البلدان في *تقرير اقتصاد المعلومات* السنوي (*تقرير التجارة الإلكترونية والتنمية* سابقاً)، أحدث المعلومات المتاحة بشأن الاستخدام الفعلي لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات من قِبل الشركات في البلدان النامية. وتقرير عام ٢٠٠٥، الذي صدر بمناسبة انعقاد مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات في تشرين الثاني/نوفمبر، قدّم تحليلات وتوصيات بشأن المسائل التي تهم البلدان النامية، مثل ترتيبات الارتباط بخدمات شبكة الإنترنت الأساسية على الصعيد الدولي وتأثيرها على تكلفة الوصول إلى الإنترنت في البلدان النامية، والتحديات التي تواجه البلدان النامية في الترويج للسياحة من خلال شبكة الإنترنت، والشواغل المتعلقة بأمن الاتصالات وما يتصل بذلك من نُهج إدارة المخاطر، ودور معلومات الائتمانات الإلكترونية في الوصول إلى تمويل التجارة[٤٥].

- وبيّن استقصاء لآراء قراء *تقرير التجارة الإلكترونية والتنمية لعام ٢٠٠٤* أن ٩٧ في المائة من المجيبين رأوا أن التقرير `ممتاز أو جيد` على وجه العموم. واعتبر ٩٢ في المائة من المجيبين أن التقرير `مفيد للغاية أو مفيد`. وتم تنزيل التقرير من الشبكة أكثر من ١٦١ ٠٠٠ مرة.

- وعند التحضير لمؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات في تونس، قدم الأونكتاد معلومات لتيسير النظر في جوانب التجارة والتنمية المتعلقة بمجتمع المعلومات، مثل دور تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في النمو الاقتصادي والتنمية، وقياس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والبرمجيات الحرة والمفتوحة المصدر، وتأثيرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على تنمية الصناعات ذات الأهمية الخاصة بالنسبة للبلدان النامية، ولا سيما السياحة الإلكترونية. وشارك أكثر من ٣٠٠ شخص من ٣٩ بلداً في اجتماع مواضيعي يتناول "التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات" في إطار مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات (شارك في تنظيم هذا الاجتماع الذي استضافته حكومة غواتيمالا في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، الأونكتاد، ومنظمة العمل الدولية، ومركز التجارة الدولية، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي)، ووافق المشاركون على اقتراحات عملية بشأن السياسات والبرامج التي يمكن أن تساعد البلدان على استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات للتخفيف بشكل فعال من وطأة الفقر. وانعكست نتيجة الاجتماع في جدول الأعمال الذي أقره مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات المنعقد في تونس (الإطار ٢٤).

الإطار ٢٤– الأونكتاد في مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات، تونس[٤٦]

- نظمت الشراكة المتعلقة بقياس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية نشاطاً موازياً بشأن "قياس مجتمع المعلومات" تحت رعاية فرقة العمل المعنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات التابعة للأمم المتحدة. وهذا النشاط لفت انتباه واضعي السياسات إلى الحاجة إلى بيانات موثوقة ويمكن مقارنتها دولياً بشأن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وأظهر التقدم الذي أُحرز مؤخراً في تجميع وتنسيق بيانات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وحدد نوعية الإحصاءات التي ينبغي تجميعها لتضييق الفجوة في البيانات المتعلقة بهذه التكنولوجيا. وصدر خلال الاضطلاع بهذا النشاط منشور الشراكة المتعلق *بالمؤشرات الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وقياس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: الوضع العالمي لمؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات*، وسوف يشكل الأساس لتجميع بيانات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مستقبلاً في البلدان النامية.

- وشارك أكثر من ٨٠ شخصاً في نشاط موازٍ بشأن مبادرة الأونكتاد للسياحة الإليكترونية، نظمته الجمعية التونسية لتنمية التكنولوجيا الرقمية والموارد البشرية (جامعة منوبة) بمشاركة المركز الدولي للتدريب والبحوث في مجال

السياحة التابع لجامعة كيبيك (UQAM/CIFORT). وعرض هذا النشاط الاتجاهات والتحديات الاستراتيجية في سوق السياحة الإلكتروني، ونماذج التجارة الإلكترونية، والشراكة وغيرها من المبادرات الداعمة في البلدان النامية.

- وركز اجتماع المائدة المستديرة بشأن "تمويل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية" على كيفية مساعدة الاستثمار الأجنبي المباشر في بناء الهياكل الأساسية والقدرات لتحسين نشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في أفريقيا.

كما أتاح مؤتمر القمة للأونكتاد فرصة تنظيم ثلاث جلسات استشارية فردية في مجال البرمجيات الحرة والمفتوحة المصدر لواضعي السياسات من البلدان النامية التي يهمها هذا الأمر.

تقييم اقتصاد المعلومات

كان الأونكتاد خلال السنوات القليلة الماضية لاعباً رئيسياً في الجهود الدولية الرامية إلى توعية صانعي السياسات في البلدان النامية بالحاجة إلى بيانات عن اقتصاد المعلومات تكون موثوقة وقابلة للمقارنة. ونتيجة لذلك، يقوم العديد من البلدان حالياً بتضمين قياس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في سياساتها واستراتيجياتها الوطنية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتجعلها عنصراً رئيسياً من عناصر متابعة نتائج مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات.

وخلال عام ٢٠٠٥، استفاد أكثر من ١٦٠ ممثلاً من إدارات الإحصاء في البلدان النامية من إسهام الأونكتاد في حلقات العمل الإقليمية والوطنية المتعلقة بقياس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الغرب الأفريقي، وأمريكا اللاتينية والكاريبي، فيما يتعلق باستخدام المؤسسات لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. كما يقوم الخبراء، والحكومات والمستخدمون المعنيون الآخرون باستخدام موقع الويب التابع للأونكتاد لقياس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وهو مصدر المعلومات الإلكتروني العالمي الوحيد بشأن قياس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ولا سيما بالنسبة للبلدان النامية[٤٧]. ويقوم الأونكتاد أيضاً بتجميع الإحصاءات المتعلقة باستخدام المؤسسات لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ولديه قاعدة للبيانات العالمية الوحيدة المتعلقة باقتصاد المعلومات في البلدان النامية. وارتفع عدد البلدان في قاعدة البيانات إلى ٢٦ بلداً في عام ٢٠٠٥، وتسهم بالتالي في زيادة إتاحة البيانات القابلة للمقارنة من البلدان النامية بغرض إجراء البحوث والتحليلات ورسم السياسات.

ويقدم إلى أنشطة الأونكتاد في مجال تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية الدعم من حكومتي فرنسا وكندا، والمنظمة الدولية للفرانكوفونية وفرقة العمل المعنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات التابعة للأمم المتحدة، وذلك من خلال رعاية الاجتماعات وغيرها من الأنشطة وإصدار المنشورات المتعلقة بقياس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

الإطار ٢٥- الشراكة المتعلقة بقياس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية

بدأت الشراكة المتعلقة بقياس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية خلال الأونكتاد الحادي عشر في حزيران/يونيه ٢٠٠٤ وتضم ١١ عضواً في الوقت الراهن هم: منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والاتحاد الدولي للاتصالات، والأونكتاد، ومعهد اليونسكو للإحصاء، وفرقة العمل المعنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات التابعة للأمم المتحدة، والبنك الدولي، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الأسكوا)، والمكتب الإحصائي للجماعة الأوروبية. وتعزز هذه الشراكة تنسيق إحصاءات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الصعيد العالمي وتقدم المشورة والتدريب للبلدان النامية في مجال إحصاءات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

وفي عام ٢٠٠٥، نظمت الشراكة العديد من الأنشطة الإقليمية والعالمية بشأن قياس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما في ذلك تنظيم اجتماعي مواضيعي في إطار القمة العالمية المعنية بمجتمع المعلومات. وشارك في الاجتماع أكثر من ٢٧٠ مندوباً عن ٨٧ من الدول الأعضاء، والمنظمات الحكومية الدولية، والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني. ونتيجة لذلك، وضعت قائمة أساسية تضم مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي يمكن لجميع البلدان تجميعها[٤٨]. وتوفر القائمة الأساس لتجميع مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على نطاق عالمي، واعترفت اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة بهذه العملية في دورتها السادسة والثلاثين في آذار/مارس ٢٠٠٥.

ونتيجة للعمل الذي اضطلعت به الشراكة ولإسهامها في عملية مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات، أصبح موضوع مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من العناصر الهامة في الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات الذي انعقد في تونس، وهذه الوثيقة "تدعو إلى إجراء تقييم دوري على أساس المؤشرات والمعايير الملائمة، وباستخدام منهجية متفق عليها مثل تلك التي طورتها الشراكة....". وعلاوة على ذلك، "تدعو المجتمع الدولي إلى تعزيز القدرة الإحصائية المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البلدان النامية"، وذلك إسهام آخر من إسهامات الأونكتاد الرئيسية في عمل الشراكة.

البرمجيات الحرة والمفتوحة المصدر

يعكس تقرير التجارة الإلكترونية والتنمية (٢٠٠٤) وتقرير التقييم الداخلي (٢٠٠٥) العمل الذي اضطلع به الأونكتاد سابقاً في مجال البرمجيات الحرة والمفتوحة المصدر الذي أثّر على بحوثه اللاحقة في مجال التكنولوجيا الرقمية والصناعات المبتكرة، وعلى المسائل المتعلقة بشبكة الإنترنت والأمن. وأبرزت المناقشات الحكومية الدولية في إطار الأونكتاد عام ٢٠٠٥ فهم الحكومات بشكل أفضل لإمكانية إسهام البرمجيات الحرة والمفتوحة المصدر في تنمية اقتصاد المعلومات في البلدان النامية.

- وعقب المناقشات التي جرت في إطار الأونكتاد الحادي عشر، أنشأ الأونكتاد شراكات من أجل بناء القدرات في مجال البرمجيات الحرة والمفتوحة المصدر تتألف من مجموعة متنوعة من النظراء من الحكومات وقطاع الصناعة ومنظمات المجتمع المدني (معهد البرازيل الوطني لتكنولوجيا المعلومات، ورابطة البرمجيات الحرة والمفتوحة المصدر في باكستان، ورابطة البرمجيات الحرة والمفتوحة المصدر لإفريقيا، وشركة *Novell*).
- وقُدمت خدمات استشارية للجمهورية العربية السورية بشأن البرمجيات الحرة والمفتوحة المصدر، ويجري التحضير لأنشطة بناء القدرات في المغرب والبلدان الناطقة باللغة البرتغالية (بالتعاون مع البرازيل).

السياحة الإلكترونية

إن التأثير الكبير لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات على هيكل السوق وسلوك المستهلكين في مجال السياحة يمثل فرصة ثمينة يتعين على البلدان النامية اغتنامها من دون إبطاء. وتشكل السياحة، بصفتها أكبر الصناعات في العالم، إحدى الوسائل القليلة الممكنة والقابلة للاستدامة لتحقيق التنويع الاقتصادي وتوفير مصدر ثروة بالنسبة لأقل البلدان نمواً. وترمي المبادرة التي أطلقها الأونكتاد الحادي عشر إلى تعزيز السياحة الإلكترونية، وتحديداً استخدام واستدامة ملكية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في قطاع السياحة، وقيام البلدان النامية نفسها بتعزيز الموارد السياحية[٤٩]. وتتضمن العناصر الأساسية للمبادرة ما يلي:

- إنشاء موقع للسياحة الإلكترونية يُصمم بصورة تمكن البلدان المشاركة من تنظيم وتسويق وبيع خدماتها السياحية إلكترونياً.
- إقامة شراكات بين مبادرة السياحة الإلكترونية والمؤسسات الأخرى.

إن الاجتماع الذي عُقد في كانون الأول/ديسمبر على مستوى الخبراء بشأن تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والسياحة من أجل التنمية قد أدى إلى تيسير إجراء حوار يتعلق بالسياسات العامة وتبادل الخبرات بشأن تأثير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على هذا القطاع الصناعي الذي يتسم بأهمية كبيرة

بالنسبة للعديد من البلدان النامية. وحدد الخبراء الاستراتيجيات التي ستمكن الوجهات السياحية في البلدان النامية من المنافسة في سوق السياحة العالمية من خلال اعتماد أدوات التجارة الإلكترونية. كما نوقشت الجوانب ذات الأولوية بالنسبة لبرامج بناء الثقة، والمساهمة التي يمكن أن تقدمها مبادرة الأونكتاد المتعلقة بالسياحة الإلكترونية، والدورة التدريبية التي يجري إعدادها في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والسياحة.

التمويل الإلكتروني

تتيح تكنولوجيات المعلومات والاتصالات فرصة سانحة للوصول إلى رأس المال العامل قصير الأجل وإلى تمويل التجارة، وذلك بفضل الانخفاض الكبير في تكاليف صفقات إدارة سلاسل التمويل والمدفوعات، حسبما نوقش في *تقرير اقتصاد المعلومات لعام ٢٠٠٥*. وعقب المناقشات التي تمت في إطار الأونكتاد الحادي عشر، واصلت الأمانة تطوير شبكة ممثلين من قطاع صناعة الخدمات المالية، وجمعيات المؤسسات، ومؤسسات البحث والمنظمات الدولية الأخرى بغية زيادة الوعي بين واضعي السياسات بشأن هذه المسألة.

الإطار ٢٦- تحسين القدرة على المنافسة من خلال الخدمات الفعالة الداعمة للتجارة، وتوسيع استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات والتدريب:

ملخص النتائج والتقييم العام

- ساعد نهج الأونكتاد المتكامل لتيسير التجارة وكفاءة النقل على نجاح تنفيذ برنامج العمل وما يتصل به من أنشطة تشغيلية. وكان لهذا النجاح تأثير على جعل البلدان النامية وأقل البلدان نمواً أكثر تمسكاً واستباقية فيما يتعلق بالإصلاح الجمركي واعتماد تدابير تيسير التجارة. ويشيد المستخدمون النهائيون بالمساهمة التحليلية التي قدمها الأونكتاد.

- ويستخدم على نطاق واسع حالياً النهج الشامل لتنمية الموارد البشرية والتدريب الذي يشتمل على ثلاثة مكونات متميزة ولكنها متكاملة (المعهد الافتراضي، والتدريب التجاري، والدورات التدريبية المتعلقة بالمسائل الاقتصادية الدولية الرئيسية). وتعتمد القيمة المضافة لهذه المكونات وميزتها المقارنة على نطاق واسع من خبرات الأونكتاد: وبالتالي، فإن التعاون الفعلي من جانب الشُعَب الأخرى في الأمانة جوهري من أجل التدريب الفعال. وتكنولوجيات الاتصالات والمعلومات هي أدوات تتمتع بأهمية متنامية في مجال تقديم ونشر الدورات والمواد التدريبية، ومن أجل المتابعة.

- وثمة اعتراف متزايد من الجهات صاحبة المصلحة بعمل الأونكتاد المتعلق بتسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتجارة الإلكترونية من أجل التنمية. وتبرز الدراسات الاستقصائية المتعلقة بآراء القراء أن وصول عمل الأونكتاد المتعلق بالبحث والتحليل إلى أعضاء الدوائر الأكاديمية وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة الإنمائية أكثر سهولة من وصوله إلى واضعي السياسات الحكومية. وهنالك حاجة إلى مضاعفة الجهود المبذولة لتعميم نتائج هذا العمل على الموظفين الحكوميين. وينبغي أن يؤدي هذا التحسن في الوعي والمعرفة إلى دعم طلب وتجهيز التعاون التقني في هذا المجال.

- وأثبتت الشراكات والترتيبات التعاونية الأخرى، مثل تلك التي أُطلقت خلال الأونكتاد الحادي عشر المتعلقة بالمعهد الافتراضي وقياس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والسياحة الإلكترونية، أنها آليات ممتازة تحقق الاستخدام الأمثل للموارد وتوسع نطاق وتأثير عمل الأونكتاد. وانخرطت في سلك النظراء خلال عام ٢٠٠٥ مجموعة أخرى تتألف من منظمات دولية ووكالات متخصصة، ومنظمات إقليمية، ودوائر أكاديمية، وجمعيات مهنية والقطاع الخاص.

- وثمة حاجة إلى تمويل أفضل لاستدامة التنمية الجارية للأنشطة، وزيادة مشاركة الخبراء على المستوى القطري، ودعم شبكات التبادل وأفضل الممارسات بين الجهات المستفيدة، ولا سيما في أقل البلدان نمواً.

٦- تلبية الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نمواً، والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية، وما يتصل بذلك من مشاكل وتحديات خاصة تواجه بلدان المرور العابر النامية

ألف – الإسهام في تنفيذ برنامج عمل بروكسل لصالح أقل البلدان نمواً

"هنالك ثلاثة عوائق – الملكية القطرية والقدرة والموارد – ما تزال تعرقل قيام أقل البلدان نمواً بتنفيذ برنامج عمل بروكسل[٥٠]".

وفي عام ٢٠٠٥، واصل الأونكتاد بذل الجهود، في إطار ولايته، بغية الإسهام في الجهود الوطنية والدولية الرامية إلى عكس التراجع الاجتماعي – الاقتصادي في أقل البلدان نمواً، ووضع تلك البلدان على مسار النمو الاقتصادي المستدام والتنمية. وركز هذا العمل بشكل مدروس على بناء القدرات الوطنية من أجل تحقيق ملكية السياسات والبرامج الإنمائية. وتم توجيه كل تحليلات البحوث والسياسة العامة، التي تكمّلها أنشطة المساعدة التقنية ذات الصلة، نحو تحقيق هذه الغاية.

تحليلات وبحوث السياسة العامة: النشر الفعال والحوار مع واضعي السياسات

قام *تقرير أقل البلدان نمواً لعام ٢٠٠٤* [٥١] بتحليل مجموعة المسائل المعقدة المحيطة بالروابط بين التجارة والفقر في البلدان الفقيرة. وعقب الترحيب الذي قوبل به التقرير خلال الأونكتاد الحادي عشر ونشره لاحقاً، استمر خلال عام ٢٠٠٥ صدى الأفكار التي أراد إيصالها (الإطار ٢٧). وكانت الملاحظات التي أبداها وزير التجارة الخارجية الفنلندي خلال الأونكتاد التاسع مشجعة على وجه الخصوص:

"لقد صدر عن الأونكتاد تقرير ممتاز بشأن أقل البلدان نمواً أطلعنا بوضوح على الصلة بين التجارة الدولية وتخفيف الفقر. ويتوقف النجاح في مواجهة التحديات الواردة في التقرير على فعالية قيامنا بصورة جماعية بتعزيز اتساق السياسة العامة. وأنا أحث الأونكتاد على تركيز أنشطته المستقبلية لصالح أقل البلدان نمواً وفق المسارات التي أبرزها التقرير".

ولا يُنظر إلى صدور التقرير على أنه غاية في حد ذاته. فهو خطوة واحدة في عملية ترمي من جهة إلى ربط تحليلات البحوث والسياسة العامة بصورة استباقية مع العمل التشغيلي من جهة أخرى. ويمكن من خلال حلقات العمل التدريبية التي تستخدم البُعد التربوي في مجال عمل البحوث مساعدة واضعي السياسات العامة على إدخال التجارة بفعالية أكبر في استراتيجيات الحد من الفقر. ووفقاً لذلك، بُذل المزيد من الجهد عام ٢٠٠٥ لضمان تعميم التقرير فعليّاً على واضعي السياسات وصانعي القرارات في أقل البلدان نمواً:

- استُخدمت التحليلات والتوصيات الواردة في التقرير في حلقات العمل الوطنية والإقليمية لما قبل الدراسات التشخيصية للتكامل التجاري التي نُظمت في سياق الإطار المتكامل (انظر أدناه)؛
- وقُدّم التقرير خلال حلقة عمل تتعلق بالتجارة والفقر نظمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لفائدة المنسقين المقيمين التابعين للأمم المتحدة؛
- ووزعت إلكترونياً نسخ من مذكرات المعلومات الأساسية المشتملة على مواد داعمة للتقرير. ويمكن إصدار هذه المذكرات، إذا توفرت الموارد، في سلسلة أوراق مناقشة ليتم بذلك تعزيز النشر والحوار.

الإطار ٢٧- ربط التجارة الدولية بالتخفيف من وطأة الفقر:
تعليقات بشأن تقرير أقل البلدان نمواً لعام ٢٠٠٤

- "هذه التقارير الممتازة والتي تنمّ عن التبصّر جديرة بأن تُقرأ على أوسع نطاق ممكن. وقد نجحت في إزالة الغموض الذي اكتنف تأثير العولمة على البلدان النامية... والرسالة التي تريد إيصالها هي "أن التجربة العظيمة في مجال العولمة تواجه الكثير من الاختلالات الخطيرة التي يمكن أن تُعالج بواسطة الإصلاحات الملائمة على الصعيدين العالمي والوطني" (سيرفاس ستورم، "التنمية، التجارة أو المعونة؟ آراء قدمتها الأمم المتحدة بشأن التجارة والنمو والفقر"، *التنمية والتغيير*، ٣٦:٦، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥).

- ومقدمة الطبعة الثامنة من كتاب *النمو والتنمية* لمؤلفه أ.ب ثيرلوال، وهو كتاب وصف بأنه "المؤلف الرائد في مجال علم الاقتصاد الإنمائي" و"المرجع القياسي لجيل كامل من الطلاب في ميدان الاقتصاد الإنمائي"، ترى أن تقرير الأونكتاد المتعلق بأقل البلدان نمواً يمثل أحد المنشورات الرئيسية التي ينبغي للطلاب الرجوع إليها فضلاً عن تقرير التنمية في العالم الصادر عن البنك الدولي، وتقرير صندوق النقد الدولي بشأن التمويل والتنمية، وتقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

- والنسخة الإلكترونية من التقرير والوثائق ذات الصلة متاحة في موقع الأونكتاد على الإنترنت على العنوان (www.unctad.org/ldcs). وقد تم تنزيل تقرير أقل البلدان نمواً (٢٠٠٤) ١٢٨ ٢٦٥ مرة خلال الفترة من أيار/مايو ٢٠٠٤ إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥.

وسيركز التقرير القادم لأقل البلدان نمواً الذي سيصدر عام ٢٠٠٦ على تنمية القدرات الإنتاجية، وهي من الدعامات السبع الرئيسية لبرنامج عمل بروكسل لصالح أقل البلدان نمواً. وتم في عام ٢٠٠٥ تشكيل فريقي خبراء مخصصين لوضع منهجية وإطار تحليلي للتقرير، وأجرت أوراق المعلومات الأساسية استقصاء لمختلف جوانب القدرة الإنتاجية لأقل البلدان نمواً.

استعراضات برنامج عمل بروكسل، ٢٠٠١-٢٠١٠

- في تشرين الأول/أكتوبر، قام مجلس التجارة والتنمية بتبادل مكثف للآراء بشأن تأثير تآكل الأفضليات على الآفاق التجارية لأقل البلدان نمواً، من خلال عملية محاكاة أجراها فريق خبراء معني بهذه المسألة[٥٢]. واعترافاً من المجلس بمساهمة الوصول التفضيلي إلى الأسواق في نمو أقل البلدان نمواً، وإمكانية أن يتأثر هذا النمو سلباً بفعل تآكل الأفضليات، أقر الحاجة إلى تدابير دعم دولية لمساعدة أقل البلدان نموا على التغلب على التأثيرات السلبية لتآكل الأفضليات، بما في ذلك بسبب "زيادة تحرير التجارة المتعددة الأطراف[٥٣].

- واستعرض كلاً من المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في دورته الموضوعية في تموز/يوليه ٢٠٠٥، والجمعية العامة، خلال دورتها العادية الستين، التقدم المحرز في تنفيذ برنامج عمل بروكسل على أساس تقرير الأمين العام[٥٤]، وشارك الأونكتاد في الدورتين. وبيّنت نتائج هذين الاستعراضين، علاوة على استعراض مجلس التجارة والتنمية، الدروس المستفادة حتى الآن فيما يتعلق بالأونكتاد (الإطار ٢٨ - ألف).

وترى الدول الأطراف أن استعراض منتصف المدة الشامل لبرنامج العمل، الذي ستضطلع به الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، يمثل فرصة هامة لإعادة تأكيد التدابير الفعالة لصالح نمو وتنمية أفقر البلدان. وشدّدت الجمعية العامة على أنه ينبغي للأونكتاد تقديم "*مساهمات فنية للخروج بنتائج إيجابية من استعراض منتصف المدة لبرنامج العمل*". وبناء على تجربة الأونكتاد المتعلقة ببرنامجي العمل السابقين لصالح أقل البلدان نمواً خلال عقدي الثمانينيات والتسعينيات، فإن مساهمته ستكون على النحو التالي:

- بـــدأ عام ٢٠٠٥ إجراء تقييم موضوعي وكمي يتعلق بقيام كل بلد من أقل البلدان نمواً وشركائه الإنمائيين بتنفيذ التعهدات الواردة في برنامج عمل بروكســـل والأهداف المتفق عليها. وسيرتكز هذا التقييم على التحليل المقارن الأولي الذي اضطلع به الأونكـــتاد فيما يتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية وأهداف برنامج العمل.

- ويجري تقييم أداء سبعة من اقتصادات أقل البلدان نمواً (خمسة بلدان في إفريقيا وبلدان اثنان في آسيا) فيما يتعلق، على السواء، بتدابير الدعم الدولي التي حصـــلت عليها والسياسات المحلية التي اعتمدتها حكوماتها.

- وسوف يساعد تقييم النتائج التي تحققت والدروس المســـتفادة على استخلاص دروس أوسع نطاقاً في مجـــال السياســـة العامة من أجل تعزيز أداء أقل البلدان نمواً في تنفيذ ما تبقى من برنامج العمل.

- وثمـــة مسائل منهجية وتنظيمية رئيسية تدخل في تقيـــيم تنفـــيذ برامج العمل المتفق عليها دولياً. ويسلط الإطار ٢٨ الضوء على بعض المسائل من منظور تجربة الأونكتاد.

الإطار ٢٨– برنامج عمل بروكسل لصالح أقل البلدان نمواً

ألف – الدروس المستفادة

- عـــلى الرغم من تزايد توافق الآراء والالتزام على الصعيد الدولي بوقف وتراجع الأوضاع الاجتماعية – الاقتصادية في أقل الـــبلدان نموا وعكس اتجاه هذا التراجع، استمر تهميش هذه البلدان على نحو مطرد وقد تشهد السنوات العشر القادمة زيادة كـــبيرة في عـــدد الأشخاص الذين يعيشون على أقل من دولار واحد في اليوم في أقل البلدان نمواً. وقد انحرفت غالبية أقل البلدان نمواً بالفعل عن الهدف فيما يتصل بتحقيق أهداف وغايات برنامج عمل بروكسل والأهداف الإنمائية للألفية.

- إن المشاكل الإنمائية التي تواجه أقل البلدان نمواً هي غاية في التعقيد وتعدد الأوجه بحيث يستلزم حلها بصورة فعالة بذل جهود متسقة من جانب أقل البلدان نمواً نفسها والمجتمع الدولي.

- وبينما تتزايد باطراد الولايات الممنوحة للأونكتاد بغية مساعدة هذه البلدان، فإن الموارد المطلوبة من أجل التصدي بفعالـــية للـــتحديات الإنمائية التي تواجه أقل البلدان نمواً لم تتزايد بالتناسب مع ذلك. واعترافاً من مجلس التجارة والتنمية بعدم التناسب بين الطلب المتزايد على الدعم الذي يقدمه الأونكتاد وبين الموارد المطلوبة، فقد "أكد *ضرورة مواصلة تقديم المساهمات ومشاركة الجهات المانحة على نطاق أوسع، ويستحسن أن تكون المساهمات غير مخصصة (الشباك الأول من الصندوق الاستئماني لأقل البلدان نمواً)، ضماناً للفعالية والكفاءة في إنجاز وتنفيذ برامج ومشاريع المساعدة التقنية القائمة والجديدة في هذه البلدان*".

باء – التحديات التقنية التي تواجه استعراض منتصف المدة

- إن مصادر البيانات واستخدامها من أجل قياس التقدم المحرز في تحقيق غايات وأهداف برامج العمل يفتقران في كثير من الأحيان إلى الاتساق. ولا تكون المعلومات الإحصائية المتاحة كافية لإجراء تقييم شامل للتعهدات والإجراءات بموجب برنامج العمل.

- والتحليلات السابقة التي أجراها الأونكتاد للتقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً تؤكد أن رصد التنفـــيذ الموجه نحو تحقيق النتائج يمكن أن ينطوي على تحد حيثما تكون البيانات المتاحة عالمياً غير كافية من حيث شمولها وجودتها وتوفرها في الوقت المناسب.

- ويشـــمل اســـتعراض منتصف المدة تقييم التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل على الصعيد القطاعي والوطني ودون الإقليمي والإقليمي والعالمي. وهو بالتالي عملية مكثفة للغاية. وتستلزم إشراك جميع الجهات صاحبة المصلحة، بما في ذلك الجهات الفاعلة في المجتمع المدني، بصورة تامة وفعالة ومتواصلة، وبصورة مرحلية.

تقييم فعالية المعاملة التي تحظى بها أقل البلدان نمواً

واصل الأونكتاد تحليل فعالية تدابير الدعم الدولي لصالح أقل البلدان نمواً، وعلى سبيل المثال، تأثير تآكل أفضليات الوصول إلى الأسواق. وأدت هذه الأفضليات إلى التخفيف من أثر بعض مساوئ المنافسة بالنسبة لأقل البلدان نمواً، بيد أنها لم تقللها من الناحية الهيكلية. إن الفقدان التدريجي للمعاملة التفضيلية في سياق تآكل الأفضليات أو الإخراج من قائمة أقل البلدان نمواً يعزز ضرورة إيجاد طرق بديلة للتغلب على المعوقات الهيكلية. وقد تكون مبادرة "المعونة من أجل التجارة" من العوامل الرئيسية لتعزيز أو زيادة القدرات الإنتاجية.

استعراض المعايير المتعلقة بتحديد أقل البلدان نمواً وإخراجها من هذه القائمة

كانت مسألة الفعالية محورية أيضاً في عمل الأونكتاد بشأن "التحول السلس" للبلدان التي سوف تخرج من قائمة أقل البلدان نمواً. وأُتيحت للجنة السياسة الإنمائية معلومات مفاهيمية ومنهجية وإحصائية تتعلق بالجهود المطردة التي تبذلها لتنقيح معايير تحديد أقل البلدان نمواً، ولا سيما مفهوم مؤشر بُعد الموقع الوارد ضمن مكونات مؤشر مدى الضعف الاقتصادي. وعقب أحداث التسونامي عام ٢٠٠٤ وتأثيرها المدمر على أحد أقل البلدان نمواً، وهو ملديف تحديداً، تناولت العديد من الدول الأعضاء فكرة الأونكتاد الرائدة فيما يتعلق بتعديل قاعدة الإخراج من قائمة أقل البلدان نمواً، بحيث لا ينبغي أن يُضطر أي بلد معروف بضعفه الاقتصادي إلى الخروج من قائمة أقل البلدان نمواً، وذلك بصرف النظر عن أدائه الاجتماعي – الاقتصادي وفقاً لمعايير أخرى.

وقدم الأونكتاد المساعدة إلى عدد من البلدان لوضع استراتيجية وطنية توقعاً لإحراز تقدم باتجاه إخراجها من قائمة أقل البلدان نمواً أو فقدانها لهذه الصفة (الرأس الأخضر وساموا وليسوتو وملديف). وتمت الإشادة على نطاق واسع بنهج الأونكتاد الهيكلي وغير السياسي إزاء مسألة الإخراج من قائمة أقل البلدان نمواً الذي يشدّد على أولوية إحراز تقدم اجتماعي – اقتصادي (يعني ضمناً إثبات قلة التعرض للصدمات الخارجية)، بوصفه المعيار الأساسي لمعرفة مدى استعداد بلد ما للخروج من قائمة أقل البلدان نمواً. ويُعد مبدأ "المعونة من أجل التجارة" وثيق الصلة إلى حد كبير بهذه الفكرة المتعلقة بالتقدم الهيكلي.

الدعم المقدم لحكومات أقل البلدان نمواً لبناء القدرة التجارية ودمج مسائل التجارة في استراتيجيات التنمية الوطنية الشاملة من خلال الإطار المتكامل

- يوجد في الوقت الراهن ٢٨ بلداً يشملها الإطار المتكامل[٥٥]. واستُكملت الدراسات التشخيصية للتكامل التجاري بالنسبة لـ ١٣ بلداً ونُظمت حلقات عمل لإقرار هذه الدراسات في ١٤ بلداً حتى الآن. وعُقدت اجتماعات للتنفيذ مع مجتمع المانحين في بوروندي والسنغال وكمبوديا ومدغشقر وموريتانيا ونيبال. وبدأت الدراسات التشخيصية وهي مستمرة الآن في ١١ من أقل البلدان نمواً.

- وتُعد الملكية على المستوى القطري والموارد الإضافية جوهريين لنجاح تنفيذ الإطار المتكامل (الإطار ٢٩). وتمثلت المساهمة الرئيسية للأونكتاد في تعزيز الملكية الوطنية لعملية الإطار المتكامل في المساهمات الموضوعية وتنظيم أنشطة التوعية بالإطار المتكامل على الصعيدين الوطني والإقليمي خلال مرحلة ما قبل الدراسات التشخيصية للتكامل التجاري. وفي عام ٢٠٠٥، تابع الأونكتاد توصيات حلقة العمل دون الإقليمية المتعلقة بالدراسات السابقة للدراسات التشخيصية للتكامل التجاري المنعقدة في رواندا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، ونظم في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ حلقة عمل وطنية في سيراليون تتعلق بالدراسات السابقة للدراسات التشخيصية للتكامل التجاري مستفيداً من المساهمة السخية التي قدمتها حكومة فنلندا.

- وحلقة عمل سيراليون، التي حضرها حوالي ٤٥ مشاركاً يمثلون جميع الجهات الوطنية صاحبة المصلحة في الإطار المتكامل، وممثلون عن الجهات المانحة، ونخبة من البلدان ذات المشاركة القديمة في الإطار المتكامل والوكالات الرئيسية المشاركة في الإطار المتكامل، تتوجت بقيام البنك الدولي

بالشروع في الدراسات التشخيصية للتكامل التجاري على المستوى القطري. واستفادت من تجربة وتوصيات حلقة العمل دون الإقليمية السابقة التي انعقدت في رواندا.

- وتزامن إصدار الأونكتاد لدليل الإطار المتكامل مع انعقاد حلقة عمل سيراليون، فأتاح للمشاركين مرشداً مفيداً لفهم عملية الإطار المتكامل بطريقة أفضل. وسيكون الدليل مفيداً على وجه الخصوص بالنسبة للبلدان حديثة المشاركة في الإطار المتكامل والبلدان التي يحتمل أن تنضم إليه من خلال تعزيزه للمفهوم والفهم المشترك لعملية الإطار المتكامل بين جميع الجهات صاحبة المصلحة. وكان الدليل ثمرة مبادرة مشتركة من جانب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووزارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة (التي قدمت التمويل بالاشتراك مع فنلندا)، وشارك فيها جميع أعضاء الفريق العامل المعني بالإطار المتكامل.

الإطار ٢٩– تنفيذ الإطار المتكامل

- أثار الإطار المتكامل تطلعات كبيرة لدى أقل البلدان نمواً المشاركة فيه وتلك التي قد تكون مؤهلة للانضمام إليه، على سواء. وكان تنفيذ الدراسات التشخيصية للتكامل التجاري وإقرارها واضحاً نسبياً. وتتمثل أكبر التحديات حالياً في متابعة وتنفيذ مصفوفة الإجراءات الموصى بها.
- ويستلزم ذلك ما يلي:
  - فهم أفضل للروابط بين التجارة والفقر التي يرتكز إليها تصميم استراتيجيات تجارية "لصالح الفقراء ولصالح النمو" من خلال عملية الدراسات التشخيصية للتكامل التجاري، ويتم بالتالي دمجها بفعالية في التجارة.
  - زيادة الوعي بأهمية الملكية القطرية ودمجها في التجارة من أجل تحسين قدرة الإطار المتكامل على المساهمة في تحقيق النمو وتخفيف الفقر. و
  - توفير الموارد الضرورية للمشاريع ذات الأولوية في مجال المساعدة التقنية المتصلة بالتجارة لضمان التنفيذ التام لمصفوفة الإجراءات.
- سوف تزيد هذه التحديات بزيادة عدد البلدان المشاركة في الإطار المتكامل وتلك التي تسعى إلى الاستفادة منه. وتقوم الجهات صاحبة المصلحة والجهات المانحة وأقل البلدان نمواً وست من الوكالات الأساسية (صندوق النقد الدولي ومركز التجارة الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والأونكتاد والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية) ببذل جهود بغية التصدي لهذه التحديات من خلال مبادرة تعزيز الإطار المشترك التي اعتمدت مؤخراً خلال مؤتمر هونغ كونغ الوزاري (الصين) كجزء من مبادرة أوسع في مجال "المعونة من أجل التجارة".
- وسوف يواصل الأونكتاد بالتالي التركيز بصورة أكبر على الأنشطة السابقة للدراسات التشخيصية للتكامل التجاري، فضلاً عن دعم الأدوات التحليلية من خلال تقرير أقل البلدان نمواً والتقارير الموجزة المتعلقة بالسياسة العامة. أما الموارد المالية الإضافية، التي يجب تعبئتها كجزء من تعزيز الإطار المتكامل، فيفترض أن تمكّن الأونكتاد من زيادة مشاركته في تنفيذ مصفوفات الإجراءات على المستوى القطري، هذه المشاركة التي ما زالت محدودة بسبب قلة الموارد المتاحة بموجب الشباك الثاني من الصندوق الاستئماني للإطار المتكامل.

ضمان الجودة وتعزيز القدرة التنافسية لصادرات الفواكه الاستوائية من نخبة من أقل البلدان نمواً في إفريقيا

تم وضع مشروع جديد لإبراز كيف يمكن تعزيز القدرات التصديرية الوطنية والقدرة التنافسية لأقل البلدان نمواً في أفريقيا في قطاع يتمتع بإمكانيات كبيرة لتحقيق النمو والتخفيف من الفقر. وهذا المشروع الذي وضع بموجب برنامج عمل بروكسل وقرارات مجلس التجارة والتنمية[٥٦]، سوف يبني القدرات المؤسسية والبشرية لضمان الجودة وإصدار الشهادات للصادرات من الفواكه الاستوائية. وسيسهم المشروع من خلال تحسين المركز التنافسي للفواكه الاستوائية في تنويع اقتصادات أقل البلدان نمواً، وفي تجهيز وتغليف هذه الفواكه محلياً. ويمول جزء من المشروع من الصندوق المشترك للسلع الأساسية (١,٣ مليون من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية من الحساب الثاني للصندوق) ويمول جزء آخر من الحكومة السويدية (٠,٢ من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية من خلال الصندوق الاستئماني لأقل البلدان نمواً التابع للأونكتاد).

باء- السعي إلى تقليل الضعف الاقتصادي للدول الجزرية الصغيرة النامية

معيار الضعف الاقتصادي

ما فتئ الأونكتاد يشير منذ بضع سنوات إلى "المفارقة الجزرية" حيث يمكن للدول الجزرية الصغيرة النامية التمتع بأداء جيد نوعاً ما بينما تبقى ضعيفة للغاية من الناحية الاقتصادية. ووفقاً لذلك، يحث الأونكتاد على أن يكون معيار الضعف (الإطار ٣٠) غير مشروط، ولا يُضطر بموجبه أي بلد يعاني من ضعف اقتصادي شديد إلى الخروج من وضع أقل البلدان نمواً، بصرف النظر عن درجاته بموجب المعايير الأخرى (انخفاض الدخل، وضعف الموارد البشرية). والانتكاسة الاقتصادية الكبيرة التي تعرضت لها ملديف نتيجة لموجة التسونامي عام ٢٠٠٤ أظهرت صحة الآراء التي أبداها الأونكتاد سابقاً بشأن الصعوبات الناشئة عن إخراج ذلك البلد من قائمة أقل البلدان نمواً.

الإطار ٣٠- دور الأونكتاد الرائد في الأخذ بمعيار الضعف

- اعتراف الأمم المتحدة بأهمية الضعف الاقتصادي كمعيار لتحديد أقل البلدان نمواً وتحليل الهشاشة الاقتصادية للدول الجزرية الصغيرة النامية استُمِد من عمل الأونكتاد الرائد بشأن الضعف الاقتصادي.
- وكانت الدعوة الأولى إلى فكرة وضع مؤشر للضعف خلال اجتماع للأونكتاد على مستوى الخبراء في حزيران/يونيه ١٩٩٠. وعقب ذلك بسنتين، كلف الأونكتاد جهة معينة بإجراء دراسة تتعلق بجدوى الفكرة. وفي عام ١٩٩٤، طلب مؤتمر الأمم المتحدة العالمي الأول بشأن الدول الجزرية الصغيرة النامية بذل جهود دولية منسقة لوضع مؤشر للضعف.
- وفي عام ١٩٩٩، قررت الأمم المتحدة أن تدرج في منهجية تحديد أقل البلدان نمواً معياراً للضعف على أساس مؤشر الضعف الاقتصادي. وفي نفس الوقت، تمت التوصية بأن يقوم الأونكتاد عند كل استعراض لقائمة أقل البلدان نمواً بإعداد "سمات الضعف الاقتصادي" على أساس قطري لكل حالة يحتمل إخراجها من هذه القائمة.
- وبالنسبة لاستعراضي عام ٢٠٠٠ وعام ٢٠٠٣، أعد الأونكتاد سمات الضعف الاقتصادي بالنسبة للرأس الأخضر وساموا وفانواتو وملديف. واتخذت الجمعية العامة قراراً في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ بشأن احتمال إخراج الرأس الأخضر وملديف من قائمة أقل البلدان نمواً، وذلك بالتوازي مع اعتماد تدابير لتيسير "التحول السلس" بالنسبة للبلدان التي تخرج من القائمة.
- وفي ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ قررت الجمعية العامة إرجاء بداية الفترة الانتقالية السابقة لإخراج ملديف فعلاً من القائمة حتى كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨.

دعم الدول الجزرية الصغيرة النامية في التماس الحصول على تدابير دعم دولي خاص

اضطلع الأونكتاد بدور فني رئيسي خلال اجتماع موريشيوس الدولي لاستعراض تنفيذ برنامج العمل المتعلق بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية (كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥)، وذلك بإصدار منشور بعنوان *هل يمكن معاملة الدول الجزرية الصغيرة النامية معاملة خاصة؟*[٥٧]، وعقد اجتماع خبراء بشأن مسائل التجارة والتنمية، وإجراء لقاء جانبي بشأن التجارة والبيئة. وفي وقت لاحق من ذلك العام، حصلت الدول الجزرية الصغيرة النامية على المزيد من الدعم لجهودها الرامية إلى اعتماد استراتيجية مشتركة لتنفيذ نتائج اجتماع موريشيوس الدولي. ومع مرور الوقت، عزز الأونكتاد قدرة الدول الجزرية الصغيرة النامية على المطالبة، في المحافل ذات الصلة المتعلقة بالتعاون الدولي، بالمزيد من المعاملة المؤاتية لاقتصاداتها، وبموجب برنامج عمل منظمة التجارة العالمية بشأن الاقتصادات الصغيرة.

جيم- تحسين كفاءة التعاون في مجال النقل العابر بالنسبة للدول النامية غير الساحلية والتصدي للمشاكل والتحديات الخاصة التي تواجه بلدان المرور العابر النامية

تسعى البلدان النامية غير الساحلية إلى الحصول على دعم المجتمع الدولي للتغلب على المساوئ المترتبة على وضعها الجغرافي. وتكاليف النقل الإضافية الناشئة عن ترتيبات نقل تتسم في الكثير من الأحيان بعدم الكفاءة تزيد من افتقارها إلى القدرة على المنافسة.

البلدان النامية غير الساحلية وجولة الدوحة للمفاوضات التجارية

اضطلع الأونكتاد بدور هام في سياق جولة الدوحة من خلال توضيح مختلف المسائل المطروحة للبلدان النامية غير الساحلية:

- صدر تقرير[٥٨] عن المؤتمر الوزاري لوزراء التجارة في البلدان النامية غير الساحلية المنعقد عام ٢٠٠٥ في أسونسيون، باراغواي (آب/أغسطس ٢٠٠٥) بغية الإعداد للمؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية المنعقد في هونغ كونغ (الصين)، ويحلل التقرير الاقتراحات المتعلقة باستراتيجيات السياسة العامة لتخفيف آثار البُعد عن الأسواق العالمية، ويُقيّم جوانب مفاوضات منظمة التجارة العالمية الأوثق صلة والأكثر أهمية بالنسبة للبلدان النامية غير الساحلية. وكان هذا التقرير هو أول منشور للأونكتاد يركز على المشاكل المحددة للبلدان النامية غير الساحلية في سياق المفاوضات التجارية متعددة الأطراف.
- وقدّم الأونكتاد الدعم الفني واللوجستي للمؤتمر الوزاري للبلدان النامية غير الساحلية، ونظم بالإضافة إلى ذلك حلقتي نقاش إحداهما عن المسائل المحددة التي تواجه البلدان النامية غير الساحلية في المفاوضات التجارية متعددة الأطراف، والأخرى عن تيسير التجارة.
- واعتمد المؤتمر الوزاري للبلدان النامية غير الساحلية منهاج عمل أسونسيون لجولة الدوحة الذي حدد المواقف المشتركة لهذه البلدان إزاء المسائل ذات الاهتمام الخاص بالنسبة لها. وبالإشارة إلى برنامج العمل المتعلق بالاقتصادات الصغيرة، حثّ الإعلان الختامي لمؤتمر منظمة التجارة العالمية الأعضاء على اعتماد تدابير محددة من شأنها تيسير إدماج الاقتصادات الصغيرة الضعيفة إدماجاً تاماً في النظام التجاري المتعدد الأطراف، ووافق على تقديم ردود على المسائل المتعلقة بالتجارة بالنسبة للاقتصادات الصغيرة في موعد أقصاه ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦.

وتجلّى دفع هذا العمل في حصيلة مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ الذي سلّم للمرة الأولى "بالصعوبات الخاصة التي تواجه البلدان النامية غير الساحلية وهموم هذه البلدان في جهودها الرامية إلى دمج اقتصاداتها في النظام التجاري المتعدد الأطراف"[٥٩].

اتفاقات المرور العابر في جنوب شرق آسيا

لقد ثبت النجاح الكبير الذي حققه عمل الأونكتاد التقني في إسداء المشورة لحكومات الاتحاد الروسي ومنغوليا والصين بشأن إبرام اتفاق متبادل للمرور العابر. وهنالك مشروع اتفاق للمرور العابر معروض على هذه الحكومات الثلاث في الوقت الراهن من أجل اتخاذ تدابير الموافقة الداخلية.

- الاجتماع الثلاثي على مستوى الخبراء الذي انعقد في جنيف في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، وسلسلة المشاورات الثنائية ومتعددة الأطراف التي دعمها الأونكتاد خلال عام ٢٠٠٥ مهدا الطريق للمفاوضات الناجحة في أولانباتار في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥.
- ومشروع اتفاق المرور العابر الذي استُكمل في اجتماع أولانباتار بدعم فني ولوجستي من الأونكتاد يوفر الأساس لعدد من التدابير العملية التي ستؤدي إلى تحسين وتيسير المرور العابر للسلع بين البلدان الثلاثة. والعناصر الأساسية للاتفاق هي `١` اتفاق الصين والاتحاد الروسي من حيث المبدأ على منح منغوليا الحقوق المتصلة بالوصول إلى البحر ومن البحر التي لم ترد في تطبيق الفقرة المتعلقة بالدولة الأَوْلَى بالرعاية؛ و`٢` تطبيق مبدأ المعاملة الوطنية فيما يتعلق بالتعريفات والضرائب والرسوم التي يجوز تحصيلها في سياق تجارة المرور العابر.
- كما اتفقت البلدان الثلاثة على قائمة إرشادية لمسائل يجب إدراجها في المرافق التقنية ستناقش في المرحلة القادمة، وطلبت البلدان الثلاثة الحصول على مساعدة الأونكتاد في هذا الصدد.

مسائل تتعلق بالتجارة والتنمية في البلدان غير الساحلية

أعد الأونكتاد قرصين مدمجين بذاكرة للمفردات فقط يحتويان على المنشورات الرئيسية، بما في ذلك التقارير والتحليلات التي أعدها الأونكتاد بشأن المسائل المتعلقة بالتجارة والتنمية في البلدان النامية غير الساحلية. وأتيحت هذه المجموعة من المراجع ومواد العمل للوزارات ذات الصلة والهيئات الحكومية الأخرى، فضلاً عن إتاحتها للمعاهد الأكاديمية والمختصة بالبحوث في البلدان النامية غير الساحلية.

الإطار ٣١- التصدي للاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نمواً، والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية، وما يتصل بذلك من المشاكل والتحديات الخاصة التي تواجه بلدان المرور العابر النامية:

موجز النتائج والتقييم العام

- في عام ٢٠٠٥، سعى الأونكتاد إلى تعزيز الأثر في السياسة العامة المترتب على تقرير أقل البلدان نمواً لعام ٢٠٠٤ الذي لقي الكثير من التقدير وركّز على التجارة والفقر، وذلك من خلال إجراء حوار مع صانعي القرارات، على سبيل المثال، في عمليات الإطار المتكامل. وعلى الرغم من تحقيق بعض التقدم، فإن القيود المتأصلة في هذا النهج تستدعي الظفر لها بحّل في الوقت المناسب لجعل التقرير يصدر على أساس سنوي اعتباراً من عام ٢٠٠٦.
- وقدّم مجلس التجارة والتنمية دعماً قوياً للجهود التي تبذلها الأمانة للإسهام في تنفيذ برنامج عمل بروكسل لصالح أقل البلدان نمواً، على الرغم من الاعتراف بالحاجة إلى المزيد من التدابير في هذا الصدد، بما في ذلك الموارد.
- وشرعت الأمانة في تجهيز مساهمتها في استعراض منتصف المدة لعام ٢٠٠٦ لبرنامج عمل بروكسل، وذلك بناء على التقييم النوعي لتنفيذ التدابير والأهداف والالتزامات المتفق عليها في البرنامج.
- وما زال تنفيذ أقل البلدان نمواً وشركائها الإنمائيين لمصفوفة إجراءات الإطار المتكامل يمثل أكبر تحد أمام تحقيق ما تتطلع إليه أقل البلدان نمواً بخصوص الإطار المتكامل، وإدراج التجارة في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية على حد سواء.

- وكـــان لمعيار الأونكتاد المتعلق بمدى الضعف الاقتصادي تأثير على قرار الجمعية العامة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ تأجيل إخراج ملديف من قائمة أقل البلدان نمواً.
- واستفادت مجموعة البلدان النامية غير الساحلية فائدة كبيرة في تحضيراتها للمؤتمر الوزاري السادس لمنظمة التجارة العالمـــية (هونـــغ كونغ، الصين، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥) من عمل الأمانة التحليلي المتعلق بمسائل التجارة والتنمية في البلدان النامية غير الساحلية.
- وثبتت أهمية الدعم التقني المقدم من الأونكتاد في المفاوضات الثلاثية بشأن وضع اتفاق للمرور العابر بين الاتحاد الروسي ومنغوليا والصين.
- وكان من الممكن أن تتصدى برامج ومشاريع التعاون التقني بشكل مستدام للمشاكل الإنمائية على الأمد الطويل إذا كانت الموارد المالية والبشرية متناسبة مع الحاجات المحددة لأقل البلدان نمواً.

الجزء الثالث

تحقيق الأهداف الملموسة

تعهد الدكتور سوباتشاي بانيتشباكدي في أول بيان أدلى به لمجلس التجارة والتنمية في ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، بصفته الأمين العام الجديد للأونكتاد، بجعل الأونكتاد "منظمة أكثر تركيزاً وقوة".

١- التركيز على الأهداف الرئيسية

قال الدكتور سوباتشاي بانيتشباكدي في البيان الذي أدلى به إن الأونكتاد بحاجة إلى ما يلي:

- *تركيز عمله* في مجالات يمكن "أن يُحدث فيها أثراً طيباً ... بهدف تحقيق نتائج ملموسة ... ونحن بحاجة إلى اعتماد نهج أكثر تركيزاً، وموجه نحو تحقيق النتائج ويتسم بالشفافية"؛

- *تبسيط وتعزيز دعامات الأونكتاد الثلاث وهي تحديداً البحث والتعاون التقني وبناء توافق الآراء.* "ينبغي أن يكون بناء توافق الآراء أكثر فعالية، ملائماً وموجهاً نحو تحقيق النتائج ... ولا توجد فائدة تذكر من مناقشة مسائل عالمية هامة إذا لم تؤد المناقشة إلى نتائج ملموسة ... كما أنه لا توجد فائدة تذكر من تخصيص موارد محدودة للبحوث ... إذا لم تكن نتائج التحليل وثيقة الصلة بالبلدان التي هي في أمسّ الحاجة إلى المساعدة التي نقدمها ... وينبغي أن يكون عمل البحوث في مجال السياسة العامة متسقاً داخلياً منعاً لتضارب المشورات المقدمة لأعضاء الأونكتاد ... أما (التعاون) الدعم التقني الأكثر تحديداً للهدف والمحدد بصورة أفضل على أساس الاختصاصات الأساسية للمنظمة فسوف يؤدي إلى توليد نتائج أفضل مما تحققه الأنشطة المخصصة وغير المنسّقة".

- *العمل الجماعي على شكل فريق.* يتطلب العمل كفريق إيجاد أوجه التآزر في إطار الأمانة؛ والحوار والشفافية وتقاسم المعلومات بين الأمانة والدول الأعضاء؛ والمساءلة فيما يتعلق بأداء المنظمة.

- *تعميق التعاون* "مع المنظمات الدولية الأخرى التي تتيح التكامل أو التي يكون لها التواجد القطري المستمر الذي يفتقر إليه الأونكتاد"، ومع الجهات الفاعلة غير الدول من خلال الشراكات الموجهة نحو العمل التي تُشرك مختلف الجهات صاحبة المصلحة.

وتهيئ هذه الأهداف المناخ لاستعراض منتصف المدة لعام ٢٠٠٦ بالنسبة لتوافق آراء ساو باولو الذي اعتُمد خلال الأونكتاد الحادي عشر عام ٢٠٠٤. كما سيسهم تحقيقها إسهاماً مباشراً في العملية الجارية المتعلقة بإصلاح الأمم المتحدة.

٢- تعزيز أساليب العمل والإجراءات

أُنشئت فرقة عمل داخلية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، كجزء من هذه العملية، للنظر في سبل ووسائل تنفيذ ولايات الأونكتاد القائمة ولتقديم اقتراحات بتحسينها. وتشمل مهمتها مسائل مثل التشجيع على المزيد من التعاون فيما بين الشُعَب وتعزيز كفاءة التعاون التقني. وتستفيد فرقة العمل التي تضم ١١ من موظفي الأونكتاد من الخبرة الواسعة والمناسبة التي يتحلى بها رئيسها السيد دينيس بيلزيل، المدير التنفيذي لمركز التجارة الدولية.

وأوصى أول تقرير لفرقة العمل صدر في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ بـ "الاستفادة المبكرة" من الإجراءات ذات "المردود السريع" التي أُعدت للشروع في عملية الإصلاح ولإبراز الموثوقية والجديّة. ووافق الأمين العام للأونكتاد ونفّذ على الفور سلسلة من الإجراءات الرامية إلى تعزيز تدفق المعلومات والشفافية والإدارة العامة للمنظمة.

وتعتمد فرقة العمل اعتماداً كبيراً على تقارير سابقة بشأن المسائل ذات الصلة. وبصفة خاصة، وعقب دراسة استقصائية عن النزاهة في المنظمة أُجريت عام ٢٠٠٤ على نطاق الأمم المتحدة، أعدت مجموعة من الموظفين، بطلب من الإدارة العليا في الأونكتاد، تقريراً عن المسائل المتعلقة بالنزاهة في الأونكتاد. وشدد هذا التقرير الذي نُشر في آب/أغسطس عام ٢٠٠٥ على الحاجة إلى الشفافية والحوار في إطار الأونكتاد بين الإدارة العليا وبين الموظفين على أساس مدونة تتعلق بالممارسات الإدارية الفضلى.

وسوف تركز التقارير التي تصدرها فرقة العمل لاحقاً على الإجراءات التي تستلزم النظر فيها لمدة أطول ويحتاج تنفيذها إلى إطار زمني أطول، وعلى سبيل المثال، المسائل المتعلقة بالتعاون التقني. وسوف تستكمل فرقة العمل جميع توصياتها بحلول آذار/مارس ٢٠٠٦.

وتم تشكيل فريق إدارة عليا يتألف من الأمين العام ونائب الأمين العام ومديرين. وهذا الفريق مسؤول عن وضع أولويات العمل، والموافقة على المواقف الخاصّة بالسياسية العامة والمتعلقة بمسائل فنية رئيسية، واتخاذ القرارات بشأن الشراكات الاستراتيجية مع المؤسسات الأخرى، وإيجاد إطار متسق للتعاون التقني، وتحديد الأهداف والاستراتيجيات لاجتماعات المجلس واللجنة، وضمان اتساق نهج التقارير الرئيسية والالتزام بمبادئ النزاهة.

٣- مواصلة تحقيق النتائج التي صدر تكليف بتحقيقها

تشتمل ميزانية الأونكتاد، كجزء من الميزانية البرنامجية للأمم المتحدة، على ٣٥ مقياس أداء لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥. وترد في المرفق قائمة "الإنجازات المتوقعة" و"مؤشرات الإنجاز". ومن بين المقاييس الـ ٣٢ القابلة للتطبيق عام ٢٠٠٥، تم تحقيق ٣٠ مقياساً في الوقت المحدد المستهدف أو قبله. وهنالك خمسة أهداف لم تتحقق بعد. ويبين الجدول ١ النتائج بحسب مجالات البرنامج.

الجدول ١- مؤشرات الإنجاز، ٢٠٠٤

	مؤشر الإنجاز	في الوقت المحدد المستهدف أو قبله	بعد الوقت المحدد المستهدف
التوجيه والإدارة التنفيذيان	٣	١	٢
استراتيجيات العولمة والتنمية	٥	٥	
التنمية في أفريقيا	٣	٢	١
الاستثمار والتكنولوجيا وتنمية المشاريع	٦	٦	
التجارة الدولية في السلع والخدمات والسلع الأساسية	٩	٩	
الهياكل الأساسية للخدمات وكفاءة التجارة	٤	٤	
برنامج خاص لأقل البلدان نمواً، والدول الجزرية الصغيرة النامية، والدول النامية غير الساحلية	٥	٣	٢
المجموع	٣٥	٣٠	٥

المصدر: المرفق الأول.

ويُعد الأداء مرضياً بالنسبة لفترة السنتين ككل. وهنالك عدد من الحالات فاق فيها الأداء التوقعات إلى حد كبير، وكمثال على ذلك، التأثير الذي أحدثته التقارير الرئيسية على الصحافة ووسائل الإعلام (كما هو الحال بالنسبة لأفريقيا) واستخدام و/أو تنزيل البيانات الواردة في التقارير من موقع الويب التابع للأونكتاد (مثال ذلك عدد مرات الدخول إلى موقع الويب INFOCOMM). والمجالات التي كان الأداء فيها قاصراً هي إما مقارنة بما سجّل في الماضي (نحو عدد البلدان المشاركة في الأونكتاد الحادي عشر) أو هي تستلزم الاهتمام: وبوجه خاص، يتطلب التحدي المتمثل في مساعدة أقل البلدان نمواً على إدماج التجارة في استراتيجيات التنمية الوطنية مشاركة فعالة من جانب العديد من الشركاء الإنمائيين، بما في ذلك الأونكتاد.

وكما ورد في الجزء الثاني، تم في عام ٢٠٠٥ تقييم عدد من المشاريع والبرامج بصورة مستقلة. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ أكدت الدول الأعضاء من جديد أهمية عملية التقييم في الأونكتاد، بالمشاركة الفعالة من الأمانة، كجزء من عملية تعزيز الشفافية والمساءلة. وتم في الوقت الراهن إدخال خطة الأونكتاد للتقييم الذاتي في ميزانيته البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧. ويشارك الأونكتاد بفعالية في فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم المشترك بين الوكالات، وفي فرقتيه العاملتين المعنيتين بالتقييم المشترك على المستوى القطري و"معايير جودة التقييم" - مشروع استعراض النظراء المشترك بين الوكالات لسياسة وممارسات التقييم. كما اعتُرِف في الخارج بخبرة الأونكتاد في مجال التقييم: فهو يقدم المساعدة التقنية لمجلس التعاون الاقتصادي لبلدان آسيا والمحيط الهادئ لتقييم أنشطة بناء القدرات.

كما رحبت الدول الأعضاء بالتقييم المتعمق المستقل لدورات التدريب على مسائل اقتصادية دولية رئيسية (الفقرة ١٦٦ من خطة عمل بانكوك). وأبرز التقييم أن النهج المتكامل والمنسق جعل الدورات متميزة تماماً عن الأنشطة التدريبية الأخرى المتصلة بالتجارة (انظر الجزء الثاني، القسم ٥).

٤- دعم بناء القدرات

يمثل التعاون التقني للأونكتاد الوسيلة الأساسية التي تستخدمها المنظمة لتقديم المساعدة المباشرة في مجال التنمية للبلدان المستفيدة. وترتكز المساعدة التقنية المقدمة من الأونكتاد على استراتيجية التعاون التقني التي اعتمدها مجلس التجارة والتنمية عام ٢٠٠٣ وتم تأكيدها عامي ٢٠٠٤ و٢٠٠٥[٦٠]، وقوام هذه المساعدة عدد من العناصر هي:

- الآثار المترتبة على توافق آراء ساو باولو الذي يحدّد التعاون التقني بوصفه أداة من الأدوات الرئيسية لتحقيق أهداف الأونكتاد الحادي عشر ويبيّن، في الآن نفسه، المجالات والأولويات الرئيسية لهذا التعاون؛
- والإصلاحات الجارية في عمليات الأمم المتحدة الإنمائية التي تشدد على دور الأنشطة القطرية تحت رعاية المنسقين المقيمين للأمم المتحدة: ولذلك بالغ التأثير على الأونكتاد بوصفه وكالة غير مقيمة وليس لديها مكاتب ميدانية، وعلى دوره في البرامج المشتركة بين الوكالات مثل الإطار المتكامل، التي تتسم أصلاً بتركز أنشطتها على المستوى القطري؛
- كما تسعى هذه الإصلاحات إلى ضمان ملكية الجهات المستفيدة للعمليات، وإمكانية استدامة الموارد والقدرة على التنبؤ بها، وتقييم التأثير الإنمائي للمساعدة؛ و
- تكاثر المبادرات الثنائية والإقليمية والدولية في مجال التعاون التقني المتصل بالتجارة، بمشاركة عدد متزايد من المؤسسات الدولية والمنظمات غير الحكومية، والآثار المترتبة على هذه التوجهات من وجهة نظر الجودة وتشتيت الموارد والاتساق مع الاستراتيجيات الإنمائية للبلدان المستفيدة.

وانعكست بعض هذه المسائل في قرار مجلس التجارة والتنمية الصادر في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ بشأن التعاون التقني للأونكتاد، بما في ذلك دور هذا

التعاون في تفعيل توافق آراء ساو باولو، وما يمكن إدخاله من التحسينات على توفير الأموال وضرورة اتساق محتوى التعاون وطريقة الاضطلاع به على السواء. وجرت مناقشات قيّمة في إطار المجلس بشأن مكامن القوة والضعف في التعاون التقني الذي يضطلع به الأونكتاد (انظر الإطار ٣٢).

وكما ورد في الجزء الثاني، لا يزال الطلب شديداً على التعاون التقني الذي يضطلع به الأونكتاد في مجالات الإدارة الاقتصادية وبناء المؤسسات مثل إدخال النظام الآلي للبيانات الجمركية (أسيكودا)، وبرنامج إدارة الدين (نظام إدارة الديون والتحليل المالي)، وقانون وسياسة المنافسة، والاستثمار وما يتعلق به من مسائل مثل العلوم والتكنولوجيا. واستمر تقديم الدعم من الجهات المانحة وطلب البلدان النامية الدعم في مجالات المساعدة والتدريب من أجل المفاوضات التجارية الإقليمية والمتعددة الأطراف، والمسائل المتعلقة بالتجارة والبيئة وتيسير التجارة.

وبلغت المساهمات المقدمة للصندوق الاستئماني للأونكتاد ٣٤,٨ مليون من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية عام ٢٠٠٥: ويمثل ذلك زيادة بنسبة ٣٠ في المائة عن مستوى المساهمات المقدمة عام ٢٠٠٤. ودفعت البلدان المتقدمة ما يزيد قليلاً عن نصف إجمالي المساهمات. وقدمت البلدان النامية نفسها ما يزيد قليلاً على ثلث المساهمات، لتقوم إلى حد كبير بتمويل خدمات الأونكتاد في البلدان ذاتها (انظر الجدول ٢). وساهم ما جملته أكثر من ١٠٠ بلد ومنظمة في برنامج التعاون التقني للأونكتاد عام ٢٠٠٥. وشهدت البرامج الممولة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي التي ينفذها الأونكتاد مزيداً من الانخفاض خلال عام ٢٠٠٥ لتصل إلى أدنى مستوى لها على الإطلاق. ويوفر حساب الأمم المتحدة الإنمائي مصدر تمويل هام للتعاون التقني من جانب الأونكتاد (الإطار ٣٣).

الإطار ٣٢- مكامن القوة والضعف في التعاون التقني للأونكتاد

حددت تقارير الأمانة إلى الفريق العامل ومجلس التجارة والتنمية نفسه عدداً من المسائل هي:

- التقدير الذي تبديه البلدان المستفيدة لأنشطة التعاون التقني المحددة الهدف واستمرار دعم الجهات المانحة لهذه الأنشطة التي تقدم خدمات عالية الجودة لا تتوفر من مصادر أخرى.
- ونجاح الأونكتاد في "تفصيل" عملياته وفقاً لأولويات واحتياجات البلدان المستفيدة.
- وعلى الرغم من المرونة التي تتسم بها المساعدة المقدمة من الأونكتاد في التعامل مع مسائل جديدة مثل تلك الواردة في توافق آراء ساو باولو ومسؤوليته أمام الجهات المانحة من خلال تقديم تقارير محددة عن المشاريع، فإن العدد الكبير نسبياً من المشاريع الصغيرة الحجم يعني أولاً ارتفاع تكاليف الإدارة، وثانياً إضعاف التأثير العام للمساعدة التقنية المقدمة من الأونكتاد على المستويات القطرية أو الإقليمية أو العالمية.
- وتؤدي عدم القدرة على التنبؤ بالتبرعات إلى إعاقة تخطيط واستخدام الموارد بشكل سليم.
- وغالباً ما يتعارض هدف تنمية القدرات المؤسسية والتفاوضية على الأمد الطويل مع الاحتياجات الفورية التي تعالجها العمليات قصيرة الأمد.

ولا بد من التغلب على التحديات إذا أراد الأونكتاد مواكبة المواضيع الجديدة في مجال التجارة والتنمية والمحافظة، في آن معاً، على الفعالية فيما يتعلق بتأثير عمله على التنمية.

وتنفّذ أنشطة التعاون التقني على أساس مشاريع قطرية وإقليمية وأقاليمية محددة: بلغ إجمالي النفقات عام ٢٠٠٥ حوالي ٣٠ مليون من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية، باستبعاد تكاليف مساندة البرنامج. وأُنفق نصف هذا المبلغ تقريباً من خلال مشاريع أقاليمية صُممت حسب خبرة الأونكتاد المواضيعية واستفادت منها جميع البلدان والأقاليم النامية. ويُقدّر أن أقل البلدان نمواً استفادت بصورة مباشرة من ثلث الأنشطة العامة تقريباً.

الإطار ٣٣- الأونكتاد: مشاريع حساب الأمم المتحدة الإنمائي

فيما عدا الأنشطة المتبقية بالنسبة لاثنين من مشاريع الشريحة الثانية، أكمل الأونكتاد في عام ٢٠٠٥ مشروعين من مشاريع الشريحة الثالثة وهما تحديداً:

- بناء القدرات المتصلة بمسائل رئيسية في جدول الأعمال الاقتصادي العالمي؛
- وبناء القدرات من خلال التدريب على تسوية النزاعات في مجال التجارة الدولية والاستثمار والملكية الفكرية.

ومشاريع الشريحة الرابعة التي وافقت عليها الجمعية العامة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ وشرع العمل فيها في ٢٠٠٤/٢٠٠٥ هي على النحو التالي:

- بناء القدرة على تحمل أعباء الديون في البلدان النامية؛
- وتعزيز قدرات البلدان النامية على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية من خلال سياسات وإجراءات في مجالات التجارة والمجالات المتصلة بها؛
- وبناء القدرات في مجال التجارة وتيسير النقل بالنسبة للبلدان غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية؛
- وبناء قدرات وكالات تشجيع الاستثمار التابعة للبلدان النامية في مجال تشجيع الاستثمار من خلال الشراكة بين القطاعين العام والخاص والتفاوض بشأن اتفاقات الاستثمار الدولية.

مشاريع الشريحة الخامسة التي وافقت عليها الجمعية العامة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ هي على النحو التالي:

- بناء القدرات في مجال قياس وسياسة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛
- وبناء القدرات في مجال رسم السياسات المتعلقة بتعزيز وتطبيق العلوم والتكنولوجيا بغية تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛
- وتنمية القدرات المحلية في أفريقيا من أجل تحديد فرص النمو من خلال تعبئة الموارد؛
- وتعزيز القدرات الوطنية من أجل وضع سياسة اقتصادية وطنية المنشأ من خلال شبكة معهد الأونكتاد الافتراضي.

الجـــدول ٢- تـــبرعات لصـــندوق الأونكتاد الاستئماني للتعاون التقني
٢٠٠١-٢٠٠٥ (بآلاف الدولارات)

الجدول ٢ ألف *المتوسط السنوي ٢٠٠١ -٢٠٠٤*		الجدول ٢ باء ٢٠٠٥	
المملكة المتحدة	٣ ٠٠٢	النرويج	٤ ٦٩٠
النرويج	٢ ٩٦٦	المملكة المتحدة	٢ ٦٦٢
سويسرا	١ ٥٧٤	هولندا	١ ٥٧٦[أ]
السويد	١ ٤٦٦	فرنسا	١ ٥٢٢[أ]
فرنسا	١ ٣٢٦	السويد	١ ٣٠٥
بلجيكا	٨٩٣	سويسرا	١ ١٠٨
هولندا	٧٧٧	ألمانيا	٨٢١[أ]
إيطاليا	٦٥٦	إسبانيا	٤٨١
فنلندا	٥٣٨	إيطاليا	٤٣٤[أ، ب]
ألمانيا	٣٤٠	آيرلندا	٣١٤
اليابان	٢٥٣	كندا	٢٨٧
الدانمرك	١٨٥	الدانمرك	٢٣٦
كندا	١٧٦	اليابان	١٦٨
لكسمبرغ	١٧٤	الولايات المتحدة	١٤٠[ج]
بلدان نامية أخرى	٤٦٦	بلدان نامية أخرى	١١٣
المفوضية الأوروبية	١ ١٨٣	المفوضية الأوروبية	٢ ٨٨٨
بلـــدان نامية واقتصادات تمر بمرحلة انتقالية[د]	٤ ٩٦٩	بلـــدان نامية واقتصادات تمر بمرحلة انتقالية.	١٠ ٤٥٧
منظمات دولية[هـ]	١ ٢٦١	منظمات دولية[هـ]	٤ ٩٢٣
تبرعات من مصادر أخرى[و]	٦٨١	تبرعات من مصادر أخرى[و]	٦٨٢
المجموع	٢٢ ٨٨٦	المجموع	٣٤ ٨٠٧

(أ) بالإضـــافة إلى ذلـــك، قامت الحكومة أيضاً بتوفير الدعم للخبراء المشاركين من خلال إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة.

(ب) بالإضافة إلى مبلغ ١٠٩ ٢٩٤ من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية ينتظر أن يخصّص.

(ج) بالإضافة إلى ذلك، تساهم الولايات المتحدة الأمريكية في مشروع نظام رصد الديون والتحليل المالي (نظام دمفاس) في العراق من خلال عملية مشتركة مع الشركة الاستشارية Ernest and Young Consultants.

(د) ذلـــك يمثل بصورة أساسية التبرعات المقدمة من البلدان النامية لأنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد في البلدان نفسها، وتمول بشكل عام من خلال قروض من البنك الدولي أو مصارف التنمية الإقليمية و/أو موارد الميزانية المحلية.

(هـ) يقوم الأونكتاد أيضاً بتنفيذ مشاريع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وتلقى اعتمادات بلغت جملتها ٠٩٣ ٩٠٨ ١ دولاراً في عام ٢٠٠٥ (المعدل السنوي خلال الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٤ بلغ ٢٧٨ ٠٥٨ ٤ دولاراً).

(و) مؤسسات وجهات متنوعة.

٥- بناء توافق الآراء الحكومي الدولي

كما ورد في الجزء الثاني، فإن العملية الحكومية الدولية خلال عام ٢٠٠٥ قد وفرت الزخم لبرنامج الأونكتاد المتعلق بتحليلات وبحوث السياسة العامة ولأنشطته العملية في مجال التعاون التقني. والملامح البارزة خلال تلك السنة تشمل مشاركة مجلس التجارة والتنمية ولجانه الثلاث في مؤتمر القمة للألفية، المذكور في الجزء الأول أعلاه، وتقديم الخدمات لمؤتمر الأمم المتحدة الخامس المتعلق بسياسة المنافسة، الذي ورد ذكره في الجزء الثاني.

وبالإضافة إلى الاجتماعات المذكورة في بداية هذا التقرير، قامت الأمانة بتقديم خدمات فنية ولوجستية لاجتماع لجنة تسخير العلوم والتكنولوجيا من أجل التنمية، التي ترفع تقاريرها إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي؛ وللجزأين الثاني والثالث من مؤتمر الأمم المتحدة للتفاوض على اتفاق يخلف الاتفاق الدولي للأخشاب الاستوائية؛ ولمؤتمر الأمم المتحدة للتفاوض على اتفاق يخلف الاتفاق الدولي لزيت الزيتون وزيتون المائدة؛ ولمؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني باستعراض جميع جوانب مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية. واشتمل الاجتماع الأخير أيضاً على تنسيق مختلف خدمات الدعم المقدمة من كيانات خارجية وإدارة اللقاءات الجانبية التي تمت بمناسبة المؤتمر.

وبصورة عامة، شارك أكثر من ٣ ٠٠٠ شخص في اجتماعات الأونكتاد الحكومية الدولية في عام ٢٠٠٥.

ولم تتبيّن حتى الآن إمكانية الوصول إلى توافق آراء في عام ٢٠٠٥ بشأن ترتيبات التمويل المنتظم لمشاركة خبراء من البلدان النامية و التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في الاجتماعات التي يعقدها الأونكتاد على مستوى الخبراء. وتوفر التبرعات بعض الدعم. ومع ذلك، هنالك العديد من الوفود التي ترى أن وجود تمويل مضمون ويمكن التنبؤ به لتمويل مشاركة الخبراء يُعد جوهرياً من أجل ضمان تمثيل الخبراء بشكل واسع في اجتماعات أفرقة الخبراء الضرورية لكفاءة سير عمل آلية الأونكتاد الحكومية الدولية. وشرع الأمين العام للأونكتاد في إجراء مشاورات سعياً لإيجاد حل دائم لهذه المسألة.

٦- الوصول إلى وسائط الإعلام والجمهور والمجتمع المدني

الصحافة. خلال عام ٢٠٠٥، سعى الأونكتاد إلى الوصول إلى جمهور أوسع، وتحسين نوعية التغطية، وتعزيز الوصول الداخلي إلى الأخبار والمعلومات، وتعزيز مهارات الموظفين في مجال الاتصالات.

- *الوصول إلى جمهور أوسع*. يمكن للأونكتاد الوصول في الوقت الراهن إلى مجموعة أكبر من وسائل الإعلام والصحفيين المعنيين، وذلك بفضل زيادة قاعدة بياناته الصحفية بنسبة ٢٠ في المائة. وتم بالمثل توسيع القائمة البريدية التي تضم جهات اتصال من المجتمع المدني وعامة الجمهور. كما أن نشرة *أخبار الأونكتاد الإلكترونية* الفصلية متاحة على شبكة الإنترنت: وتوزّع نسخ مطبوعة في البلدان النامية حيث يصعب الاتصال بشبكة الإنترنت. وصدرت تسع *نشرات مسائل موجزة*[٦١] تتعلق بأنشطة الأونكتاد في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لمؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات (تونس، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥).
- *تحسين نوعية تغطية عمل الأونكتاد*. لقد بُذل مجهود كبير بغية الوصول إلى أفضل الصحفيين ووسائل الإعلام، مع إيلاء اهتمام خاص لترويج تقارير الأونكتاد الرئيسية والمنشورات الأساسية الأخرى بغية تعزيز صورة المنظمة. وأدى حجم ونوعية التغطية بوسائط الإعلام بالنسبة لبعض التقارير إلى تعزيز وضعها كمنشورات موثوقة. وفي عام ٢٠٠٥، أصدر الأونكتاد ٥٣ تصريحاً صحفياً، و٤٢ مذكرة إعلامية و١٦ من التقارير الإلكترونية الموجزة. كما نظّم ٢٤ مؤتمراً صحفياً في جنيف و٨٢ مؤتمراً صحفياً في أماكن أخرى، وكان الغرض من جميع المؤتمرات الأخيرة ترويج

تقاريـــر الأونكتاد الرئيسية. وتم تجميع ما جملته ٦ ٠٠٠ قصاصـــة صحفية تتناول مختلف أنشطة الأونكـــتاد – وذلك جزء يسير من المقالات التي نُشرت على نطاق العالم.

شبكة الإنترنت. يعتمد الوصول إلى الجمهور في الوقت الراهن اعتماداً كبيراً على شبكة الإنترنت. وأدى التصـــميم الجديـــد لموقـــع الويب التابع للأونكتاد إلى اجتذاب متصفحين في عام ٢٠٠٥ زادوا بنسبة ٥٠ في المائة على عددهم عام ٢٠٠٤ (من ٤ إلى ٦,١ مليون). والقسم الخـــاص بالإحصائيات هو الأكثر تصفحاً في موقع الويب (٢١ في المائـــة)، تلـــيه الصفحة الرئيسية (٢٦ في المائة) ثم المكتـــبة الرقمية (١٩ في المائة). وصُممت في عام ٢٠٠٥ مواقع ويب محددة لمؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات ولمؤتمر الأمم المتحدة الخامس المتعلق بسياسة المنافسة.

وارتفع التنزيل الإلكتروني لنسخ الملفات المحمولة (PDF) من الوثائق بنسبة تجاوزت ٥٠ في المائة منذ عام ٢٠٠٣. وارتفع هذا الرقم بنسبة أكثر من ٢٠ في المائة عام ٢٠٠٤ ليبلغ ١٠ ملايين عملية تنزيل إلكتروني عام ٢٠٠٥. وخلال عام ٢٠٠٥، جرت ٥,٥ مليون عملية تنزيل إلكتروني لمنشورات الأونكتاد الرئيسية، وأكثر من مليون عملية تنزيل إلكتروني للوثائق الرسمية لاجتماعات مجلس التجارة والتنمية وغيرها من الاجتماعات الحكومية الدولية، وأكثر من ٣ ملايين عملية تنزيل لرسائل الأونكتاد الإخـــبارية وغيرهـــا من الوثائق غير الرسمية. وتُعزى زيادة عمليات التنزيل الإلكتروني إلى عدد من العوامل، بما في ذلك زيادة إمكانية الوصول إلى وثائق الأونكتاد وزيادة الاهتمام بعمل ومصادر معلومات الأونكتاد، ولا سيما الإحصائيات. ومع ذلك، وعلى الرغم من انتشار أجهزة الحاسوب المحمول المـــزودة بإمكانية الوصول إلى الإنترنت في البلدان النامية، لا تـــزال قدرة الأونكتاد على الوصول إلى القارئ المهتم في بلدان الجنوب مقيّدة بسبب محدودية الوصول إلى الإنترنت في العديد من هذه البلدان، ولا سيما في أفريقيا.

المجـــتمع المـــدني. كما ورد في الجزء الثاني، ما فتئ الأونكـــتاد يوســـع تعاونـــه مع مجموعة متنوعة للغاية من منظمات المجتمع المدني. وفي عام ٢٠٠٥، برهنت مرة أخرى سلســـلة من الأحداث ذات السمة الرسمية على ما لعلاقات العمل الوثيقة من فوائد متبادلة بالنسبة للأونكتاد ولمنظمات المجتمع المدني على السواء. وهذه الأحداث هي:

- مشاورات المجتمع المدني/الأونكتاد في ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٥ الـــتي شارك فيها أكثر من ٤٠ ممثلاً عن منظمات المجتمع المدني يسّرت فهم عمل الأونكتاد بشـــكل أفضل فيما يتعلق بمسائل مثل الاستثمار الأجـــنبي المباشر، وتحرير الخدمات، والملكية الفكرية، والسلع الأساسية، وتحرير الزراعة ومساهمة المنظمة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.
- جلســـات الاستماع التي نُظمت بمشاركة المجتمع المدني والقطاع الخاص كجزء من الجلسات العادية لمجلـــس التجارة والتنمية والتي مكّنت من إجراء تـــبادل غير رسمي بين الدول الأعضاء، ومنظمات المجتمع المدني وممثلي القطاع الخاص بشأن مسائل معروضـــة أمـــام الـــدورة الحالية لمجلس التجارة والتنمـــية، بما في ذلك الدروس المستفادة من عقد من برامج الإصلاح الاقتصادي، وتطورات جولة الدوحة المتعلقة بالمفاوضات التجارية، والترابط من منظور التجارة والتنمية.
- يـــبلغ العـــدد الإجمـــالي للمـــنظمات غـــير الحكومية/منظمات المجتمع المدني التي تتمتع بمركز المراقـــب في الأونكـــتاد ١٩٧ منظمة في الوقت الـــراهن، بما في ذلك خمس منظمات غير حكومية حصلت على مركز المراقب عام ٢٠٠٥.
- صـــدر في أيلـــول/ســـبتمبر ٢٠٠٥ موجز واف لشـــراكات ومشاريع الأونكتاد مع المجتمع المدني والقطـــاع الخـــاص. ويوفـــر هذا الموجز الوافي معلومـــات عن أمثلة للتعاون الملموس مع جهات أخـــرى صاحبة مصلحة، ويرشد القراء إلى مواقع الويب ذات الصلة من أجل الحصول على مزيد من المعلومات عن هذه الأنشطة.
- يـــتم بانتظام، بواسطة الرسالة الإخبارية الخاصة بمـــنظمات المجتمع المدني، إطلاع حوالي ٥٠٠ من المنظمات غير الحكومية ونقابات العمال والبرلمانيين والأكاديميـــين وكـــيانات القطـــاع الخاص على منشورات وأنشطة الأونكتاد.

المرفق: مؤشرات الإنجاز

البرنامج الفرعي/الهدف		ما يتوقع إنجازه	مؤشر الإنجاز/المستهدف		الإنجاز			أعلى/أقل من المستهدف
					٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٤-٢٠٠٥	
الإدارة التنفيذية والتنظيم الإداري توفير القيادة والإدارة لتمكين الأونكتاد من تقديم المزيد من الخدمات للدول الأعضاء فيه ومن تنفيذ الولايات المحددة.	(أ)	زيادة اعتراف الدول الأعضاء بفائدة عمل الأونكتاد	عدد الدول الأعضاء الممثلة في المؤتمر	حضور ١٦٠ بلداً مؤتمر الأونكتاد الحادي عشر	حضور ١٥٥ بلداً مؤتمر الأونكتاد الحادي عشر	لا ينطبق	حضور ١٥٥ بلداً مؤتمر الأونكتاد الحادي عشر	أقل
	(ب)	توفير الإدارة من أجل تنفيذ الولايات تنفيذاً فعلياً	عدد التوصيات الناشئة عن عمليات تقييم اعتمدها أجهزة حكومية دولية في الأونكتاد	١٥ توصية	لا تقييم لعام ٢٠٠٤	٢٢ توصية	٢٢ توصية	أعلى
	(ج)	تحسين إدماج المنظور الجنساني في أعمال الأونكتاد	زيادة عدد المبادرات وأنشطة التعاون التي تشتمل على منظور جنساني	١٢ مبادرة	سبع مبادرات	مبادرة واحدة	ثماني مبادرات	أقل

البرنامج الفرعي/الهدف		ما يتوقع إنجازه	مؤشر الإنجاز/المستهدف		الإنجاز			أعلى/أقل من المستهدف
					٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٤-٢٠٠٥	
البرنامج الفرعي ١(أ) (شعبة العولمة واستراتيجيات التنمية) المساهمة في النقاش العالمي الدائر بشأن تطور وإدارة نتائج العولمة وتشجيع السياسات والاستراتيجيات على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية التي تفضي إلى نمو اقتصادي مستمر وتنمية مستدامة.	(أ)	زيادة فهم المشاكل المتعلقة بتطور وإدارة العولمة وبالترابط العالمي وتأثيرها على سياسات وآفاق التنمية.	٣٠ مداخلة وتعليقاً	المداخلات وأشكال الرد الأخرى من الدول الأعضاء ومن المستفيدين المباشرين التي تعكس وجهات نظرهم بشأن القيمة العملية وأثر التحليل والتوصيات بشأن السياسات فيما يخص آفاق إنماء البلدان النامية	١٧ مداخلة وتعليقاً	١٤ مداخلة وتعليقاً	٣١ مداخلة وتعليقاً	أعلى
	(ب)	زيادة فهم الدول الأعضاء والمجتمع الدولي لحاجات البلدان النامية من الموارد ولأسباب واتجاهات مديونيتها الخارجية والخيارات المتاحة لحل مشاكلها المتصلة بالديون	٢٠ مداخلة وتعليقاً	آراء الدول الأعضاء بشأن القيمة العملية وتأثير التوصيات المتعلقة بالسياسات على آفاق تنمية البلدان النامية، مثلما جاء في بعض المداخلات في اجتماعات هيئات تابعة للأمم المتحدة وأشكال الرد الأخرى من البلدان ومن المستفيدين المباشرين	٢٥ مداخلة وتعليقاً	١٩ مداخلة وتعليقاً	٤٤ مداخلة وتعليقاً	تحقق المستهدف

البرنامج الفرعي/الهدف		ما يتوقع إنجازه	مؤشر الإنجاز/المستهدف		الإنجاز			أعلى/أقل من المستهدف
					٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٤-٢٠٠٥	
	(ج)	تحسين قدرة واضعي السياسات على وضع السياسات الملائمة: إدارة فعالة للديون عبر الاستفادة من برنامج نظام إدارة الديون والتحليل المالي في البلدان النامية وزيادة قدرة البلدان النامية على تسجيل ديونها الخارجية والداخلية ورصدها وتحليلها	رضا المستعملين، ويُقاس بعدد المؤسسات التي تستعمل برنامج نظام إدارة الديون والتحليل المالي	٩٠ مؤسسة	٩١ مؤسسة	٩٦ مؤسسة	٩٦ مؤسسة	أعلى
	(د)	زيادة فهم المؤسسات العامة والخاصة للقضايا المتعلقة بالتنمية الفلسطينية في سياق النظام التجاري المتعدد الأطراف، وزيادة وعي الجمهور بالمساعدة التقنية التي يقدمها الأونكتاد للشعب الفلسطيني وما ينجزه من بحث وتحليل بشأن التنمية الاقتصادية الفلسطينية	معدل الردود الإيجابية على الاستقصاء	بلغت نسبة الردود الإيجابية ٧٠ في المائة	٧٠ في المائة	٨٠ في المائة	٨٠ في المائة	تحقق المستهدف

البرنامج الفرعي/الهدف		ما يتوقع إنجازه	مؤشر الإنجاز/المستهدف		الإنجاز ٢٠٠٤	الإنجاز ٢٠٠٥	الإنجاز ٢٠٠٤-٢٠٠٥	أعلى/أقل من المستهدف
	(هـ)	تحسين قدرة واضعي السياسات على وضع السياسات الملائمة: قدرة مؤسسية وإدارية معززة على المستويين العالي والمتوسط في السلطة الفلسطينية في مجالات التخطيط ووضع السياسات وتنفيذها في الميادين المتعلقة بالسياسات والاستراتيجيات التجارية والمنافسة وتيسير التجارة والإدارة المالية وإدارة الديون والتخطيط الإنمائي وتشجيع الاستثمار وتنمية المشاريع	السياسات والتدابير التي اتخذتها السلطة الفلسطينية بناء على توصيات الأونكتاد والاستفادة من مشاريع المساعدة التقنية التي ينفذها الأونكتاد	١٠ بين سياسات وتدابير	٦ بين سياسات وتدابير	٤ بين سياسات وتدابير	١٠ بين سياسات وتدابير	تحقق المستهدف
البرنامج الفرعي ١ باء (أفريقيا) زيادة فهم المشاكل الاقتصادية والإنمائية التي تعرفها أفريقيا وتشجيع القيام بالعمل المطلوب على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية من أجل تسريع التنمية الأفريقية ومشاركة البلدان الأفريقية بصورة أكمل وإدماجها بشكل إيجابي في الاقتصاد العالمي.	(أ)	زيادة فهم المشاكل التي تواجهها أفريقيا في مجالات التجارة والتدفقات المالية والديون والتكييف الهيكلي والقدرة التوريدية والمساهمة في اختيار السياسات الوطنية والدولية من أجل تشجيع التنمية الأفريقية في مجالات خبرة الأونكتاد	١`١` زيادة عدد المقالات والمقابلات في وسائط الإعلام	٥٠ مقالة ومقابلة	١٤٠ مقالة ومقابلة	١٠٠ مقالة ومقابلة	٢٤٢ مقالة ومقابلة	فوق المتوسط بكثير

البرنامج الفرعي/الهدف		ما يتوقع إنجازه	مؤشر الإنجاز/المستهدف		الإنجاز			أعلى/أقل من المستهدف
					٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٤-٢٠٠٥	
			`٢` طلبات الحصول على الوثائق المقدمة من المستعملين من خارج الأونكتاد بما في ذلك المبيعات وعمليات الاستخراج من الموقع الإلكتروني	٢٦ ٠٠٠ نسخة بيعت أو تم تنزيلها من الموقع الإلكتروني	٣٧ ٤٠٠ نسخة بيعت أو تم تنزيلها من الموقع الإلكتروني	٢١ ١٠٠ نسخة بيعت أو تم تنزيلها من الموقع الإلكتروني	٥٨ ٥٠٠ نسخة بيعت أو تم تنزيلها من الموقع الإلكتروني	أعلى بكثير
	(ب)	تحسين التعاون والتنسيق بين الوكالات بشأن مختلف المبادرات المشتركة بين الحكومات وبين الوكالات فيما يخص أفريقيا	زيادة عدد الأنشطة والمساهمات المشتركة بين القطاعات في شكل دراسات وورقات تقنية من خلال الأنشطة المشتركة بين الوكالات لدعم الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا	٦ بين أنشطة ومخرجات	٢ بين أنشطة ومخرجات	٣ بين أنشطة ومخرجات	٥ بين أنشطة ومخرجات	أقل

البرنامج الفرعي/الهدف		ما يتوقع إنجازه	مؤشر الإنجاز/المستهدف		الإنجاز			أعلى/أقل من المستهدف
					٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٤-٢٠٠٥	
البرنامج الفرعي ٢ (شعبة الاستثمار والتكنولوجيا وتنمية المشاريع) تحسين فهم القضايا والسياسات المختارة في مجالات الاستثمار الدولي وتدويل المشاريع ونقل التكنولوجيا وتعزيز قدرات البلدان النامية على صوغ وتنفيذ السياسات والتدابير وبرامج العمل في تلك المناطق وتعزيز فهم القضايا الناشئة من أجل تحسين قدرة تلك البلدان على المشاركة في المناقشات والمفاوضات بغية زيادة تدفقات الاستثمار الدولي المفيدة للبلدان النامية والمنافع التي تجنيها من تلك التدفقات	(أ)	تحسين قدرة واضعي السياسات على وضع سياسات واستراتيجيات ملائمة بغية اجتذاب الاستثمار الأجنبي والاستفادة منه	١` مدى فائدة وأهمية التحليلات المتعلقة بالاستثمار من واقع تقييم قراء المنشورات من خلال عملية استطلاع آراء القراء	٩٠ في المائة من الردود على الاستطلاع	٩٠ في المائة	٩٠ في المائة	٩٠ في المائة	تحقق المستهدف
			٢` تقييم الخبراء الإيجابي لمدى أهمية وفائدة التحليلات المتعلقة بالاستثمار والمشورة المتعلقة بالسياسات	١٥ مقالة نقدية للمنشورات	٧ مقالات نقدية	٨ مقالات نقدية	١٥ بين مقالات نقدية ومنشورات	تحقق المستهدف
	(ب)	تحسين قدرة واضعي السياسات على وضع سياسات واستراتيجيات ملائمة لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر والاستفادة منه وعلى فهم البعد الإنمائي لاتفاقات الاستثمار الدولية	١` مدى تطبيق البلدان النامية للتوصيات المتعلقة بالسياسات	٩٠ في المائة من التوصيات	٩٠ في المائة	٩٠ في المائة	٩٠ في المائة	تحقق المستهدف
			٢` تقييم إيجابي من قبل الحكومات المستفيدة لمدى فائدة وأهمية المشورة المتعلقة بالسياسات والمساعدة التقنية في مجال الاستثمار	٣٠ رسالة تقييم من الحكومات	١٥ رسالة	١٦ رسالة	٣١ رسالة	تحقق المستهدف

البرنامج الفرعي/الهدف		ما يتوقع إنجازه	مؤشر الإنجاز/المستهدف		الإنجاز ٢٠٠٤	الإنجاز ٢٠٠٥	الإنجاز ٢٠٠٤-٢٠٠٥	أعلى/أقل من المستهدف
	(ج)	تحسين قدرة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على وضع السياسات والاستراتيجيات الملائمة؛ وتوطيد الروابط بين الشركات المحلية والأجنبية بغية تعظيم الأثر الإيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر إلى أقصى حد؛ وتحسين إدارة الشركات والمسؤولية الاجتماعية للشركات؛ ووضع معايير أو مبادئ توجيهية دولية؛ وزيادة الاستفادة من نقل التكنولوجيا	١` زيادة عدد الحالات التي طبقت فيها المعايير أو المبادئ التوجيهية التي نتجت عن عمل الأونكتاد أو التي استعملت في صياغة السياسات والبرامج و/أو التي حصلت على موافقة هيئات الخبرة/الهيئات المهنية	٥٠ حالة	زيادة بخمس حالات	زيادة بحالتين	٥٢ حالة	تحقق المستهدف
			٢` زيادة قابلية الاستمرار لدى مشروع التعاون التقني للتشجيع على تنظيم المشاريع (برنامج بناء القدرات المتكاملة EMPRETEC)	معدل استدامة بنسبة ٦٠ في المائة	معدل استدامة بنسبة ٦٠ في المائة	معدل استدامة بنسبة٦٠ في المائة	معدل استدامة بنسبة ٦٠ في المائة	تحقق المستهدف

البرنامج الفرعي/الهدف		ما يتوقع إنجازه	مؤشر الإنجاز/المستهدف		الإنجاز ٢٠٠٤	الإنجاز ٢٠٠٥	الإنجاز ٢٠٠٤-٢٠٠٥	أعلى/أقل من المستهدف
البرنامج الفرعي ٣ (شعبة التجارة الدولية في السلع والخدمات والسلع الأساسية) زيادة فهم القضايا الحالية والناشئة في التجارة العالمية التي تهم البلدان النامية، وتعزيز قدرتها على معالجة دواعي القلق في مجالات الزراعة والخدمات والتجارة الإلكترونية وقانون وسياسة المنافسة والعروة التي تربط بين التجارة والبيئة والتنمية بغية مساعدة البلدان النامية على الاندماج أكثر في النظام التجاري العالمي والانتفاع منه وزيادة مشاركتها في التجارة العالمية	(أ)	تدعيم قدرات البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على صياغة السياسات والاستراتيجيات الملائمة وربطها ببعضها وتنفيذها، كي تشارك بفعالية في التجارة الدولية وتحقق أعظم استفادة منها، ولا سيما من المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، وفي تحقيق تقدم في عملية الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية	`١` نوعية وفائدة وحسن توقيت عملية البحث والتحليل المتعلق مباشرة بالمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، كما قيمها المشاركون في الاجتماعات الحكومية الدولية، وتقاس بحسب النسبة المئوية بأنها "ممتازة" أو "جيدة"	٨٦ في المائة من الردود على الاستقصاء	٨٨ في المائة	١٠٠ في المائة	٨٨-١٠٠ في المائة	تحقق المستهدف
			`٢` مدى تأثير وفائدة أنشطة التعاون التقني في هذا المجال، ويقاس بعدد الأنشطة التي حصلت على تقييم إيجابي من المستفيدين المباشرين	٨٠ حدثاً	٣٥ حدثاً (صُحح العدد من ٦٦ حدثاً تم الإبلاغ عنها سابقاً)	٤٥ حدثاً	٨٠ حدثاً	تحقق المستهدف

البرنامج الفرعي/الهدف		ما يتوقع إنجازه	مؤشر الإنجاز/المستهدف		الإنجاز			أعلى/أقل من المستهدف
					٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٤-٢٠٠٥	
البرنامج الفرعي ٣ (شعبة التجارة الدولية في السلع والخدمات والسلع الأساسية) *(تابع)*	(ب)	زيادة الوعي بالعوامل الأساسية في التطورات التي تشهدها التجارة الدولية وبتأثير السياسات التجارية وزيادة القدرة على استخدام أدوات السياسة التجارية التي تزيد فعالية السياسات الإنمائية	١` زيادة اهتمام المستعملين النهائيين بعملية البحث والتحليل واستعمالهم إياها، ويتبين من ذلك عدد المنشورات التي طلبت إلى جانب تلك التي توزَّع عن طريق القائمة البريدية العادية	طُلب ١٥٠ منشوراً	١٦٠ منشوراً (صُحح العدد من ١٢٠ منشوراً وردت في التقرير السابق)	٨٠ منشوراً	٢٤٠ منشوراً	أعلى بكثير
			٢` تزايد استعمال قاعدة البيانات المباشرة لنظام التحاليل والمعلومات التجارية	يستعمل ٣٠ ٠٠٠ مرة في الشهر	٢٧ ٠٠٠ زيارة للموقع في الشهر (صُحح العدد من ٣٠ ٠٠٠ زيارة للموقع وردت في التقرير السابق)	نحو ٣٠ ٠٠٠ إلى ٣٢ ٠٠٠ زيارة للموقع في الشهر	ارتفاع من ٢٧ ٠٠٠ زيارة للموقع في الشهر في مطلع عام ٢٠٠٤ إلى ٣٢ ٠٠٠ زيارة للموقع في أواخر عام ٢٠٠٥	أعلى
	(ج)	تعزيز قدرة البلدان النامية على زيادة مساهمة إنتاجها وتجارتها في السلع في التنمية المستدامة وفي التنويع الاقتصادي، واتباع منهج إدارة عصري لمخاطر أسعار السلع الأساسية وأدوات مالية حديثة وإلى التشجيع على زيادة المشاركة في سلاسل القيمة المضافة	١` الاهتمام بالعمل التحليلي وبالمعلومات عن السلع الأساسية واستعمالها، ويتبين ذلك من عدد الزيارات الشهرية لموقع Infocomm	٣٥٠ ٠٠٠ زيارة في الشهر	نحو ٤٠٠ ٠٠٠ زيارة في الشهر	٥ ٨٠٠ ٠٠٠ زيارة للموقع في الشهر	٥ ٨٠٠ ٠٠٠ زيارة للموقع في الشهر	أعلى بكثير جداً

البرنامج الفرعي/الهدف		ما يتوقع إنجازه	مؤشر الإنجاز/المستهدف		الإنجاز ٢٠٠٤	الإنجاز ٢٠٠٥	الإنجاز ٢٠٠٤-٢٠٠٥	أعلى/أقل من المستهدف
			`٢ زيادة النسبة المئوية لردود المستفيدين التي أشارت إلى كون النصائح "مفيدة للغاية" أو "مفيدة" فيما يتعلق بنوعية ومدى فائدة المشورة التقنية	٨٥ في المائة من الردود على الاستقصاء	٨٥ في المائة	٩٥ في المائة	٩٥ في المائة	أعلى
البرنامج الفرعي ٣ (شعبة التجارة الدولية في السلع والخدمات والسلع الأساسية) *(تابع)*	(د)	زيادة فهم البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية لمعالجة قضايا المنافسة وحماية المستهلك مع إيلاء الاهتمام الواجب للبعد الجنساني	`١ زيادة نسبة درجتي "مفيد للغاية" أو "مفيد" بشأن التقارير والمنشورات لعمل المشاركين في اجتماع فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة فيما يتعلق بنوعية ومدى فائدة المشورة التقنية	٧٥ في المائة من نتائج المسح	٩٠ في المائة (صُحح العدد من ٨٠ في المائة وردت في التقرير السابق)	لا ينطبق	٩٠ في المائة	أعلى
			`٢ عدد البلدان التي تحقق تقدماً في مجال إعداد أو اعتماد قوانين المنافسة بفضل المساعدة التقنية التي يقدمها الأونكتاد	١٠ بلدان طلبت المساعدة في العملية التشريعية	٥ بلدان	٥ بلدان	١٠ بلدان	تحقق المستهدف

البرنامج الفرعي/الهدف		ما يتوقع إنجازه	مؤشر الإنجاز/المستهدف		الإنجاز			أعلى/أقل من المستهدف
					٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٤-٢٠٠٥	
البرنامج الفرعي ٣ (شعبة التجارة الدولية في السلع والخدمات والسلع الأساسية) *(تابع)*	(ه)	زيادة الوعي لدى البلدان النامية وزيادة قدرتها على وضع سياسات تتعلق بالتجارة والبيئة والتنمية قوامها التعاضد على المستويين الوطني والمتعدد الأطراف مع الاهتمام كما يجب بالمساواة بين الجنسين في المناقشات وفي صنع القرار	القيمة والأثر العمليين للتوصيات المتعلقة بالسياسات التجارية والبيئة القائمة على التعاضد، ويعبر عن ذلك عدد الإحالات إلى الاستنتاجات والتوصيات الصادرة عن اجتماعات الأونكتاد الحكومية الدولية في منظمة التجارة العالمية وفي المنظمة العالمية للملكية الفكرية وفي الاتفاقات المتعددة الأطراف المتعلقة بالبيئة	٦٠ إحالة	٣٠ إحالة (صُحح العدد من ٤٠ إحالة وردت في التقرير السابق)	٣٥ إحالة	٧٥ إحالة	أعلى

البرنامج الفرعي/الهدف		ما يتوقع إنجازه	مؤشر الإنجاز/المستهدف		الإنجاز			أعلى/أقل من المستهدف
					٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٤-٢٠٠٥	
البرنامج الفرعي ٤ (شعبة الهياكل الأساسية للخدمات من أجل التنمية والكفاءة في التجارة) *الهدف:* تعزيز قدرة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على تحسين قدرتها على المنافسة على صعيد التجارة الدولية عن طريق إقامة هياكل أساسية فعالة لخدمات دعم التجارة، ولا سيما من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات	(أ)	تحسين لوجستيات التجارة عبر تعزيز كفاءة النقل وتيسير التجارة والجمارك والإطار القانوني في البلدان النامية وزيادة فهم الخيارات في مجال السياسات والاستراتيجيات من خلال البحث والتعاون التقني وتنمية الموارد البشرية	١` الرضا عن فائدة ونوعية البحوث والتحليلات لزيادة فهم الخيارات في مجال السياسات والاستراتيجيات، ويقاس بالنسبة المئوية لردود القراء التي تقيّم استعراض النقل البحري بدرجة "جيد" أو "ممتاز"	٩٠ في المائة من نتائج الاستقصاء	٩٢ من نتائج الاستقصاء	٩٧ في المائة من نتائج الاستقصاء	٩٢-٩٧ في المائة من نتائج الاستقصاء	أعلى
			٢` درجة تنفيذ أنشطة التعاون التقني وفعاليتها وتأثيرها، وتقاس بمتوسط التحسن في المدة الزمنية لتخليص شحنات البضائع بعد بدء العمل ببرنامج النظام الآلي لتجهيز البيانات الجمركية (القياس يتعلق بفترة ما قبل تركيب النظام وما بعدها)	تحسن بنسبة ٥٠ في المائة من المدد الزمنية لتخليص الشحنات	٨٢ في المائة (متوسط زمبابوي ٩٣ في المائة، وزامبيا ٨٨ في المائة، وألبانيا ٦٦ في المائة)	تحسن بنسبة ٩٤ في المائة	تحسن إجمالي بنسبة ٨٢-٩٤ في المائة	أعلى

البرنامج الفرعي/الهدف		ما يتوقع إنجازه	مؤشر الإنجاز/المستهدف		الإنجاز			أعلى/أقل من المستهدف
					٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٤-٢٠٠٥	
البرنامج الفرعي ٤ *(تابع)*	(ب)	تنمية الموارد البشرية وبناء القدرات بشكل أكثر فعالية وزيادة فهم الخيارات في مجال السياسات والاستراتيجيات المتعلقة بالتجارة والخدمات المساندة للتجارة والاستثمار مع أخذ البعد الجنساني في الاعتبار فيما يتعلق بالوصول إلى خدمات دعم التجارة واستعمالها في البلدان المستفيدة من خلال شبكة تدريب واسعة واستعمال أدوات التكنولوجيات الحديثة في مجال المعلومات والاتصالات	حسن توقيت برامج التدريب الذي يشكل جزءاً من البرنامج الفرعي وفائدته ودرجة تنفيذه ونوعيته، ويقاس ذلك بالنسبة المئوية للمشاركين والإدارات الحكومية التابعين لها الذين أشاروا إلى أن الدورة التدريبية كان لها أثر إيجابي كبير على عملهم	٦٥ في المائة من الردود على الاستقصاء	٨٠ في المائة (صُححت النسبة من نسبة ٧٤ في المائة الواردة في تقرير عام ٢٠٠٤)	٩٩ في المائة	٨٠-٩٩ في المائة	أعلى
	(ج)	تحسين الوعي بتأثيرات التجارة الإلكترونية وغيرها من التطبيقات التجارية لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات على البلدان النامية بالإضافة إلى فهم افضل في البلدان النامية للخيارات في مجال السياسات والاستراتيجيات بشأن هذه القضايا	الرضا عن فائدة ونوعية البحوث والتحليلات التي ترمي إلى زيادة الوعي بالتأثيرات، ويقاس ذلك بالنسبة المئوية من تقييم القراء للتقرير عن التجارة الإلكترونية والتنمية بدرجة "جيد" أو "ممتاز"	٨٠ في المائة من نتائج الاستقصاء	٩٣ في المائة (وردت في تقرير عام ٢٠٠٣* (*صدر تقرير عام ٢٠٠٤ في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤)	٩٦ في المائة (في تقرير عام ٢٠٠٤ الصادر في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤)	نحو ٩٥ في المائة	أعلى

البرنامج الفرعي/الهدف		ما يتوقع إنجازه	مؤشر الإنجاز/المستهدف		الإنجاز			أعلى/أقل من المستهدف
					٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٤-٢٠٠٥	
البرنامج الفرعي ٥ (البلدان الأقل نمواً) المساهمة في إدماج البلدان الأقل نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والجزرية الصغيرة وفي مشاركتها بصورة تدريجية ونافعة في الاقتصاد العالمي وفي النظام التجاري الدولي بما في ذلك عن طريق تنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة الثالث بشأن البلدان الأقل نمواً والمساهمة في إطار العمل المتكامل للمساعدة التقنية المتصلة بالتجارة المقدمة للبلدان الأقل نمواً، والمساهمة في رفع البلدان من قائمة أقل البلدان نمواً عن طريق الاستجابة لشروط موضوعية متفق عليها على الصعيد الحكومي الدولي	(أ)	التنفيذ الفعال لبرامج عمل متنوعة لفائدة أقل البلدان نمواً والدول النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية	١` ملاءمة الاستنتاجات لبلوغ مختلف أهداف البرامج لفائدة أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان الجزرية الصغيرة النامية، كما يتبين من عدد البلدان التي أدلت ببيانات إيجابية أثناء دورات المجلس بهذا الشأن	٤٠ بلداً	١٨ بلداً بما في ذلك بيانات مجموعات الدول	٤٢ بلداً	٦٠ بلداً	أعلى
			٢` ملاءمة النتائج المستقاة من أنشطة التحليل والبحث المتعلقة بالسياسات بشأن أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان الجزرية الصغيرة النامية، كما يتبين من عدد البيانات التي تشملها تغطية وسائط الإعلام	٧٠ مقالة	١٥٠ مقالة - صُحح العدد ليصبح ١٣٣ مقالة	لا ينطبق	أكثر من ١٣٣ مقالة	أعلى

البرنامج الفرعي/الهدف		ما يتوقع إنجازه	مؤشر الإنجاز/المستهدف		الإنجاز ٢٠٠٤	الإنجاز ٢٠٠٥	الإنجاز ٢٠٠٤-٢٠٠٥	أعلى/أقل من المستهدف
	(ب)	تطبيق أنشطة البرنامج الفرعي المتعلقة بتقديم المشورة في مجال السياسات وبناء القدرات وأنشطة التعاون التقني لفائدة أقل البلدان نمواً	`١` عدد البلدان التي استفادت من تقييم الأونكتاد للفوائد الفعلية المرتبطة بوضعها كأقل البلدان نمواً واستخدمته في وضع سياساتها	١٥ بلداً	صارت المعلومات متاحة في عام ٢٠٠٥	٩ بلدان	٩ بلدان	أقل
			`٢` عدد البلدان التي أدمجت سياساتها وأولوياتها التجارية في استراتيجياتها الإنمائية الوطنية	٦ بلدان	٣ بلدان	٦ بلدان	٦ بلدان	تحقق المستهدف
	(ج)	تنفيذ الدول الأعضاء تنفيذاً فعالاً للإطار العالمي للتعاون في مجال النقل العابر بين البلدان غير الساحلية وبلدان العبور النامية وجماعة المانحين في ضوء النتائج التي انتهى إليها الاجتماع الوزاري العالمي للبلدان غير الساحلية وبلدان العبور النامية والمؤسسات المالية والإنمائية الدولية بشأن التعاون في مجال النقل العابر الذي عقد في كازاخستان في عام ٢٠٠٣	تقليص المدة الزمنية التي يستغرقها النقل العابر للسلع من وإلى البلدان غير الساحلية النامية مقارنة بسنة ١٩٩٩ باعتبارها سنة الأساس	٦٥ في المائة	تبين حالات عديدة تقلص المدة التي يستغرقها العبور؛ بينما تبين حالات أخرى تدهوراً في ترتيبات النقل العابر	تبين حالات عديدة تقلص المدة التي يستغرقها العبور؛ بينما تبين حالات أخرى تدهوراً في ترتيبات النقل العابر	تبين حالات عديدة تقلص المدة التي يستغرقها العبور؛ بينما تبين حالات أخرى تدهوراً في ترتيبات النقل العابر	غير قابل للقياس

برامج مختارة من برامج الأونكتاد، حسب البلد/المنطقة ١

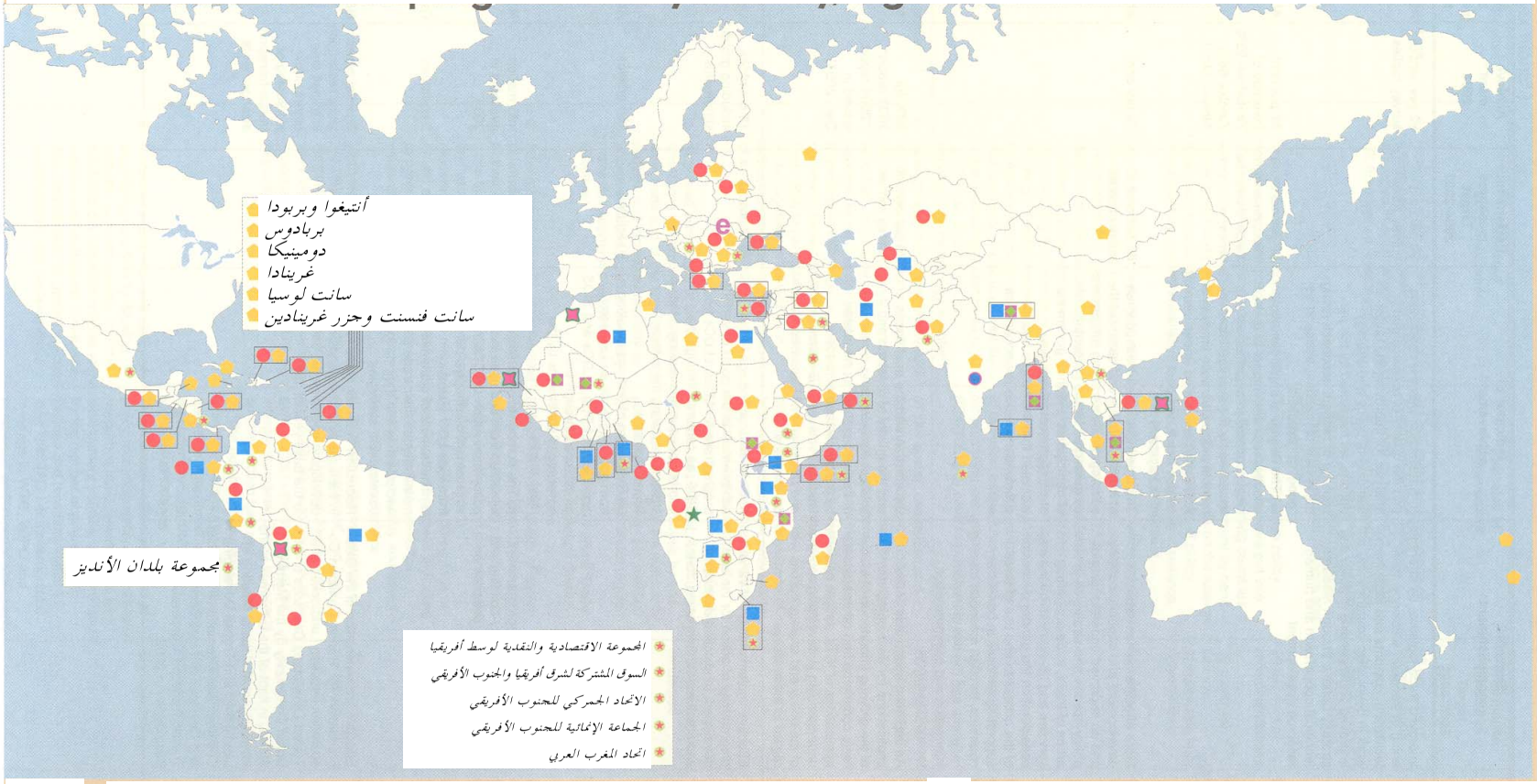

برنامج نظام إدارة الديون والتحليل المالي
استعراض سياسة الاستثمار
HDR (Train for Trade, para. 166, Virtual Institute Network)
تنمية المشاريع
I-GUIDE (دليل الاستثمار)

I/IP (استثمارات أخرى/تشجيع الاستثمار)
برنامج تطوير المشاريع (إمبريتيك)

برامج مختارة من برامج الأونكتاد، حسب البلد/المنطقة ٢

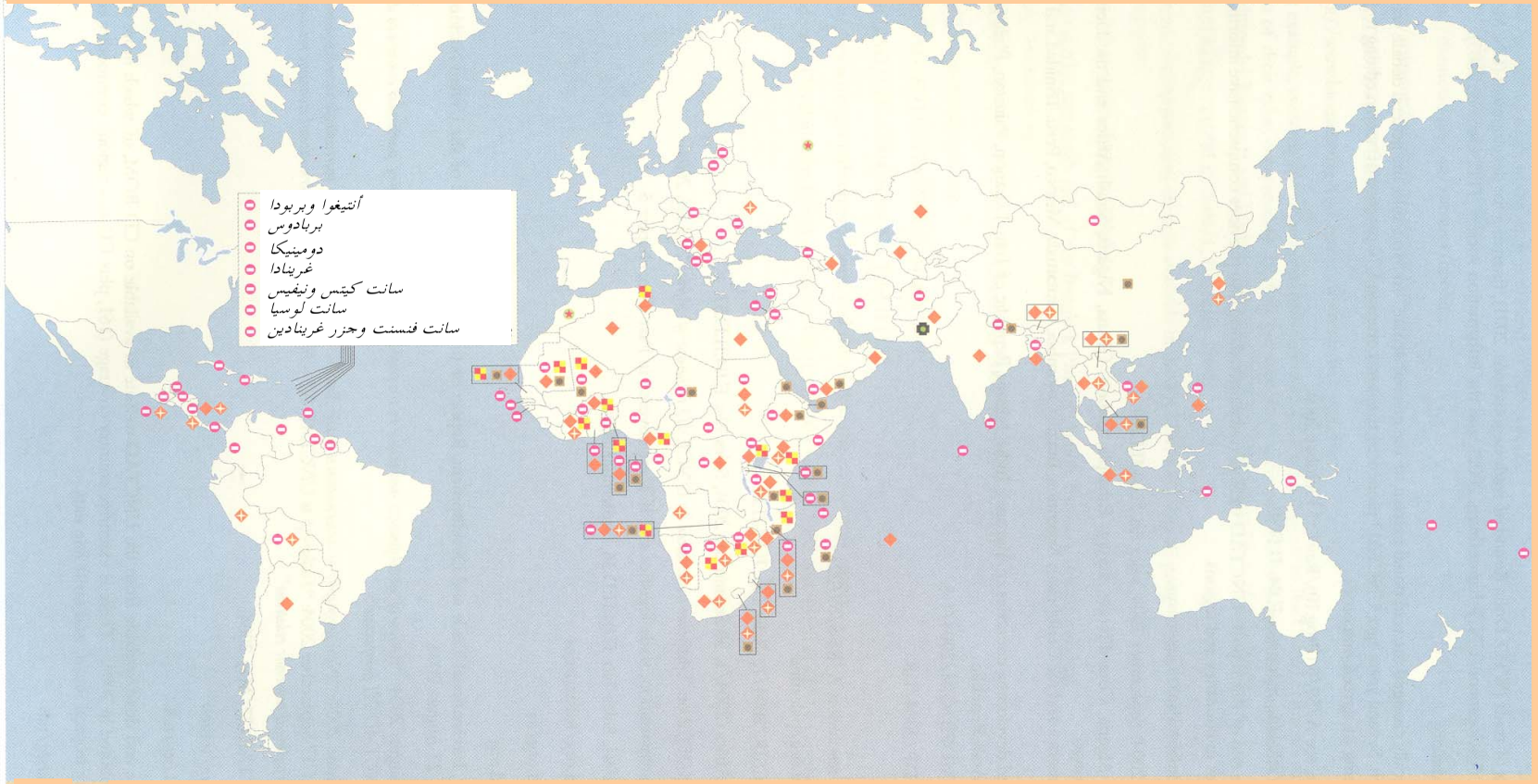

برنامج النظام الآلي لتجهيز البيانات الجمركية
التجارة: الدبلوماسية التجارية والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وبناء القدرات المتصل بالتجارة
قانون وسياسات المنافسة
IF (إطار العمل المتكامل من أجل المساعدة التقنية المتعلقة بالتجارة)
البرنامج المتكامل للمساعدة التقنية المشترك بين الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية ومركز التجارة الدولية
تيسير التجارة

Notes

[1] See Part Two, section 5, and http://www.unctaddxi.org/templates/Startpage_____2774.aspx, the special website for UNCTAD's contribution to WSIS.

[24] Entitled “South and East: Leading the World Economy”.

[25] TDB Decision 482 (LII) of 7 November 2005 and General Assembly resolution 60/184 of 31 January 2006.

[26] UNCTAD/TDR/2005, Sales No. E.II.05.D.13, 1 September 2005.

[27] UNCTAD/GDS/MDPB/2005/1.

[28] See Report of the Secretary-General, A/60/139.

[29] UNCTAD/GDS/Africa/2005/1, September 2005, Sales No. E.05.II.D.12.

[30] See also TD/B/EX(35)/2, "Activities undertaken by UNCTAD in favour of Africa", 2005.

[31] TD/B/51/3.

[32] UNCTAD/WIR/2005, Sales No. E.05.II.D.10.

[33] UNCTAD/ITE/IIA/2005/1 - E.05.II.D.20, 11 June 2005.

[34] Published as part of the Global Investment Prospects Assessment (GIPA), UNCTAD/ITE/IIT/2005/7 - E.05.II.D.32.

[35] Christiansen, H. *ODA and Investment for Development: What Guidance can be drawn from Investment Climate Scoreboards?*, OECD Working Papers on International Investment, 2005.

[36] UNCTAD/ITE/IPC/2005/4.

[37] For Argentina, Chile, China, India, Malaysia, the Republic of Korea, the Russian Federation, Singapore, Slovenia, South Africa, Thailand and Turkey.

[16] For a fuller citation of activities, see the DITC *Activity Report 2005* (UNCTAD/DITC/MISC/2005/21) and "Progress report on the implementation of agreed conclusions and recommendations of the Commission, including post-Doha follow-up" (TD/B/COM.1/78).

[17] As reported in box 14 of the *Annual Report 2004*.

[18] UNCTAD/DITC/TNCD/2004/7.

[19] See “Report of the Expert Meeting on Strengthening Participation of Developing Countries in Dynamic and New Sectors of World Trade: Trends, Issues and Policies” (TD/B/COM.1/EM.26/3).

[20] See “Report of the Expert Meeting on Dynamic and New Sectors of World Trade” (TD/B/COM.1/EM.28/5).

[21] UNCTAD/DITC/TAB/2005/1.

[22] See conference report, TD/RBP/CONF.6/15.

[23] A harmonized standard applied by large European retailers that may gradually overcome multi-tier standards of individual retailers that are a major market entry hurdle and a significant cost factor, in particular for producers from developing countries.

[24] "Trade and development", Report of the Secretary-General of the United Nations (A/60/225).

[25] "Follow-up to and implementation of the outcome of the International Conference on Financing for Development", Report of the Secretary-General of the United Nations" (A/60/289).

[26] "Review of developments and issues in the post-Doha work programme of particular concern to developing countries", Report of the Secretary-General of UNCTAD (TD/B/52/8).

[27] See "Report of the Commission on Trade in Goods and Services, and Commodities on its Ninth Session" (TD/B/COM.1/73).

[28] See respectively "Report of the Expert Meeting on Dynamic and New Sectors of World Trade" (TD/B/COM.1/EM.28/5), "Report of the Expert Meeting on Methodologies, Classification, Quantification and Development Impacts of Non-Tariff Barriers (TD/B/COM.1/EM.27/3) and "Report of the Expert Meeting on Distribution Services" (TD/B/COM.1/EM.29/3).

[29] UNCTAD/DITC/TAB/POV/2005/1.

[30] UNCTAD/DITC/TNCD/2004/7.

[31] UNCTAD/DITC/CLP/2005/5.

[32] UNCTAD/DITC/CLP/2005/6.

[33] UNCTAD/DITC/COM/2005/2.

[34] UNCTAD/DITC/COM/2005/7.

[35] UNCTAD/DITC/COM/2005/9.

[36] MAST currently has information on Afghanistan, Albania, Andorra, Argentina, Australia, Austria, Azerbaijan, Bahrain, Bangladesh, Belgium, Bolivia, Brazil, Cambodia, Canada, Chile, Colombia, Costa Rica, Denmark, the Dominican Republic, the European Union, Fiji, Finland, France, Germany, Greece, Guatemala, Honduras, India, Indonesia, the Islamic Republic of Iran, Ireland, Italy, Japan, Kenya, Kiribati, MERCOSUR (Southern Common Market), Mexico, Nicaragua, Paraguay, the Republic of Korea, Salvador, Spain, Switzerland, Uganda, the United Kingdom, the United Republic of Tanzania, the United States, Uruguay and Venezuela.

[37] See "Report of the Expert Meeting on Methodologies, Classification, Quantification and Development Impacts of Non-Tariff Barriers" (TD/B/COM.1/EM.27/3).

[38] UNCTAD/RMT/2005, sales no: E.05.II.D.14.

[39] See the report of the expert meeting, TD/B/COM.3/EM.24/3.

[40] UNCTAD/SDTE/TLB/2005/1.

[41] http://www.gfptt.org.

[42] http://vi.unctad.org.

[43] "Evaluation of technical cooperation activities: In-depth evaluation of the training courses on key issues on the international economic agenda", TD/B/WP/182 and Add.1. The outcome of the discussion in the Working Party is available at http://www.unctad.org/en/docs/wpd182add1_en.pdf and http://www.unctad.org/en/docs/wpd182_en.pdf.

[44] http://www.unctad.org/trainfortrade.

[45] http://www.unctad.org/ecommerce.

[46] See http://ict.unctad.org.

[47] http://measuring-ict.unctad.org.

[48] See *Core ICT Indicators*, launched at WSIS and available at http://measuring-ict.unctad.org.

[49] For a full description of the initiative, see http://etourism.unctad.org. The website was launched in April 2005 in English, French and Spanish.

[50] Implementation of the Brussels Programme of Action, Report of the United Nations Secretary-General, A/60/81-E/2005/68, 23 May 2005.

[51] *The Least Developed Countries Report 2004: Linking International Trade with Poverty Reduction*, UNCTAD/LDC/2004, United Nations publication, sales no. E.04.11.D.27.

[52] See the background reports of the secretariat, namely UNCTAD-wide Activities in Favour of Least Developed Countries: Fourth Progress Report (TD/B/52/3); Erosion of Preferences for the Least Developed Countries: Assessment of Effects and Mitigating Options (TD/B/52/4); and the Progress Report on Implementation of the IF (TD/B/52/CRP2).

[53] See Agreed Conclusions 482 (LII) of 14 October 2005.

[54] Implementation of the Brussels Programme of Action, Report of the United Nations Secretary-General, A/60/81-E/2005/68, 23 May 2005.

[55] Angola, Benin, Burkina Faso, Burundi, Cambodia, Chad, Djibouti, Ethiopia, The Gambia, Guinea, Lao PDR, Lesotho, Madagascar, Malawi, Maldives, Mali, Mauritania, Mozambique, Nepal, Niger, Rwanda, Sao Tome and Principe, Senegal, Sierra Leone, Uganda, United Republic of Tanzania, Yemen and Zambia.

[56] See paragraph 68, t–z, of the Brussels Programme of Action (A/Conf. 191/11); Progress in the Implementation of the Programme of Action for the Least Developed Countries for the Decade 2001–2010: (a) Implementation of UNCTAD-wide Activities in favour of LDCs and (b) The Least Developed Country Status: Effective Benefits and the Question of Graduation, Draft Agreed Conclusions (TD/B/49/SC.1/L.2); and the Report of the Trade and Development Board on its Thirtieth Executive Session (TD/B/EX(30)/4).

[57] UNCTAD/LDC/2004/1.

[58] *Effective Participation of Landlocked Developing Countries in the Multilateral Trading System* (Parts I & II), UNCTAD/LDC/2005/3.

[59] A/RES/60/1 2005 World Summit Outcome, paragraph 65.

[60] Decisions 478 (L) of 10 October 2003, 481 (LI) of 14 October 2004 and 483 (LII) of 7 October 2005.

[61] The entire series is available on the UNCTAD website at http://www.unctadxi.org/templates/Startpage____2774.aspx.